

# ذَرَّاتُ الْلِّفْظِ الْعَرَبِيِّةِ وَهَنْدَسَتُهَا

دراسة استكشافية أدبية

د. عبد القادر الفاسي الفهري

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



# **ذَرَّاتُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَهَنْدَسَتُهَا**

## **دراسات استشكافية أدبية**

د. عبد القادر الفاسي الفهري

دار الكتاب الجديد المتعددة

**ذرات اللغة العربية وهندستها - دراسات استشكافية أدبية**  
د. عبد القادر القاسي الفهري

© دار الكتاب الجديد المتعددة 2010  
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المؤلف

الطبعة الأولى  
أذار/مارس/الربيع 2010 إفريقي

موضوع الكتاب لسانيات ذرية  
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتعددة  
المجم 17 × 24 سم  
التجليد يرش مع لسان

ردمك 5 978-9959-29-525-5  
(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الایداع المحلي 2010/8

دار الكتاب الجديد المتعددة  
الصناع، شارع جوستينيان، سترلر لوساكو، العابق العامن،  
هاتف + 961 1 75 03 04 + فاكس 961 3 93 39 89  
+ 961 1 75 03 07 + 961 1 75 03 05  
من.ب. 14/6703 بروت - لبنان  
بريد إلكتروني szekany@ineo.com.lb  
موقع إلكتروني www.oabooks.com

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة  
إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل  
أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت  
الكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو  
التصوير أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطى  
سبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be  
reproduced, or transmitted in any form or by  
any means, electronic or mechanical, including  
photocopying, recording or by any information  
storage retrieval system, without the prior  
permission in writing of the publisher.

توزيع دار أوبال للطباعة والنشر والتوزيع والتوزيع التصديرية  
زاوية الدعماني، شارع أبي داود، بجانب سوق العياري، طرابلس - الجماهيرية المطلبي  
هاتف وفاكس: + 218 21 34 07 013 + 218 81 21 45 463  
بريد إلكتروني: oabooks@yahoo.com

قصص

شهدت العقود الأخيرة اتساع الثورة اللسانية العلمية الشاملة لتشمل مجالات متعددة في البيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم المعرفية والحواسية، إلخ. وشهدت بالخصوص نقلات نوعية في تحديد التصورات والنظريات، والمناهج والتقنيات، وإعادة تأثير طبيعة المعرفة باستمرار، وإقامة الوجهات بين مكوناتها أو عجز وعثتها، وإعادة النظر في نوعية المواد المعالجة وحجمها وتنوعها (عبر قواعد المتنون الضخمة)، وجعل المقارنة والنمطية والتوصيف آليات حاسمة في معابدة خصائص اللغات، وبناء تكامل معرفي متجلد، لرُؤُز فعالية التعاليل اللغوية. وبرزت تمثيلات جديدة، ومبادئ ومقاييس جديدة، وبناءات استدلالية ومنطقية/رياضية وأنطولوجية غير مسبوقة.

ويمثل البرنامج الأدنى Minimalist Program أحد أبرز التشكّلات الجديدة للبحث في تحديد معالم المعرفة اللغوية، أو خصائص النحو باعتباره عضواً ذهنياً، أو ملكرة بشرية تدخل دراستها ضمن دراسة أعم هي دراسة المعرفة cognition. وهذا البرنامج امتداد طبيعي لصيغ سابقة للنحو التوليدية الذي ظهر في صورة شبه مكتملة في البنية المنطقية للنظرية اللسانية منذ 1955 (انظر شومسكي، 1975). وقد نال دقة متميزة عبر نظرية الربط العاملية (شومسكي، 1981). وإذا كان الأمر يتعلق ببرنامج، وليس بنظرية، كما يؤكد ذلك شومسكي (1995) نفسه، أي مجموعة من التوجّهات والاختيارات والافتراضات التي لم تهيكل بعد بما يكفي في إطار نظرية واضحة قابلة للدحض والровер، فإن مما يطبع هذا التصور الجديد هو اعتبار اللغة نظاماً مُخْكماً perfect system ذا تصميم أمثل optimal design. ومعنى هذا أن أنواع اللغات الطبيعية تناسب جيداً والأنساق الذهنية الأخرى التي تتفاعل معها، وخاصة أنظمة الفكر والنطق. وهكذا فإن بنية الجملة، مثلاً، كان يُنظر إليها على أساس أنها نتيجة حُوسبة تقوم باشتقاها انطلاقاً من تمثيل أولي مجرّد، تتحقّق به عمليات تحويلية التعديلات المرجوة، ويؤول إلى خرج مغاير (حيث السيرورة الاشتقاقة تربط بين بنية عميقة وبنية سطحية). إلا أن التمثيل والاشتقاق في

البرنامِج الأدنى عاداً يخضعان لمقاييس الاقتصاد economy criterion، ويلزم أن يكونا أدنويين minimal، بمعنى أن أي خطوات زائدة، أو إسقاطات، أو رموز، أو وظائف، أو تمثيلات، ليست ذات ضرورة للربط الأمثل بين الصوت والمعنى تصبح غير مرغوب فيها. فخصائص الملكة اللغوية في تفاعل مع الأساق العضوية الخارجية، وخاصة النظام النطقي الإدراكي articulatory-perceptual، الضروري للنطق، والنظام التصوري-الفصلي conceptual-intentional، الضروري لمفضلة المعنى. فالضرورة التصورية conceptual necessity تقتضي هذا الحصر، ونجاعة الحوسنة تقتضي التقتير. وكنتيجة لهذا، يصبح التمييز بين تمثيل ‘عميق’ للبنية وأخر ‘سطحى’ مدخلاً بشرط المفروضة legibility في مستوى الوجهات interfaces مع الأساق المذكورة. وينفس المنطق، ترتفع الحاجة إلى التمييز بين قواعد ‘مركبة’ phrase structure rules، وأخرى ‘تحويلية’ transformational، تقوم بتغيير التمثيل. وقس على هذا ما شئت من الأمور المشابهة.

وإذا كانت الصيغ الأولى للبرنامِج الأدنى قد اعتبرت أن من المفيد توظيف عمليات إغصان Merge، ونقل Move، ومطابقة Agree، فإن هذه العمليات الثلاث يمكن تقلبيص عددها إلى اثنين: (أ) إغصان (قد يكون له صيغ مختلفة مثل الإغصان الخارجي External Merge، والإغصان الداخلي Internal Merge)، كما في شومسكي (2001)، وانظر كذلك: إدجر و رمشان (2005) Adger & Ramchand (2005) و(ب) طابق. وهذا بالنظر إلى أن النقل يمكن اعتباره مركباً من الإغصان والمطابقة، في نظرية النقل التي تفترض أن المطابقة تسبق النقل، والجزء الآخر للنقل هو إغصان من نوع خاص<sup>(1)</sup>.

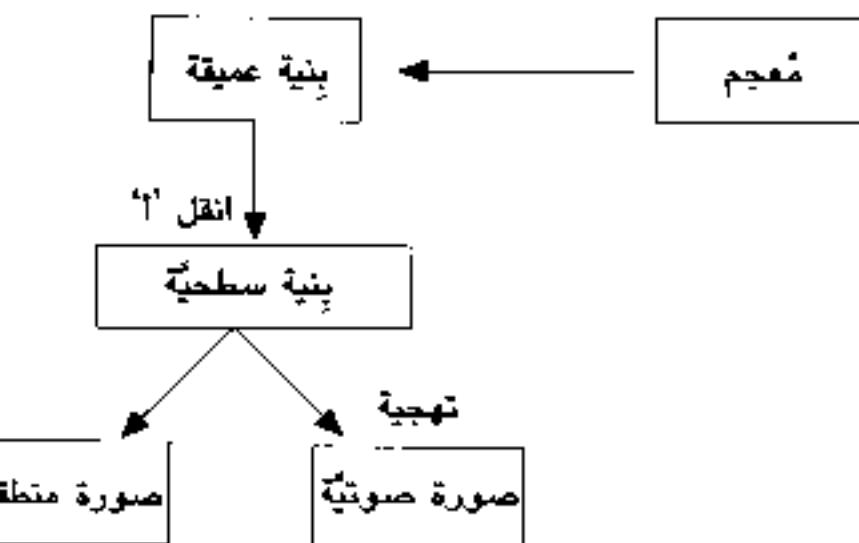
وهناك إعادة النظر في العمليات التي تتم بها الحوسنة في المستويات المختلفة للنحو أو المعجم. فهناك أولاً انتقاء لمجموعة عناصر من المعجم يتم تعدادها. ويتم تأليف هذه العناصر تدريجياً بواسطة الإغصان (الذي يمكن تصوّره

(1) يمكن اعتبار النقل عملية مركبة. فهناك نسخ أو استنساخ copy المكون المستهدف، ثم بإغصان النسخة (أو إعادة إغصان)، ثم حذف للنسخة الأصلية. وهناك إمكانات أخرى تبني على النحو المجزئي. انظر الفصل الخامس مثلاً، عن العربية؛ وانظر رادفورد Radford للتفصيب.

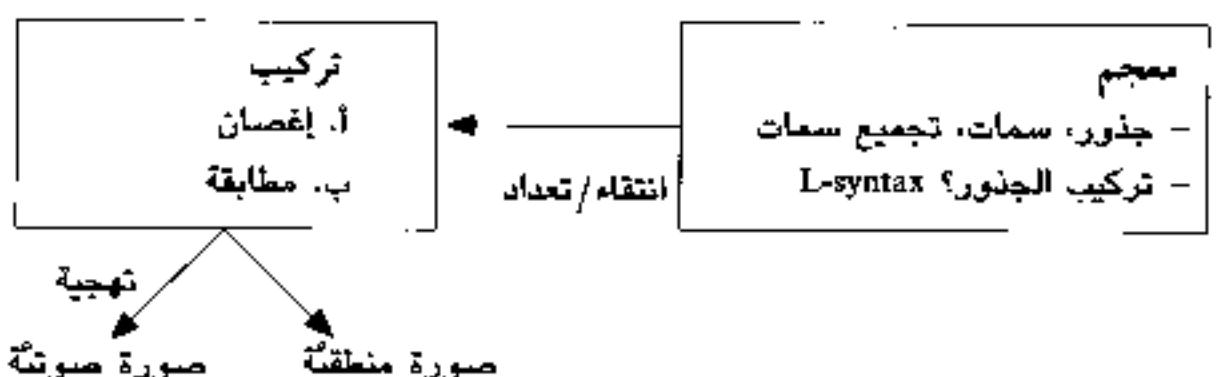
على أنه صيغة جديدة للتحويلات المُعمَّمة generalized transformations التي تم الاستغناء عنها من قبل (انظر أعمال جوشى Joshi و كروخ Kroch، مما يجعل النموذج يقترب أكثر من الحوسبة في TAG grammars). ويمكن أن يتوقف الاستدراك في مرحلة من المراحل، يتم فيها تحويل جزء من البنية للتأويل الصوتي و/أو الدلالي، مع مراعاة السلكية cyclicity. وقد دعا شومسكي هذه المرحلة في الحوسبة رحيلة phase. وهناك في آخر مسارات الاستدراك إقامةً للصورة المنطقية الدلالية (= صد LF) التي تمثل وجيهة مع النسق التصوري-القصدى، وتؤول دلائلاً، وللمصورة الصوتية (= صص PF)، التي تمثل وجيهة للنسق النطقي-الإدراكي. وتشمى سيرورة استدراك صص تهجية Spell out.

ونمثل لبعض هذه الفروق في تمثل البنية والحسبة في الخطاطتين التاليتين:

#### (1) نموذج معيار موسع



(2) نموذج أدنوى<sup>(2)</sup>



(2) لفظ ابتدعه كين هيل Ken Hale. وهو في اعتقاده تكون تركيب خاص ينطبق داخل المُعجم فقط. انظر هيل وكيسر (2002) Hale & Keyser (1997).

ولا يقف الحد عند هذا بالنسبة لهندسة النحو. فهناك إقرار بفصل الإسقاط المعجمي عن الإسقاط الوظيفي، وهناك دور السمات الأساسية في الحوسبة، وهناك التمييز بين السمات المُؤَلِّة *interpretable*، والسمات اللامُؤَلِّة *unvalued*، أو السمات المُقيمة *valued*، والسمات اللامُقيمة *unvalued*، إلخ<sup>(3)</sup>.

وقد واكب الاهتمام بالوجيهة الدلالية عند التوليديين ضرب من المصالحة بينهم وبين رواد الدلالـة الصورـية Formal Semantics، وأصبحت التحالـيل التركـيبـية/ الدلالـة مـُقبـلـة في الاتجـاهـين، بحيث لم يعد التحلـيل التركـيبـي فاعـلاً بـدون دلالـة، والعـكـس صـحـيحـ، عن بعض أعمـال الدلالـة الصورـية التي تـُسـجـهـ هـذاـ المـنـحـيـ، انـظـرـ أعمالـ هـاـيمـ Heimـ وـ كـراـتسـرـ Kratzerـ وـ كـيرـكـياـ Chierchiaـ وـ فـونـ سـتـيشـوـ von Stechowـ، المـتـأـثـرـةـ بـتـوـجـهـاتـ پـارـتـيـ Parteeـ، منـ بـيـنـ أـعـمـالـ آـخـرـيـ، وقدـ واـكـبـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ الـوـجـاهـيـةـ الـكـثـيـفـةـ التـخـلـيـ عنـ اـتـجـاهـاتـ دـلـالـةـ صـورـيـةـ أوـ فـلـسـفـيـةـ مـحـضـةـ لـاـ تـدـعـمـهـاـ الـأـبعـادـ الـتـجـريـيـةـ وـوـسـائـطـ التـنـوـعـ فـيـ الـلـغـاتـ، وـهـيـ أـقـرـبـ إـلـىـ التـخـمـينـ أوـ الـمـيـتـافـيـزـيـقاـ عـلـىـ الـأـرـجـعـ مـتـهـاـ إـلـىـ الـبـنـاءـ الـعـلـمـيـ، وـالتـخـلـيـ عنـ الدـلـالـةـ التـصـوـرـيـةـ وـالـمـحـورـيـةـ، كـماـ فـيـ گـروـبـرـ (1965) Gruberـ، أوـ دـجـاـكـنـدـوـفـ (1972، 1983ـ وـمـاـ بـعـدـهـ).

وقد برز كذلك اهتمام كبير بالدراسـاتـ النـمـطـيـةـ typological linguisticsـ، والـعـودـةـ لـلـعـنـيـةـ بـالـنـتـائـجـ التيـ توـصـلـتـ إـلـيـهاـ هـذـهـ المـدـرـسـةـ. ومنـ بـيـنـ أـمـثلـتـهاـ الـبـارـزةـ الـكـلـيـاتـ النـمـطـيـةـ التيـ أـقـامـهـاـ گـرـينـبرـگـ Greenbergـ (1966)ـ وـالـأـعـمـالـ الـلـاحـقـةـ (انـظـرـ شـنـكـوـيـ (2005)، مـثـلاـ، بـصـلـدـ إـعادـةـ تـأـوـيلـ وـتـصـرـيـبـ يـعـضـ هـذـهـ النـتـائـجـ). ولـقـدـ تـجـلـتـ نـتـائـجـ هـذـاـ الضـرـبـ منـ التـحـالـيلـ فـيـ الـعـمـلـ المـتـمـيـزـ الـذـيـ قـامـتـ بـهـ جـمـاعـةـ (The World Atlas of Language Structure) WALSـ؛ انـظـرـ هـاسـپـلـمـاتـ، Dryerـ، گـيـلـ، وـکـمـريـ (2005) Haspelmathـ، Dryerـ، Gilـ، Comrieـ، الـتـيـ أـقـامـتـ خـرـائـطـ وأـطـالـلـسـ بـدـيـعـةـ تـثـيـتـ جـغـرافـيـةـ بـعـضـ السـمـاتـ وـالـبـنـيـ، وـفـوـانـدـ الـجـغـرافـيـةـ فـيـ الـاـنـشـارـ وـالـاـنـصـالـ، إـلـخـ، عـلـوةـ عـلـىـ التـقـارـبـ السـلـالـيـ.

(3) وليس الغرض هنا تقديم مدخل إلى البرنامج الأدنى (انظر بهذا الصدد رادفورد (2004) Radford وبوشكوفتش ولاستيك (2007) Bošković & Lasnikـ، وكذلك الغامي (1998) منـ بـيـنـ آـخـرـينـ).

وطبع العقود الأخيرة كذلك البرنامج المثمر الذي تأسس حول أعمال كين عن لانتاظر التوكيب antisymmetry of syntax، والوسائط الذنباء Kayne (انظر كين 1994)، (2000) و(2005) والمراجع المذكورة هناك).

وظهرت نتائج مهمة في إقامة ردي Rizzi وشنكوي، على الخصوص، لبرنامج الخرائطية التركيبية Syntactic Cartography الذي يهدف إلى تدقيق موقع المكونات، وطبيعتها الوظيفية، داخل المركبات. واهتم جماعة من هذا التيار (ومن غيره) بهكلة ما دُعي بالبنية المعلوماتية information structure، التي مكنت من توسيع التركيب ليشمل الوظائف الخطاطية<sup>(4)</sup>.

وظهر في إيطاليا برنامج متّيّز للسانيات الوساطية parametric linguistics بروده لونغوباردي Longobardi ويشارك فيه عدد من طلبه. وهو فرع للعلوم السانية هدفه الأساس جعل العلوم المعرفية تعالج فضايا التفسير التاريخي والتنوع الثقافي، والربط بين الدراسة الصورية السنكروتية (المُزامنة) للغة والدراسة التاريخية (الدياكرونية) لأنحاء اللغات الطبيعية. ويشغل البرنامج بكفائيتين جديدتين بضيفهما إلى الكفائيات الثلاث المعهودة في برنامج شومسكي (أي الملاحظة، والوصف، والتفسير). يتعلق الأمر بالكافائية التاريخية الفعلية actual historical adequacy (التي تؤلّى دراستها السانيات التاريخية والتاريخ الثقافي)، والكافائية الارتفعية evolutionary adequacy (ويتعلق الأمر بالارتفاع النوعي phylogenesis للمملكة اللغوية، وكذلك التاريخ الطبيعي للغات). وقد قام لونغوباردي وطلبه، باشتراك مع علماء آخرين، بإقامة قاعدة عينات وسيطية اسمية للمعديد من اللغات، قدّيمها وحديثها، تجمع لأول مرة معلومات تتعلق بقيم ما يناهز 50 وسيطاً اسمياً، في مختلف اللغات الطبيعية. وقد لبّينا دعوة وضع الوساطة الاسمية للغة العربية الفصيحة في هذه القاعدة<sup>(5)</sup>.

وقد يطول استعراض ما تزخر به المجالات السانية المختلفة، والتركيبية/

(4) انظر ردي (2004)، وشنكوي (2002)، من بين مراجع أخرى.

(5) عن بعض معالم هذا البرنامج، انظر لونغوباردي (2003)، وGuardiano & Longobardi (2004) (من بين مراجع أخرى).

الدلالية على وجه الخصوص، من ثراء وتنوع وحماس في البحث والتكتوين، أو ما ينزل في الشبكة العنكبوتية والإنتريت في كل لحظة من مواد وتصورات ومصطلحات جديدة، وما تجود به دور النشر الغربية في كل مجال دقيق أو متعدد من مؤلفات ومجلات مختصة، وما يُبيّنه العلماء الغربيون من استهلاك وهضم فوري لهذه المواد، إلخ. فـأين اللسانيات العربية من كل هذا؟

لن نُفاجئ أحداً إذا قلنا إن الجهد ما زال خجولاً، وما زالت كثيرة من الغيوم تحوم حول اللسانيات الحديثة، وواقعها، ومستقبلها في العالم العربي. لقد حُفِّقت الدراسات اللغوية العربية المكتوبة باللغات الأجنبية في النصف الأول من القرن العشرين نتائج محترمة عند المستشرقين (بتميز للألمان علىخصوص)، ولكن هذه الدراسات ظلت حبيبة فكر لسانى تقليدي على العموم. وما زال هذا التيار التقليدي هو الغالب في معالجة اللغة العربية عند الغربيين، رغم ظهور بعض الدراسات الحديثة المتميزة، وقد مثلت موسوعة *Encyclopedia of Arabic Languages and Linguistics* (EALL) جهداً لا يُأس به في رصد حصيلة ما وصلت إليه البحوث حول اللغة العربية من نتائج<sup>(6)</sup>. إلا أن الدراسات العربية ما فتئت تعاني من كون اللسانيات الدقيقة الحديثة ما زالت هامشية فيها<sup>(7)</sup>.

وحيث نتجه إلى العالم العربي، فإن الغيوم تشتَّد كثافتها. فاللسانيات المكتوبة بالعربية (بما فيها اللسانيات العربية) ما زالت غير ناضجة في أغلب الحالات. فمنها البحث التقليدي الذي لا يواكب نظرياً، على الرغم مما قد يكون فيه من جهد تأريخي أو وصفي. ومنها البحث الذي يغرق في المرجعيات الغربية، ولكنه ينقصه التطبيق المقنع، بل حتى المواجهة النظرية التي يدعى بها. ومنه البحث الذي تغيب عنه الإشكالات الحاسمة التي أثيرت في الأدبيات، عربيتها وغربيتها، ويندر أن تجد

(6) هذه الحصيلة مزدوجة بين القديم والحديث. وقد يُعاب عليها توجُّهها المرجعي الغربي، حتى في معالجة الإشكالات أو الأدبيات القديمة، أو توجُّهها التلهيجي المفرط (حيث العناية بدقائق لهيئات صغيرة، على حساب اللغة الفصيحة)، أو عدم تمثيلية الطاقم المشرف على قيامها للإنتاج اللساني الفعلى في العالم العربي، إلخ. وهذا ما حدا بي إلى التراجع عن الكتابة فيها، بعد نقاش طويل مع المشرف عليها.

(7) انظر المزیني (2000) من أجل نقد تمييز لعدد من الابحاث اللغوية العربية؛ وانظر الفاسي (2005) من أجل تقييم أولي للمسار اللساني بال المغرب.

بحوثاً تتماشى والمعايير الدولية في كتابة البحوث، أو نقداً موضوعياً يمكّن من التراكم والتلازم. والنذر القليل المقبول ليس له التأثير الكافي في تغيير الصورة، أو تغيير البرامج القائمة. وقد يكون مرد هذا إلى أن البيئة العربية التي لم تنضج بعد لإقامة بحث علمي ناجع ومدمج. وقد يكون ضمور تكوين الطلبة والأساتذة. وقد يكون ضعف نظام التقييم لهذه الجماعة وتلك. وقد يكون نسب الأخلاقيات العلمية والسلوكيات المهنية. وقد يكون المجتمع محافظاً لا يقوى على التغيير. وقد تكون النخبُ متواطئة في كبح النهضة، إلخ. فانت لا تجد في هذا العالم قسماً خاصاً باللسانيات، كما في الجامعات الغربية، ولا مجلة لسانية علمية في المستوى المطلوب، ولا دار نشر تُصدر سلسلة لسانية محكمة تشرف عليها بنجاعة هيئة علمية ذات مصداقية، ولا معاهد لسانية دورية (كما سبق وأن نظمناها في المغرب وتونس، مثلاً)، ولا ندوات مدفوعة للإحالات المرجعية، وترصيد التراكمات، وإشاعة المعرفة اللسانية الحديثة في المستوى المطلوب، ابتعاداً عن التسيب المرجعي، أو خلط التراث بالفكر الحديث، ولا مشاريع جماعية نافذة، كوضع مُعجم عربي عصري، أو حصر المصطلحات اللغوية القديمة ومدلاليها، إلخ.

كلما أردت نشر بحث في اللسانيات باللغة العربية إلا وواجهتني صعوبات كثيرة. أين هي المصطلحات التي كان يتبعي أن تكون مشروعًا جماعياً، وأن تتجدد وتنضوّب باستمرار، وأن تكون عَبْرَ المعارف؟ إنك تجد أن جُلَّ المصطلحات المتوفرة في الأدبيات بحاجة إلى تصويب. وحمدًا لله أن خطونا خطوة جهيدة في هذا الاتجاه، مستبعدها خطوات. أين هو الجمهور الذي يمكن أن يتلقى خطاباً متخصصاً في المستوى المطلوب، دون أن تكون مرغماً على الممل وإنهاك الجهد في تعريف المصطلحات، والتذكير بالمفاهيم المتداولة والتحاليل والأدبيات المعروفة؟ ماذا هضمنا من المراجع الغربية، ومن التقنيات والمنهج، وطرق الاستدلال الجديدة؟ هل نحن قادرؤن على تكوين لسانتين مناظقة أو رياضتين؟ أين أبحاثنا وتجاربنا حول اكتساب اللغة العربية أو اللغات؟ أين رصidنا من فهم اللغات الأخرى وتحليل أنظمتها وإدماج عناصر المقارنة بالعربية في برنامج لساني عام؟ بل أين مساهمتنا حتى في وصف التنوع في لغاتنا، وتنظيمه، وتسويقه، إلخ؟

ورغم كل هذه الصعوبات التي لا تواجهني حين أكتب بالإنجليزية، مثلاً، أو

أدرّس طلاب الدراسات العليا في السنة الأولى تخصص في فرنسا أو غيرها، أو أقدم محاضرة أو عرضاً إلى الجمهور الأميركي المختص، إلخ، فإنني أعود إلى الكتابة بالعربية، حتى أساهم في نشر المعرفة اللسانية والثقافة العصرية في مستوى غير مستوى المبتدئ، أو مستوى المدخل أو التيسير. وكما نصحت بذلك باستمرار طلبي، القُدَامَى منهم والجُدد، فإن عليهم أن يزأفوا مداخل لاتقة في مختلف مجالات العلم، مشفوعة بالتمارين المناسبة، ليمهّدوا بجدٍ لشروع هذه المعرفة، على مستوى ما يظهر من مداخل جادة في السلسلة الحمراء لدار Cambridge University Press، مثلاً. ورغم أن ترجمة نصوص أمهات المراجع قد تساعد في بعث لغة لسانية جديدة (شريطة توفر الجودة، والدقة المصطلحية، وهذا نادر طبعاً)، فإن هذا العمل ليس كافياً لتحقيق الهدف، بل لا بد من تأليف مواكب جيد، يُسَرِّ بالعربية، ويستجده، ويواكب باستمرار.

لقد ضمّنت هذا الكتاب بعضاً من التحاليل والتتابع التي توصلت إليها في أبحاث ومساهمات سابقة كتبها بالإنجليزية. وكنت (ومازلت) أستغرب أن كثيراً من طلبي القُدَامَى والجُدد لا يجهدون أنفسهم في قراءة ما أصدر بالإنجليزية، رغم أنهم يفعلون ذلك حين يتعلق الأمر بأبحاث غربيين. وكنت (ومازلت) أستغرب كذلك أن كثيراً منهم يقرأ أبحاثاً عامة بالإنجليزية تصدر حول لغات أخرى، ولا يقرأ ما يصدر عن العربية. لا بدّ من التجسيّر المرجعي المواكب، حتى نرصد ما يصدر عن العربية بالعربية، وبغيرها من اللغات.

ومع أن الأبحاث الجيدة عن العربية نادرة وقليلة، فإنها لا تحظى مع ذلك بالترصد الكافي، وبالاعتراف المشجع. فالباحث العربي مُشَوَّشٌ، يسودها التشّيّب المرجعي، الذي يساهم أكثر في تغيير الصورة.

لقد كتبت منذ عقدين على الأقل في بعض المواضيع التي أعيده تناولها اليوم، وتفترض قراءة هذا المؤلف أن يقع الترصيد والتراسيم في فهم الإشكالات التي أعالجها الآن باللغة العربية، والمراجع مذكورة في مكانها.

إن البحث يعالج موضوعاً جديداً يتعلّق بذرات الأسماء وذرات الأحداث والأفعال وتركيباتها وسماتها وعلائقها وهندستها، ويسائل التمثيلات النظرية والتحاليل المقترحة لمثل هذه الإشكالات في لغات أخرى، ويقترح تحاليل مستدلّة

على تجاعتها، مقارنة بتحليلات أخرى. فensi أن تكون هذه النماذج مشجعة على قراءة نصوص أخرى صدرت بالعربية أو الإنكليزية، دون تمييز أو حصر.

وإذا كان البحث أدنوفاً في جوانبه التمثيلية، ويدمج كثيراً من النتائج والنقاشات التي راجت عند التركيبيين والدلاليين الصوريين، فإن تبني الأدناوية قد ُفرن بالاستكشافية. وهذه الصفة تخصل عدّة أبعاد، منها ممارسة الصورنة الضرورية بالعربية، للكشف عما هو متوفّر (أو غير متوفّر) من رموز في هذا المجال. وأهم من هذا، تعني الاستكشافية أن النماذج المطبقة (أو المبنية) ليس الغرض منها التعتمد بالرموز، أو بالتمثيلات، بل يجب أن تكشف عن خصائص مميزة للظواهر المعالجة في اللغة العربية، وتكشف مواضيع جديدة، ومعطيات جديدة، إلخ. وفي مجال المقارنة اللغوية، يتبعي أن تدمج المقارنة لغات أجنبية مدرورة، أو اللهجات العربية، علماً بأننا لا نملك أوصافاً كافية للهجات، ولا للتنوع داخل الأسرة اللغوية العربية. وفي مجالات الاستدلال وبناء المعرفة اللغوية، يجب أن يجعل من اللغة العربية لغة يقبل على البحث فيها اللغويون المتميزون دولياً، ويسرون أغوار أنظمتها التركيبية/ الدلالية، على غرار ما فعله مكارتي McCarthy بالنسبة للصواتية العربية، أو ما يفعله العبرانيون حين يستغلون على العربية، ويرفعون من تمثيليتها في النقاشات التجريبية أو المقارنة، رغم أن حجم استعمالها الفعلي لا علاقة له بحجم استعمال اللغة العربية، أو رمزيتها.

والله ولئِ التوفيق،

الرباط، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009



مَكْتَبَةٌ  
لِسَانُ الْعَرْبِ

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

## الفصل الأول

### الذَّات، الْجُمُوع، الْعَلَائق، وَالْوَسَائِط

يمثل هذا الفصل الفرش النظري والتصرُّفي الأول والأساسي لتمثيل ذرّات الذّوات والأحداث التي تدلّ عليها الأسماء أو الأفعال (والمصادر، إلخ)، ومركباتها في المُفْجَّم أو النحو، والعلاقة الأساسية التي تَغْمَلُ في تأليفها، والطبقات الفضُّرية للتمييز بينها، إلخ. ويعتمد التحليل الذي نقترحه لرصد مُفْجَّمة التالفات، أو بناءاتها الوظيفية النحوية، أو تأويلاً لها الدلالية، نظاماً للسمات يعتمد على سمة [± ذرّي] وسمة [± فُرادي]، وكذلك سمة [± مُجَمَّع]. وبهتم الفصل خاصةً بأنواع الجموع، وضروب العدد، وتحليلاتها النظرية. ويستعرض بعض ما جاء في الأدبيات الغربية والعربية بالشمحُص والنقد. ويعرّج الفصل كذلك على طبقات تصنيف الأسماء، بما فيه الأفراد والمجمّعات (أو الزمرة) والأنواع والكتل. ويعالج الفصل هندسة السمات المقترحة، ومُفْجَّعتها، وحُوكِيَّتها في النحو.

#### 1. العدد العربي: بعض الأوليات

كتب النحو التعليمية تبسيط نظام العدد في العربية، فتجعل منه نظاماً ثلاثة مبنياً على العد: مفرد (=1)، ومُثنى (=2)، وجُمُوع (<2). إلا أن الواقع أكثر تعقيداً، وأقل نسقاً من هذا التمثُّل العذري الرقمي. أفرق فيما يلي بين العدد Number، والعدّ الرقمي الذي يقابل Cardinal Numeral، والذي يُطلق عليه كذلك لفظ العدد. العدد النحوي لا يقتضي وجود رقمية cardinality، كما صَبَّين تحته. هذا التمييز ضروري لفهم التمايزات التي سأوردها، وإن كانت الألفاظ الدالة على العدد تتبع كذلك في الإنگليزية والفرنسية مثلاً (nombre و number) ملتسبان بين العدد والعدّ).

### ١.١. المُعْدَد الاسمي

النموذج العدي الرقعي الثلاثي تمثله الصور المتتابعة في (١):

(١) مُدرّس؛ مُدرّسان؛ مُدرّسون.

يمكن اشتغال المُثُل من المفرد بقاعدة الصاق، وكذلك يشق الجمع من المفرد. هذا النوع من الاشتغال يُسمى بالسالم، أو السَّلَسَلِي *concatenative* في الأدبيات الحديثة. إلا أن هذا الاشتغال السَّلَسَلِي يكاد يكون هامشياً بالنسبة للجُمُوع. فالجُمُوع في الأسماء مُكسّرة عادةً، كما في (٢)، أو حتى في الصفات، كما في (٣):

(٢) أ. رجل ← رجال (\*رُجُلُون)

ب. كاتب ← كُتاب (٩٩ كاتبُون)

(٣) أ. نيل ← نيلاء

ب. نذر ← نذال

النجم أو علامنا الاستفهام تبيّنان أن هذه الصور لا ترد جُمُوعاً للأسماء.

### ١.٢. أين المُعْدَد؟

يفترض النحو التقليدي أن 'رجال' جمع مشتق من المفرد 'رجل'، وهذه السيرورة الاشتغافية يدعمها الصرف (بحيث هناك مذ حركي في الجمع غير موجود في المفرد)، وهناك أيضاً التأويل. ويمكن مجازة هذا التحليل باعتماد تحليل برس ومكارتي (1990) McCarthy & Prince فيما يخص الجانب الصرفي، وبالنظر إلى كون الجمع يظهر على الفعل تركيبياً:

(٤) الرجال جاؤوا.

ويظهر الجمع أيضاً حين يتعلق الأمر بالتطابق مع المعدود (من ٣ إلى ١٠):

(٥) أ. أربعة رجال.

ب. ألف رجل.

فالجمع 'رجال' يطابق العدد الأصغر، والمفرد 'رجل' لا يطابق العدد الأكبر.

ويظهر الجمع أيضاً في بنى المقادير (*measure phrases*) مثل (٦):

(6) أ. نصف الرجال حضروا.

ب. نصف الرجال حضر.

والتؤولان مختلفان طبعاً، وهناك ما يوحى بأن العدد ذو بنية تركيبية أكثر تعقيداً، بالنظر إلى العدد في العطف:

(7) هند ويكبر جاءا.

فالمعنى هنا ليس خاصية لأي من الاسمين المعطوقين، بل هو خاصية للمرأة الحدي الذي يعلو المعطوقين.

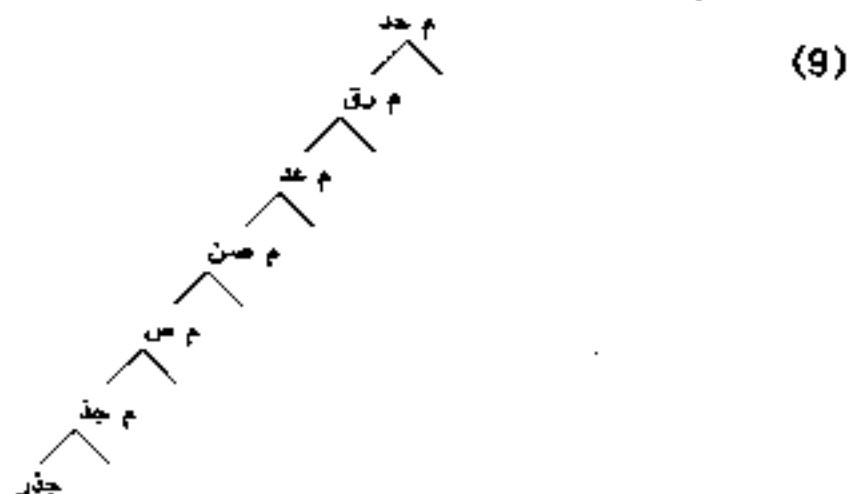
ويوجد العدد كذلك في المُفْجَم (في الدخلة المُفْجَمية)، ويمكن اشتراق المفرد منه، ويُشتق المفرد كذلك من اسم النوع (أو اسم الجنس الجمعي عند الأشتراكيين؛ انظر الملحق 7 تخته):

(8) أ. أعراب ← أعرابي.

ب. بربس ← بربسي.

لقد سبق لي أن اعتبرت أن اللافقة هنا تمكّن من بناء اسم الوحدة من اسم جنس جمعي، وهي بمثابة صنفية (classifier)، على غرار ما هو معروف في الصيغة (انظر الفاسي 2004).

وهكذا يتبيّن أن الجمع يمكن أن ينشأ في مستويات مختلفة من تركيب المركبات الاسمية أو الحدية. ونفترض، ربطاً بأبحاث سابقة، أن بنية المركب الاسمي الوظيفية هي أساساً (9)، وأن الجمع يمكن أن يكون سمة في مستويات مختلفة من التركيب:



(م حد: مُركب حدي؛ م رق: مركب رقمي؛ م صن: مركب صنيفي؛  
م س: مركب اسمي؛ م جذ: مركب جذر).

هذه الأوصاف تجيب عن سؤال الأين، أي أين يوجد العدد. وأما عن الكيف،  
فيتبيغى أن ننتظر ما يأتي في الفقرات الموقالتة.

### 3.1. المؤنث عدداً: الجمع غير العاقل

الجمع المذكر العاقل يظهر في (4)، إلا أن الجمع غير العاقل يبدو وكأنه  
مؤنث مفرد:

(10) الكلاب نبحث (\*بحروا).

غير أن الحديث عن المفرد في مثل هذه الحالات مُضلل، لأن الأمر  
يتعلق بجمع، وكذلك الحديث عن المؤنث، لأن الكلاب قد تكون ذكوراً. بل  
يتعلق الأمر بلاصقة جمع من نوع خاص هي لاصقة المُجَمَعُ أو الزمرة  
(collection, group) كما سنرى.

### 4.1. المُجَمَعُاتُ والزُّمْرَةُ والعدد

الأسماء التي تدلُّ على جموع لا يكون تركيبها مؤنثاً بالضرورة. يمكن فرز  
ثلاث طبقات يحسب كون التطابق في التأنيث (أو تطابق المُجَمَعُ في الحقيقة)  
(أ) ضروريأ (ب) غير متاح (ج) اختياريأ:

(11) الخيل تعرف رُكابها.

(12) الفريق اجتمع (\*اجتمعت).

(13) أ. النمل يسكن البراري والخرابات.

ب. ؟ النمل تسكن البراري والخرابات.

وبالإضافة إلى هذه المُجَمَعُاتُ المُعَجمَيَّةُ lexical collectives، هناك مُجَمَعُاتٌ  
تركيبية تتصرف بصفة مُلتبسة في التركيب، مثل "ناس"، حيث تتصرف كجمع  
مؤزر، له تطابق الجمع العاقل، أو كزمرة، لها تطابق المؤنث، كما في التركيبين  
التاليين:

- (14) أ. الناس تصلّي لربها.  
ب. الناس يصلُون لربهم.

يبرز هذا المُؤثّت كعنصر أساسي من أجل بناء جمع خاص، يدلّ على جماعة خاصة، أو تجمّع، أو زمرة، كما في ‘الشعوبية’ و‘العروبية’ و‘النصرانية’ إلخ. هذا الجمع لا يبرز فقط في الأسماء، بل أيضاً في التركيب (انظر الفاسي 2009 للتفصيل).

#### 5.1. المُجَمِّعات التركيبيّة مُؤثّة

جُلُّ الجموع المُكثّرة تستعمل استعمالَيْن في التركيب، استعمال الجمع المُوزّع، واستعمال الجمع المُجَمِّع (أو المُجامِع). ونجد هذا التناوب ذا إنتاجة في الفصحي وفي اللهجات:

- (15) أ. الفلسفه يقول هذا.  
ب. الفلسفه يقولون هذا.

#### (16) المغربيّة

- أ. الخيل رجعوا.  
ب. الخيل تعرف زكابها.

ويتمكن رصد هذا التناوب بافتراض أن الجمع الموزّع يولّد تحت العدد، بينما الجمع المُجَمِّع يولّد تحت الصنفية.

#### 6.1. المُجَمِّع واسمًا للوحدة

الاسم الذي يُشتّق منه اسم الوحدة اسم يدلّ على مجمع نوع (أو النوع اختصاراً). ورغم كونه مفرداً (غير مُؤثّت)، فإنه يدلّ على الجمع، لا على المفرد فقط. ويتم اشتراق مفرده منه عبر لاصقة، قد تكون الناء أو الياء، بحسب كونه غير عاقل أو عاقل، كما في الزوجين التاليين:

- (17) أ. سمك ← سمكة  
ب. يونان ← يوناني

ويصلح اسم الوحدة قاعدة اشتقة للجمع الذي يدل على وحدات، كما في التقابل التالي:

(18) أ. سكك ← سمات

ب. يوناني ← يونانيون

ولاسم النوع خصائص مميزة متعددة، منها:

أ) يُبنى مع محمل للنوع، أو الزمرة، أو الجمع:

(19) أ. تَجَمَّعَ السُّمْكُ.

ب. تَجَمَّعَ الْفَرِيقُ.

ج. تَجَمَّعَتِ السَّمَّاَكَاتُ.

ولا يُبنى هذا الخُلُمُ مع المفرد (أو اسم الوحدة):

(20) \* تَجَمَّعَتِ السَّمَّاَكَةُ.

ب) المفرد (اسم الوحدة) يُشتق منه، وليس العكس (انظر تحت الفقرة 3.3).

ج) لا يُعد بالأعداد الرقمية ( مباشرةً)، خلافاً لما يحدث مع الجمع:

(21) أ. \* أَكَلْتُ ثَلَاثَةَ سُمَّاَكَ.

ب. أَكَلْتُ ثَلَاثَ سَمَّاَكَاتٍ.

د) يمكن عد وحداته، أو تميزها، بواسطة محمول يدل على العدد أو التمييز:

(22) عدَّتُ السُّمَّاَكَ فوجِدَتْ عَشَرِينَ.

هـ) محموله يمكن أن يكون معكوساً أو عكائسيّاً (reciprocal)، مما يدل على تعدده:

(23) أ. السُّمَّاَكُ يَأْكُلُ بَعْضَهُ بَعْضًاً.

ب. \*السُّمَّاَكَةُ يَأْكُلُ بَعْضَهُ بَعْضًاً.

وـ) محموله يمكن أن يكون جمعاً:

(24) أ. السُّمَّاَكُ أَسْمَاكٌ.

ب. السُّمَّاَكَةُ أَسْمَاكٌ.

ز) يقبل النوع تسويير الزمر أو الجماعات المكونة من عدّة أفراد:

(25) أ. جميع السمك تجتمع في قعر البحيرة.

ب. جميع السمك.

ج. جميع المياه.

د. \*جميع السمكة.

## 2. تأويل دلالي أولي

### 1.2. مصفوفة الذرات

لتفترض نموذجاً للأفراد والمجموع يكون فيه مجال الذوات من نوع ذ متضمناً للمفردات الذرات والجموع غير الذرات. يُكوّن هذا المجال مصفوفة ذرية عامة، كما في لينك (Link 1983، 1998):

(26) أ. {أ، ب، ج}

{أ، ب} {أ، ج} {ب، ج}

أ، ب، ج

ب. {أ، ب}  $\geq$  {أ، ب، ج}

ج. أ  $\geq$  {أ، ب}

د. أ  $\sqcup$  ب = {أ، ب}

المصفوفة مرتبة بواسطة علاقة الجزء  $\geq$ . الذرات أسفل المصفوفة، والمئذني والجمع أعلىها. علاقة ضم لا بالنسبة لـ أ وب هي جمع أ و ب، أو هي مجموع أ وب على الأصح (sum).

### 2.2. تأويل المفرد، والجمع، والنوع

يمكن استخراج دلالة الجمع من المصفوفة كما يلي:

(27) جمع سمك

{أ، ب، ج}

(28) مفرد سمة

{ج} {ب} {أ}

(29) نوع سمة

يكون تأويل النوع إذن استغرافيًّا، مقارنةً مع الجمع (الخاص بالجماعات)، أو المفرد (الخاص بالذرات).

### 3.2. الزُّمْر

الفروق الأساسية بين الزُّمْر (groups) تتمثل في كونها مبنية في المُعجم، أو هي مُفجّمية، أو مركبة في التركيب، أي أنها تركيبة. من الزُّمْر المُعجمية 'فريق'، 'لجنة'، و'بانة'، إلخ. والزُّمْر لها خصائص أهمها:

أ) تكون عادةً مفردةً.

ب) تأتيها عادةً شكليّاً formal، مثل الفرق بين 'لجنة' و'فريق'. فهو لا يحمل أي فرق دلالي.

ج) يدخل عليها الجمع، وهو جمع مجموع (sum)، مثل جمع المفردات، تقول 'فريق'، و'لجان'، إلخ. فيكون الجمع بمثابة جمع 'سمكات'.

د) بناء العكائية (أو التفاعل) يكون غير ملتبس معها:

(30) الفريق واللجنة اتفقد بعضهما بعضاً.

القراءة المتوفرة لهذه الجملة هي أن الفريق ككل اتفقد اللجنة ككل، وهذا يعني أن المسؤولية في الانتقاد جماعية. قارن هذه القراءة بالقراءات التفاعلية تحته، حيث يمكن بلوغ الأفراد المكوّنة للجماعة، وهو شيء غير متوفّر هنا. ولا لبس في التركيب.

وأما الزمرة التركيبية، كما في (15)، فلها خصائص أهمها:

- أ) تُبني الزمرة التركيبية مما هو جمع/مجموع.
  - ب) هذه الزمرة ‘مؤنث’ دلالي بالضرورة (وليس صوريًا)، بمعنى أنه صيغة تدل على الزمرة، وليس الصرف هنا للتأنيث، وإنما هو اشتراك لفظي.
  - ج) لا يدخل عليها الجمع المجموع.
  - د) تشم بالالتباس في تأويل البنى العكائية، التي قد تكون المسؤولة فيها جماعية، أو فردية:
- (31) أ. العرب والفرس تนาوش بعضها بعضاً.  
 ب. العرب والفرس يناوش بعضهم بعضاً.

فالتركيب في (31) يفضل فيه تأويل الضمير العكيسة على أساس أنه يدل على مُجَمَّع، وتكون مسؤولية المناوشة جماعية. وأما في (31ب)، فيفضل فيه التأويل الفردي، بمعنى أن هناك أفراداً من الفرس والعرب يناوش بعضهم بعضاً، والتركيب (31) لا ينفي هذا التأويل أيضاً. لاحظ، مع هذا، أن هذا التأويل يختلف عن تأويل الجمع المجموع، الذي يقتضي القراءة الفردية فقط، كما في (31ب).

يفترح لينك (1984) ولندمن (1996، 2000) Landmann عملية لتكوين الزمرة، تحول مجموعاً إلى ذرة فردية. فالعامل ↑ ينقل مجموع أفراد إلى زمرة ذرية، لا تعنى بالأجزاء (كما هو الشأن في المجموع):

- (32) ↑ دالة واحد-إلى-واحد من مجموع إلى ذرة (انظر التفاصيل في الفاسي (2009).

### 3. المُجمّعات، الأنواع، الأجناس، والأسماء العاربة

#### 1.3. المُجمّعات

لفظ مُجَمَّع collective (أو مُجَامِع) في الأدبيات لا يُحيل على طبقة اسمية واحدة، ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من المُجمّعات:

(أ) مُجَمِّعات يمكن عدُّها، أو هي معدودة (countable)، كما هي موصوفة في 3.2، مثل 'فريق'. وميزتها الأولى أنها ذرية atomic. وهي لا تصل إلى أجزاءها المفترضة اشتتاقياً أو نحوياً (ودلالياً).

(ب) مُجَمِّعات لامعدودة (non-countable)، مثل 'اثاث'، أو furniture أو clothing في الإنكليزية. وهذه الأسماء تدل على وحدات منفصلة (مثل 'كرسي' أو 'طاولة'، إلخ) لا يمكن تجزيئها، وهي قطع اثاث. وقد افترض جلين (1992) Cillion وكيركيا (1998) Chierchia أن هذا النوع من الأسماء اللامعدودة يمثل طراز الأسماء الكتل (masses). وهي في رأيهم تنتمي إلى مجال ما هو ذري atomic، أو ذريٌّ atomistic. إلا أن هذه المُجَمِّعات ليست مربوطة اشتتاقياً أو نحوياً بفرداتها.

(ج) مُجَمِّعات غير معدودة، تُحيل على ذات ذرية غير قابلة للتجزء، وهي مرتبطة اشتتاقياً بفرداتها، التي تمثل التحقيقيات المحسوسة للفظ العام. يتعلق الأمر بمُجَمِّعات النوع، أو النوع باختصار، كما حدّدنا خصائصه في الفاسي (2004). وهي تختلف عن المُجَمِّعات غير المعدودة الأخرى بكون معناها يتضمن وحدات موضوعات منفصلة تدخل في دلالة اللفظ العام بصفة شبه شفافة (كما رأينا في الفقرة 6.1. خصائص (أ)-(ز)). هذه المُجَمِّعات تختلف عن الكتل التي تدل على المواد مثل 'ماء' و'زيت' و'لحم' و'خشب'، إلخ. فليس هناك موضوعات (objects) مضمنة في دلالة هذه الكتل.

### 2.3. المعدود في نحو المُجَمِّعات

العُدُّ هو تحديد الكلم بصفة منفصلة (disjunctive)، أو منقطعة (discontinuous). والفرق بين ما هو منفصل وما هو متصل في الكلم ليس مسألة أنطولوجية. قد نعدُّ 'الكواكب'، و'البيض'، و'الخيل' لتحديد عددها. وقد نزنُ 'التفاح'، أو 'الثلج'، أو 'الأرز' لتحديد مقاديرها. الطبيعة غير الأنطولوجية للفرق بين المعدود وغير المعدود تبدو واضحة حين نقارن 'التفاح' بـ 'التفاحات'، أو 'المليّن' بـ 'الملابس'. فهذه الأزواج دلالتها واحدة، ولكن مُعجمتها ونحوها مختلفان. والشيء نفسه يصدق على أزواج في لغات أخرى. في الإنكليزية clothes، boots، shoes، footwear، clothing، معدودة، وهي shoes، boots، clothes ليس كذلك، إلخ.

والملبس يمثل كمية غير منفصلة، بينما الملابس منفصلة. لقد لاحظ كيون (1960) Quine عن حق أن "الفرق يكمن في الألفاظ، وليس في الأشياء التي تسميتها [هذه الألفاظ]... لأن 'التفاح' و'التفاحات' تصدق على نفس الأشياء المشطورة.

ورغم كل هذه التشابهات، فإن مجموعات النوع في (ج) وحدها هي التي تفرز موضوعات/وحدات، أو ورائد (ج وريدة instance)، أو فردات، لها وجود نحوي ودلالي. وليس الأمر كذلك بالنسبة للمجموعات في (أ) و(ب)، رغم أن هذه المجموعات "الكتل" تتضمن، تصوريًا وإدراكيًا، موضوعات في تأويلها. فهذه المعلومة تكون ضمن بنيتها التصورية المفجعية، وليس ضمن خصائصها النحوية.

### 3.3. الأنواع

نريد إذن أن نفصل المجمع (ج) عن المجموعات الأخرى، ونصلطه عليه بمجموع النوع، أو النوع باختصار. لفظ "مجموع" غامض في كل الأحوال. قد ينطبق على المجمع (أ)، أي الزمرة، فيصف الخاصية العليا لبنية الجزء-الكل، حين تكون وحدة أو ذرة (من مجموع)، كما في قولنا "لجنة". مما هو مهم هنا هو ذرّة الجزء، وليس الكل (فالجزاء غامضة أو غير منظورة). إلا أن الخاصية الأهم في تأويل النوع ليست هي خاصية الكل، بل خاصية الأجزاء. سمة الفرادية singulative تميز الأجزاء باعتبارها فرّات منفصلة، وغير مجزأة، أو أجزاء ذات حوزة (integrity). وأما الكل، فقد يوصف أو لا يوصف. بل إنه غامض أو غير محدد. وعليه، يكون من غير الموفق اعتبار النوع زمرة، كما في أوجدا (1993) Ojeda، الذي يذهب إلى أنه يدل على مجموعة-وحدة (singleton set). بل النوع هو اللفظ الذي يدل على عموم ما يدل عليه لفظه، ويدل كذلك على الوحدات التي تتحقق في العالم المحسوس، كموضوعات ورائد أو فردات. ألفاظ النوع تدخل فيها الألفاظ التي تدل على وحدات/موضوعات، تكون في المفرد أو الجمع، مثل "كلب" و"نمر" و"كرسي"، وكذلك "كلاب" و"نمور" و"كراسي". وهناك ألفاظ لا تتضمن عددا مخصوصاً في المفرد أو الجمع، مثل "سمك" و"تفاح" و"ورق"، إلخ. ويخرج عن النوع، بهذا المعنى الدقيق، ألفاظ مثل "ذهب"، و"زيت" و"أرز"، إلخ، وهي لا تدل على موضوعات.

سمة الفُرادِيَّة تؤكد كون الكل والجزء يشتركان في نفس الهُويَّة identity، وكونهما يتألفان من نفس الذوات المتفصلة التي يمكن تسميتها بلفظ ذُرَىًّا معدود. وهناك عملية اشتقاء ي يتم بواسطتها بناء اللفظ الذُرَىًّي، وهي عملية إلصاق الصنفية (الناء أو الياء).

وليس النوع جمِعاً، وإن كان يقول مثل الجمع حين يظهر كموضوع لمحمول يتطلب أن يكون معموله دالاً على موضوعات متَّبِعة، كما في المثال المولى:

(33) عندَ السُّمْكِ نُوِجِدُ عَشَرَيْنَ.

ونفس الملاحظة تصدق على المحمولات العكائية التي تتطلب موضوعات متفصلة ومتَّبِعة (انظر الفاسي 2009):

(34) السُّمْكُ يَاكِلُ بَعْضَهُ بَعْضاً.

ورغم أن هذه المحمول تتطلب عادةً جمِعاً متفصلاً ومتَّبِعاً، فإن النحاة العرب كانوا على حق حين رفضوا اعتبار النوع جمِعاً نحويناً. وهذه بعض تبريراتهم:

(أ) ليس هناك سبورة اشتقاء تربط الجمع بالمفرد، كما في:

(35) قرية ← قرى؛ غرفة ← غرف.

بل إن المفرد هو المشتق من النوع، وليس العكس:

(36) سمك ← سمكة؛ \*سمكة ← سمك.

وذلك لأن ‘سمك’ ليس صورة جمع، كما لاحظ النحاة. ولنفس السبب، رفضوا أن يكون ‘رَكْب’ و‘صَخْب’ جمِعاً لـ‘راكب’ و‘صاحب’. وهناك أيضاً حجج اشتقاء أخرى تتعلق بالتصغير، الذي يصح من النوع بدون شرط، ولا يصح من الجمع إلا بشرط تأويلية محددة (عن التفاصيل، انظر سيبويه والأسترالي، وكذلك عاشور 1999؛ وانظر كذلك الفقرة 7 تحته).

وليس النوع زُمرة، خلافاً لأوجدا (1993). فالزُمرة لا تصل إلى أجزاءها عادةً، وليس لها سمة الفُرادِيَّة. عضو من الفريق ليس فريقاً. ولا يمكن عدّ أعضاء الفريق بعدّ الفريق:

(37) أ. عدّت أعضاء الفريق فوجدهم خمسة.

ب. \* عدّت الفريق فوجدهه خمسة.

ج. فصلت أعضاء الفريق الواحد عن الآخر.

د. \* فصلت الفريق الواحد عن الآخر.

وليس النوع كتلةً، كما هو مأand في بعض الأديبات. فالكتلة-المادة مثل ‘زيت’ ليس لها موضوع منفصل يمكن أن يكون وحدة أو وريدة لها. والكتلة-الموضوع مثل ‘أثاث’ ليست فرادية، ولا يمكن أن تكون عموماً لمحمول يتطلب موضوعات متعددة، كما في:

(38) أ. عدّت قطع الأثاث فوجدت عشرين.

ب. \* عدّت الأثاث فوجدت عشرين.

#### 4.3. النوع في الأدبيات

استعمال مفهوم النوع kind في الأدبيات يختلف من لغوياً أو فلسفياً إلى آخر. وهو يقرن عادةً بالجنس generic. الأشتراكياتي مثلاً يتحدث عن الجنس الجماعي (بالنسبة لما نسميه النوع)، والجنس الإفرادي (بالنسبة للكتلة)؛ انظر الفقرة 7 تخته.

#### 1.4.3. كارلسن

رائد العمل عن النوع كارلسن (Carlson 1977 و 1991) يحدد النوع بمعاييرين

أساسيين:

(أ) أن يكون المركب الاسمي له تأويل جنسي عام (خاصةً في موقع الفاعل)،

و(ب) أن يكون قابلاً لأن يكون موضوعاً لمحمول من مستوى النوع مثل ‘متشر’ و‘نادر’، و‘شائع’، إلخ. فهذه التسميات لا يمكن أن تتطبق على فرد خاص مثل ‘سocrates’ مثلاً. ففي جملة مثل:

(39) النمر يأكل 80 كيلو من اللحم كل يوم.

يكون ‘النمر’ ملتبساً بين قراءة تعبيرية للنمر الذي أمامك، أو قراءة نوعية للنمر بصفة عامة، وليس نمراً بعينه. وقد دافع كارلسن عن كون الأنواع ضرباً من

الأفراد، وأنها تنتمي إلى مجال واحد، مجال الذوات من نمط <ذ>. هذا المجال يمكن أن يتفرع إلى مجال فرعى للذوات الخاصة <ذ<sup>ذ</sup>>، ومجال للذوات الأنواع <ذ<sup>ذ<sup>ذ</sup></sup>>. وترتبط بين المجالين الفرعيين علاقة تحقيق ق . (instantiation) أو توريد و (realization)

#### 2.4.3. كريفكا

يلاحظ كريفكا (1995) أن الاسم الصيني *xiong* "دب" يمكن أن يدلّ:

- (أ) على نوع يسمى *Ursus*، أو (ب) على عينات لهذا النوع، وأن بُنْية المقدار تدلّ في (ج) على عدد مُحدَّد لتحقیقات *Ursus*، والبُنْيَةُ الصنفية تطبق في (د) على عدد مُحدَّد من العينات الفردية، وفي (ه) على الطبقات الفرعية للنوع:

xiong jue zhong le . أ. (40)

جهة نوع انفرض دب

انفرض الدب.

wo kanjian xiong le . ب.

جهة دب أرى أنا

رأيت بعض الذئبة.

san qun xiong . ج.

دب قطيع ثلاثة

ثلاثة قطعان من الذئبة.

san zhi xiong . د.

دب صنفية ثلاثة

ثلاثة ذئبة.

san zhong xiong . هـ.

دب صنفية ثلاثة

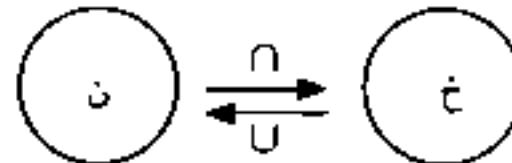
ثلاثة أنواع من الذئبة.

فهذه القراءات يعتبرها فرعية لقراءة النوع الأولى. وهو يفترض وجود علاقتين رابطتين: (أ) علاقة التحقيق في (كما عند كارلسن) و(ب) علاقة التصنيف أو التفرع ص *taxonomic*، التي تشق القراءة الموجودة في (ه).

### 3.4.3. كيركيا

يركز كيركيا (1998) على التوافق بين الخصائص الطبيعية والأنواع. فلا بد من أن تكون هناك دوال تصل الواحدة بالأخرى، كما في (41أ) و(41ب):

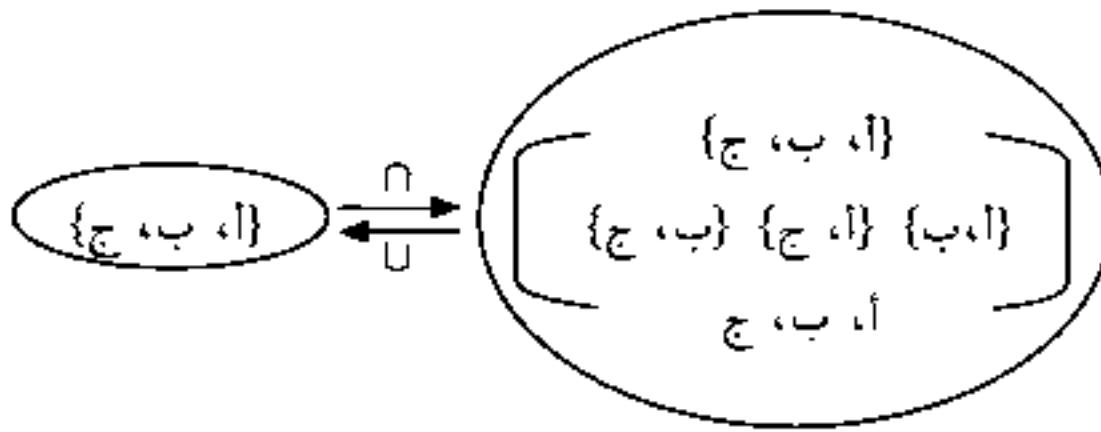
(41) أ. خصائص أنواع



حين تكون الخصائص من نمط <و<ذ، ز>>، والأنواع من نمط ذ.

مثال: كلب = ذ، كلب = ذ

(41) ب. خصائص أفراد



## 5. الجنس، الكتلة، والأسماء العارية في العربية

يمكن أن نبين أن إ حالات الجنس والكتلة مرتبطة بالحد (determiner)، أي أداة التعريف، وأن دلالة الأسماء، بما فيها دلالة اسم النوع كما حددناه، تتظل مستقلة ذاتياً عن دلالة الحد.

### 1.5.3. التعريف، الجنس، والكتلة

تأويل المركبات الاسمية أو العدديات العربية مرتبط بوجود أداة تعريف أو عدم

وجودها. ففي الحالة الأولى تكون القراءة جنسية، وفي الثانية تكون وجودية. قارن بين (42) و(43)، على التوالي:

(42) أ. الكلب ينبع.

ب. الكلاب تنبع.

(43) أ. كلب ينبع.

ب. كلاب تنبع.

ونفس الشيء يصدق على قراءة الكتلة الجنسية، في مقابل القراءة الوجودية:

(44) أ. اشتريت زيتاً.

ب. اشتريت الزيت.

هذه التوزيعات يمكن أن ترصدها التعميمات التالية:

(45) أ. المركبات الاسمية/العدمية الموسومة بـ [+ ح + ع] يمكن أن تؤول جنسياً.

ب. المركبات الاسمية/العدمية الموسومة بـ [0 ح 0 ع] لا تكون إلا وجودية.

(ح = حذف، ع = تعريف).

### 2.5.3. **الحملون الأنواع**

الحملون الأنواع لا تطبق إلا مجتمعة *collectively*، أي على جماعة مجتمعة، بمعنى أنها لا تطبق على وحدات أفراد من النوع دون وحدات أخرى (انظر كارلسن (1977)). وعليه، فإن استعمال الأسماء النكرات مع هذه الحملون لا يؤدي إلى قراءة جنسية. بل إن (46) ليس لها إلا قراءة وجودية:

(46) *فيلة* بيضاء انقرضت.

(جنس: *الفيلة* البيضاء انقرضت)

### 3.5.3. **حملون الأفراد وحملون الأطوار**

يفرق كارلسن بين الحملون التي تطبق مباشرةً على الأفراد (*individual level*)

(predicates) والحمول التي تنطبق فقط على مراحل أو أطوار (stages) من وجود الأفراد. ففيما يخص حمول الأفراد، نجد أنها لا تتوافق والتأويل الجنسي مع النكرات كما في (47):

(47) «كلاب حراسة ذات حجم كبير أكثر فاعلية».

فهذه الجمل الاسمية لا تقبل القراءة التمييزية (characterizing) التي تكون وراء التعميم والقراءة الجنسية. ولابد من إدخال فعل رابطة يحمل زمناً اعتيادياً (habitual) يسوغ هذه القراءة:

(48) «كلاب حراسة ذات حجم كبير تكون أكثر فاعلية».

إلا أن إمكانات هذه القراءة لا تتحسن مع حمول ضاربة في السكون، كما في (49):

(49) «كلاب حراسة ذات حجم كبير تكون سوداء».

ومع حمول المراحل أو الأطوار، ليس هناك إلا قراءة وجودية:

(50) «فيلة يضاء أثارت إعجاب الناس».

وبإدخال عامل خارجي للدلالة على العموم، مثل الزمن الاعتراضي في الفعل، أو الظرف الاعتراضي، فإن القراءة التمييزية تصبح ممكناً:

(51) «فيلة يضاء تثير إعجاب الناس».

(52) «فيلة يضاء تثير دائماً إعجاب الناس».

#### 4.5.3. الجمع جمعاً للمفرد

بيّن كارلسن (1977) بوضوح أن الجمع العارية الإنگليزية bare plurals ليس لها خصائص تصويرية، فهي تسمّي الأنواع. وأما النكرات المفردة فلها خصائص سورية. وعليه، لا يمكن اعتبار الجمع في الإنگليزية 'جمعاً للمفرد'. إلا أن الجمع النكرات في العربية لا تتصرف مثل جموع الإنگليزية، بل إن روائز (أ) الحيّز و(ب) الشفافية (وـج) الأوجية تدلّ على أنها فعلًا جموع لأفراد.

### 1.4.5.3. حِيزُ السُّورِ الْوَجُودِيِّ

بالنسبة لسعة السور وضيقه، لا يوجد فرق بين المفرد والجمع، فكلاهما ملتبسٌ بين القراءة الواسعة wide، والقراءة الضيقة narrow:

- (53) لم أقرا كتاباً. نفي < إ >، أو إ > نفي  
(وقرأ كتاباً)

- (54) لم أقرا كتاباً. نفي < إ >، أو إ > نفي  
(وقرأ كتاباً)

- (55) كل رجل أكل سمكة. إ < إ >، أو إ > إ

- (56) كل رجل أكل سعكات. إ < إ >، أو إ > إ

فهذه الأسماء تتصرف هنا مثل النكرات في الإنگليزية، وليس مثل الأسماء العاربة.

### 2.4.5.3. الشفافية والاستغلاق

الحمول التي تدعى بالمستغلقة opaque لا تفرق بين أنواع العدد الموجود على النكرة، الجمع يتصرف مثل المفرد:

- (57) أريد أن أتزوج امرأة. أريد < إ >، أو إ > أريد

- (58) أريد أن أقرأ كتاباً. أريد < إ >، أو إ > أريد

### 3.4.5.3. الأوجية

الجمع في الإنگليزية لا يتوافق مع حمول ذات أوجية (telicity)، ولكن المفرد يوافق الأوجية. إلا أن الجمع العربي يوافق الأوجية كذلك. فالظرف 'في ساعة' يستعمل عادةً للتفریق بين الحَفْل الذي يمكن بلوغ منتهاه، أو ما يُسمى بالحَفْل الأوجي، والحَفْل الذي لا يصل إلى منتهاه. ومن بين أنواع النكرات، لا نجد إلا اسم النوع الذي يجاري الأسماء العاربة في الإنگليزية، في كونه لا يؤدّي إلى تأويل أوجي. قارن الأمثلة التالية:

- (59) أ. أكلت سمكة في ساعة.

بـ. أكلت سمكـات في ساعـة.

جـ. \* أكلـت سمـكاً في ساعـة.

#### 4. الكـتل و أنواع الجـمـوع

غالباً ما يـُـظنـ أن كلـ المـعـدـودـ كـتـلـةـ، والعـكـسـ صـحـيحـ. نـجـدـ هـذـاـ التـصـوـرـ مـثـلاـ فيـ كـيـرـكـيـاـ (1998). إـلاـ أنـ النـوـعـ (الـذـيـ غالـباـ ماـ يـعـالـجـ كـتـلـةـ) قـرـيبـ منـ المـعـدـودـ، وـيـنـبغـيـ معـالـجـتـهـ ضـمـنـ المـجـالـ الذـرـيـ. لـيـنـكـ (1983، 1998) يـفـرـقـ بـيـنـ مـجـالـ ذـرـيـ/ ذـرـانـيـ وـمـجـالـ غـيرـ ذـرـيـ/ غـيرـ ذـرـانـيـ هوـ مـجـالـ الكـتـلـ. وـلـيـسـ الـجـمـعـ بـالـضـرـورـةـ جـمـعـ مـفـرـدـ ذـرـةـ، بلـ قدـ يـكـونـ صـنـائـيـاـ مـفـرـعاـ، أوـ جـمـعـ نـكـثـرـ، أوـ صـنـيـفةـ، أوـ نـعـنـاـ، إـلـخـ. وـهـذـهـ الـمـعـانـيـ تـنـطـيـقـ عـلـىـ جـمـعـ الـجـمـوعـ، كـمـاـ تـنـطـيـقـ عـلـىـ جـمـعـ الـأـنـوـاعـ وـجـمـعـ الـكـتـلـ.

##### 1.4. الكـتـلـةـ: خـيـرـ فـرـيـةـ، أمـ هيـ أـيـضاـ ذـرـيـةـ؟

ذهبـ لـيـنـكـ (1983، 1998) إـلـىـ أـنـ هـنـاكـ مـجـالـيـنـ مـخـتـلـفـيـنـ لـمـعـالـجـةـ دـلـالـةـ الـذـوـاتـ/ الـأـفـرـادـ وـدـلـالـةـ الـكـتـلـ. فـالـمـجـالـ ذـيـحدـدـ بـالـنـسـبـةـ لـلـأـفـرـادـ، وـالـمـجـالـ ذـيـحدـدـ بـالـنـسـبـةـ لـلـكـتـلـ. وـهـذـاـ الـأـخـيـرـ يـضـمـ "مـجمـوعـةـ كـلـ الـمـقـادـيرـ الفـرـديـةـ لـلـمـادـةـ فـيـ النـمـوذـجـ". إـلاـ أـنـ كـيـرـكـيـاـ (1998) زـعـمـ أـنـ الـكـتـلـةـ، مـثـلـ الـمـعـدـودـ، تـعـالـجـ فـيـ مـيـدانـ وـاحـدـ هوـ مـيـدانـ الـمـعـدـودـاتـ، وـالـفـرـقـ هوـ أـنـ اـسـمـ الـكـتـلـةـ مـثـلـ "أـثـاثـ" يـنـطـيـقـ عـلـىـ وـحدـاتـ مـنـ الـأـثـاثـ بـصـفـةـ غـيرـ مـحـدـدةـ. وـعـلـيـهـ، تـكـوـنـ دـلـالـةـ هـيـ الـمـصـفـوـفـةـ بـأـنـمـهاـ (كـمـاـ اـفـرـحـنـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـنـوـعـ):

(60). 1. {أـ، بـ، جـ}

{أـ، بـ} {أـ، جـ} {بـ، جـ}

أـ، بـ، جـ

بـ. {أـ، بـ، جـ}

جـ. أـ، بـ، جـ

'وـحدـاتـ أـثـاثـ'

'كـرـسيـ، طـاـوـلـةـ، منـضـلـةـ'

وـاسـتـدـلـالـ فـيـ هـذـاـ نـظـريـ، قـائـمـ عـلـىـ مـبـداـ الـاقـتصـادـ: إـنـ بـيـنـةـ الـجـزـءـ وـالـكـلـ الـتـيـ

نحتاج إليها للدلالة على الجموع يمكن أن توظف في معالجة الكتلة. والكتلة هي أساساً تحديد للفرق بين الجمع والمفرد، وإذا كان "اثاث" هو نموذج الكتلة الأقرب إلى العدد، فإن "ماء" مثيل لأناث، في نظره، وإن كان ما يُعد كمقدار أو جزء أدنى بالنسبة للماء شيء غامض.

هذا التصور لا يسمح برصد الفروق بين النوع والكتلة، التي أوردها، كما أنه يواجه مشاكل متعددة يمكن أن تذكر منها:

(أ) التجارب التي أقيمت حول الاكتساب اللغوي لتقدير الكميات تشير إلى أن قياس الموضوعات مختلف عن قياس مقادير المواد، مما يوحي بوجود تمييز معرفي/إدراكي بين ما هو ذرائطي، وما ليس ذرائطيًّا (انظر بارنر وشنيدكر (2005) Barner & Shnedeker، وروثنشتين (2007) Rothstein من بين آخرين).

(ب) تنوع اللغات فيما يخص التفريق بين الكتلة-الموضوع (مثل "اثاث") والكتلة-المادة (مثل "ماء"). فالإغريقية مثلاً ليس لها إلا كتل-مواد فيما يبدو (انظر تسولاس (2007) Tsoulas).

(ج) وجود لغات لها صنائف كتلة، تبني الكتلة انطلاقاً من النوع، مما يعني أنه لا يمكن خلطهما نحوياً، كما في الدارجة المغربية:

(61) أ. غنم (حيوان) ← غنم (لحم الغنم).

ب. بقر (حيوان) ← بقر (لحم البقر).

(د) هناك أسوأ تطبيق على الجموع والأنواع وجموع الكتل، ولا تطبق على مفردات الكتل:

(62) أ. جميع المياه.

ب. جميع الحاضرين.

ج. جميع السمك.

د. \*جميع الزيت.

وهذا يدل على أن الكتلة المفرد لا تصرف كجمع للمقادير.

#### 2.4. لماذا لا يجمع الجمُوع؟

بين كيون (1960) أنه لتعلم معنى الكلمة مثل 'تفاحة' apple ينبغي إلا نتعلم فقط أي كمية تُعدُّ 'تفاحة'، بل كذلك أي كمية تُعدُّ 'تفاحة' وأي كمية تُعدُّ 'تفاحة' أخرى. فهذه الألفاظ لها بُنيَّة داخلية لتجزئي دلالتها. إلا أن أسماء الكتل والأسماء اللامعدة لا تُجزأ دلالتها. فنحن لا نتعلم ما يُعدُّ 'ماء' وما يُعدُّ 'ماء' آخر، أو أكثر. فهذه الخاصية الدلالية أطلق عليها كيون مصطلح التراكم الإحالي cumulative reference، حيث 'كل مجموع للأجزاء التي تُسمى ماء هو أيضاً ماء'. ليس هناك وسيلة لتجزئي الداخلي.

هناك طبقات متميزة من المركبات الاسمية ينطبق عليها مقياس اللاتجزي، وهي لا معدودة، من جملتها الجمُوع والأنواع. فرغم أننا نتعلم ماذا يُعدُّ 'تفاحة' وماذا يُعدُّ 'تفاحة' أخرى، فإننا لا نتعلم ماذا يُعدُّ 'سمك' وماذا يُعدُّ 'سمك' أخرى. فالجمُوع والأنواع تراكمية أيضاً. (انظر ليكوك 2004 عن اللامعدة).

#### 3.4. جمُوع الجمُوع، جمُوع الأنواع، وجمُوع الكُتل

توجد في العربية جمُوع تعتبر جمُوعاً لجمُوع أخرى، كما في الأمثلة التالية:

(63) أ. قول ← أقوال ← أقويل.

ب. فرق ← فُروق ← فُروقات.

ج. رَجَل ← رِجال ← رِجالات.

فالجمع الثاني لا يُؤَولُ فعلاً على أساس أنه مجموع لمجاميع تمثِّل أجزاءه، أو ذرَّاته، كما في البُنيَّة (26) أعلاه، لأن الجمع الجديد تراكمي، كما أسلفنا. إن الجمع المزدوج له مصادرين أخرى، تختلف بحسب تأويلاً للجمع الأول. أو بعبارة أخرى، فإن أحد الجمع يكون مُؤَولاً على العدد، أي أنه يخلق مجموعاً، والجمع الآخر يُؤَولُ على أنه صنافي (taxonomic) يجمع صنف أو نوع الأقوال، أو على أنه ثُغْر (modifier) للجمع الآخر، وهذا مدلول التكثير مثلاً. ولا وجود لجمع جمع يخلق مجموعاً ثانياً من مجاميع أولى. فلا وجود لجمع\*\* (بنجمتين

كل نجمة تمثل مجموعاً). فـ‘أقاويل’، معناها إما ‘أنواع/ أصناف من الأقوال’، فيكون الجمع صنافية، لا يجمع الأقوال، بل يجمع أصناف الأقوال. تتوسط بين الجمعين إذن صنفية (classifier) هي نوع/ ضرب/ صنف إلخ. والتأويل الثاني هو ما يسميه القدماء ‘جمع التكثير’، وهو لا يجمع المقدار أو الكم، بقدر ما يزيد فيه، أو ينعته. وتأويل ثالث لهذه الجموع يظهر في (63ج)، وهو أن ‘ رجالات’ ليست جمعاً لرجال بالمعنى العددي، بقدر ما هو جمع لفئات (أو مجتمعات) من الرجال. فهذا التأويل تتوسطه على الأرجح صنفية خفية.

وبالعودة إلى هذه المعاني، نلاحظ أن الأنواع والكتل، لكونها تراكمية أيضاً، فإن جمعها لا يكون عددياً كذلك:

(64) أ. خيل ← خيول.

ب. سمك ← أسماك.

ج. نمر ← ثعور.

د. ماء ← مياه.

فـ‘خيول’ لا تنفل ‘خييل’ من معنى المفرد إلى معنى الجمع، كما يُنقل الجمع ‘كلب’ إلى ‘كلاب’. ‘خيول’ هي ضرورة من الخيل، أو هي كثير من الخيل. وكذلك جمع ‘ماء’، يؤرّى على أنه ‘صنافي’ أو ‘تكثيري’.

#### 4.4. عد وجمع ما ليس ذرياً

وضع الجمع الصنافي يوازي وضع مثّي الجمع أو النوع، كما في الأمثلة التالية:

(65) أ. رجالان.

ب. جمالان.

ج. حمامان.

نها المثنى ليس له إلا قراءة واحدة، هي القراءة الصنافية، ويكون العدد للصنف. فمن المعقول أن نفترض أن صرفة المثنى تولد تحت العدد، بينما صرفة الجمع تولد تحت الصنفية.

وعليه، فإن صُرفة الجمع ليس لها تأويل العدد حصراً. ففي الدارجة المغربية، توجد جموع ليس لها مفرد من معناها، وهي تقيد الشدة أو التكثير:

(66) أ. **ليلي**: "شتاء قارس" (جمع شكلي لـ "ليلة").

ب. **صَماَيْتِمْ**: "صيف حار جداً".

(67) أ. **غَواَشِرْ**: "عطلة"؛ عواشرات: "كثير من العطل".

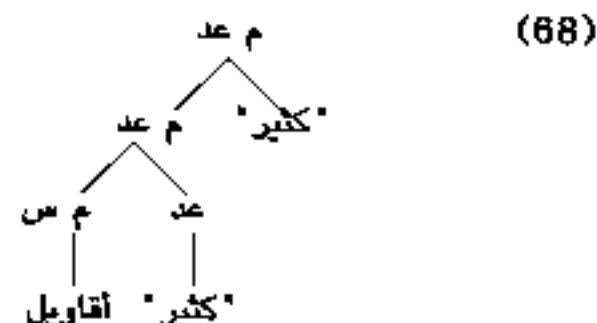
ب. **شَتاَوَاتْ**: "كثير من المطر".

ج. **ثَلُوجَاتْ**: "كثير من الثلوج".

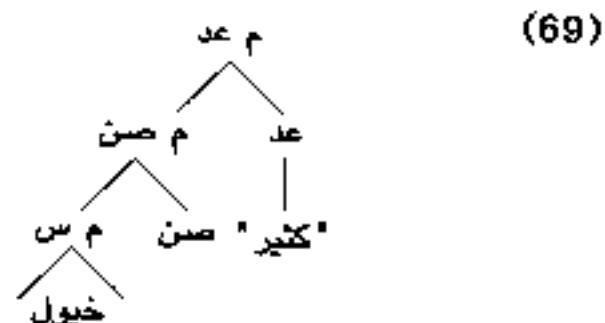
## 5. الهندسة النحوية ونظام السمات

### 1.5. التحو ولهندسة

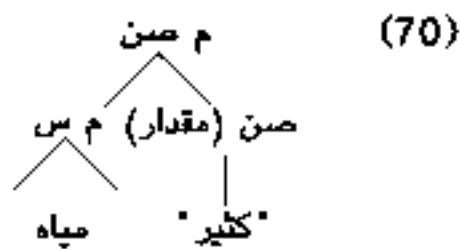
في تأويل "أقاوين" على التكثير، هناك جمع أول يخلق مجموعاً ذرائياً (مكون من ذرات)، وجمع ثان يعمل كعن ملحق بالجمع الأول، كما يلي:



وبخلاف الجمع النعت، فإن الجمع الصنافي يجعل كمجموع للأصناف، ويقتضي تأويله وجود صنفية خفية تتوسط بينه وبين الاسم، كما في (69):



وأما تأويل "مياه" على أنها "كثير من الماء"، فافتراض أن الجمع فيها صورة لمقدار، يولد مباشرةً تحت الصنفية، وليس هناك إسقاط للعدد:



وهكذا يبدو أن التشجيرات التركيبية المتاحة تمكن من رصد معانٍ مختلفة للجمع، وخلافاً لما قد يُظنُّ. فليس الجمع مقولَة دلاليَّة واحدة، بل إن الصرف الواحد لها تأويلات متباينة حسب بنية الجزء والكلِّ، وحسب تركيباتها.

## 2.5. نظام السمات

بيَّنا في عدَّة أبحاث أن الأسماء لها طبقات أربع بالنظر إلى خصائص بنية الكل والجزء فيها (انظر الفصل الثاني للتفصيل). وقد اترحنا سمتين: سمة الذريَّة atomic، التي تسم الكل، وسمة الفراديَّة singulative، التي تسم الجزء. وتوضِّم الطبقات الأربع كما يلي:

### (71) الصناف

- أ. فُرَادَة individual: [+ ذَرَّة، + فُرَادَة] (مثل 'ثمرة، كلب')
- ب. نوع kind: [Ø ذَرَّة، + فُرَادَة] (مثل 'ثمر، ورق')
- ج. زُمرة group: [+ ذَرَّة، - فُرَادَة] (مثل 'فريق، قوم')
- د. كتلة mass: [- ذَرَّة، - فُرَادَة] (مثل 'رَيش، خل')

ويُمْكِن إتمام التوصيف الذرياني للأسماء بإضافة سمة تسم وحدة الجموع أو توزُّعها. وهي [± مجَمَع] collective، كما يلي:

### (72) عدد

- أ. [- مجَمَع]: مجموع.
- ب. [+ مجَمَع]: زُمرة.
- ج. العدد العام (النوع): [Ø ذَرَّة، Ø مجَمَع].

## 6. خاتمة

تبَيَّن في هذا الفصل أن نظام العدد في العربية أعقد مما نتصوَّر. لوصف

العربية تحتاج إلى أوصاف جديدة، ومعطيات جديدة، وتنظير ونمذجة، وتجسير مرجعي، وتعزيز المفاهيم والمصطلحات الجديدة، ونحتاج إلى الصورة المنطقية والرياضية. ولكننا نحتاج أيضاً إلى إعادة النظر فيما هو مقتضى في الأدبيات الغربية والعربية لمعالجة الموضوع، بناء على المعطيات التجريبية المفيدة والمميزة التي تتوفر في العربية، والتي تتيح فرصة للمهتم بالعربية أن يكون شريكاً فاعلاً في بناء النظرية العامة. وهو ما حاولنا بلوورته على أرض الواقع في هذا الفصل.

## 7. ملحق: في بعض الأدبيات العربية

يورد رضي الدين الأشرابي في شرح الكافية (ج 2، ص 177-187) نصاً مفيداً للغاية يلخص تصور النحاة للجمع في علاقه باسم النوع من جهة (وان كان الأشرابي يتحدث عن اسم الجنس، وهو أعم لأن الكلمة تدخل فيه) وباسم الجمع من جهة أخرى (ما تسميه بالمجتمع أو الزمرة هنا). وقد استوحينا كثيراً من عناصر تحليلنا من هذا النص. ونورد هنا النص فيما يلي:

قوله [يقصد صاحب المفضل]: "الجمع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة يتغير ما، فنحو 'ثمر' و'رُكْب' ليس بجمع على الأصح، ونحو ذلك جمع".  
 يشمل المجموع وغيره، من اسم الجنس كثمر ونخل، واسم الجمع كرھط ونھر والعدد كثلاثة وعشرة. ومعنى قوله "مقصودة، بحروف مفردة يتغير ما" أي يقصد تلك الأحاداد. ويidel عليها بأن يؤتى بحروف مفردة أي كائنة مع تغيير ما. ودخل في قوله "تغيير ما" في تلك الحروف إما تغيير ظاهر أو مقتدر. فالظاهر إما بالحرف كمسليمون، أو بالحركة كأسد فيأسد، أو بهما كرجالي وغرف. والتغيير المقتدر كھجان وفلك. [...] ودخل في قوله "تغيير ما" جمعاً السلام، لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الألف والباء. فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى. وخرج بقوله "مقصودة بحروف مفردة يتغير ما" اسم الجمع، نحو إيل وغنم، لأنها وإن دلت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الأحاداد، لأن أخذت حروف مفردها، وتغيرت تغييرآ ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كتغير وشأة. فإن قيل فنحو ركب في راكب، وطلب في طالب، وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه، إذ آحادها من ألفاظها كما رأيت، أخذ راكب مثلاً وتغير حروفة

فصار رُكْب، قلت ليس راكب بمفرد ركب، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك لأنها لو كانت جموعاً لهذه الأحاداد لم تكن جموع قلة، لأن أوزانها محصورة [...]، بل جموع كثيرة، وجمع الكثرة لا يُصرّ على لفظه، بل يُرَدُّ إلى واحده [...] وهذه لا تُرَدُّ، نحو رُكْب ورُجُونِيل، وأيضاً لو كانت جموعاً لرُدُتْ في النسب إلى آحادها. ولم يُقل رُكْبٌ ورُجُونِيل، وأيضاً لو كانت جموعاً لم يجز عَوْدُ الضمير الواحد إليها. قال

\*لها جامل لا بهدا الليل ساهره\*

وقال \*مع الصبح ركب من إحاطة مجفل\*.

ويخرج أيضاً اسم الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء، نحو تمرة وتمر، أو بالياء نحو رومي وروم. وذلك لأنها لا تدلُّ على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للأحاداد، بل وضع لما فيه الماهية المعنوية سواء كان واحداً أو متثنّياً أو جماعاً. ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدلُّ عليها بتغيير حروف مفرده. فإن قيل أليس آحاده أخذت، وغيّرت حروفها بحذف التاء أو الياء، قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع. وزيده عليه أن اسم الجنس يقع عليه القليل والكثير، فيقع التمرة والتمرتين والتمرات [...]. ولو كانوا جمعين لم يجز [...]. لا يقع رجال على رَجُلٍ ولا رَجُلنِين [...]. قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتَدَ في معنى الجمع، فلا يُطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال، لا بالوضع كلفظ الكلمة.

وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع، خلافاً لسيبوه. وعند القراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جموع [...] أو اسم جنس [...] فهو جمع، والأفلا. وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسما بجمع اتفاقاً. نحو إيل وتزاب، وإنما لم يجيء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء [...] (شرح الكافية، ج 2، 177-187).

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير، لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال، ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميّز إما بالياء والتاء بخلاف اسم الجمع.

[...] خرج بقولك مقصودة بعروف مفرده بعض الجموع أيضاً، أعني جمع الواحد المُقدَّر، نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق، ونسوة في جمع امرأة. فينبني أيضاً أن يكون من أسماء الجموع كثيل وغنم. فلت إذ أسماء الجموع كما مرّ هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة، ونحو عباديد وعبابيد وزن خاصة بالجمع، ونسوة مشهور فيه، فوزنها أوجب أن يكون من الجموع، فيقدر لها واحد، وإن لم يستعمل، كعبد وعبدود ونساء كغلام وغله، فكان له مفرداً غير تغييراً ما. وقد ألحق بجمع الواحد المُقدَّر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه. وإن كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسياً فكان واحداً مذكوراً ومذكاراً ومحسن ومشبه. وكذا أحاديث [...] في جمع حديث فليس جمع [...].

وما يقع على الواحد وعلى الجمع أيضاً، مما ليس في الأصل مصدراً وصف به، يعترف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونه اسم الجنس، بأن يُنظر. فإن لم يُثنَ إلا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل، وإن ثُنى لاختلاف النوعين فهو جمع مُقدَّر تغييره، كهجان بمعنى الأبيض والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكاناً ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب، وذلك كفُقل، وفي الجمع ك الرجال وختير، الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديرأ.

وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يُعتبر الأصل فلا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤتى [...] ويجوز اعتبار حاله المتبدل إليها فِيَثْنَى وَيُجْمَعُ فِيَقَالُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ وَرَجُالُ عَدْلَوْلِ [...] وأما قوله تعالى ﴿وَقُلْتُ لَكُمْ عَذْوَبِ﴾ وقوله ﴿وَيَكُوُنُ عَلَيْهِمْ هَذَا﴾ فليس باسم الجنس إذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركاً بين الواحد والجمع كهجان. لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي الجمع كثيل لوقعهما على الواحد أيضاً، ولا مما هو في الأصل مصدر، إذ لم يستعمل مصدرين، بل هما مفردان أطلقنا على الجمع [...] (شرح الكافية، ج 2، 178-179).

وفي شرح الشافية (ج 2، ص 193-195)، يرد في هامش المحققين تلخيص وتنظيم لبعض هذه المواد، أذكر منها:

- (1) وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع تلخص في ثلاثة:
- (أ) الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة، تغاير صيغة المفرد، ظاهراً أو تقديرأ. والمغايرة الظاهرة بحركات كأسد وأسد ونمر وئمر، أو بحروف ك الرجال وكُتب، والمقدّرة كهجان وفُلك. ومن الظاهرة جمعا السلامة.
- (ب) وللجمع واحد من لفظه، وليس هذا لاسم الجمع، بل له واحد من معناه، كما في إيل / بغير أو ناقة، وعَشْ / شاة.
- (ج) الجمع يُرُدُ إلى واحدة في النسب (مطلقاً)، وفي التصغير إذا كان جمع كثرة، واسم الجمع لا يُرُدُ لأنّه لا واحد له، أو له واحد ليس جمعا له باعتبار الصيغة. (ص 193).
- (2) اسم الجنس يفترق عن اسم الجمع (مع اشتراكهما في أنهما ليس على أوزان الجموع التكسير) في:
- (أ) أن الفرق بين اسم الجنس ومفرده بالباء أو الباء. وهي لا تدل على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للأحاد، بل وضع لما فيه الماهية المُعيّنة سوأة كان واحداً أو متّشّياً أو جمّعاً، ولو سلمنا الدلالة عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده.
- (ب) اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس.
- (3) الجمع يكون البُتْهَة دالاً على الجماعة، ويكون البُتْهَة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع، ويكون البُتْهَة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده، ويكون له مفرده من لفظه غالباً.
- (4) اسم الجمع البُتْهَة دالاً على الجماعة، ولا يستعمل في الواحد أو الاثنين، وليس له واحد من لفظه غالباً، بل له واحد من معناه. فإذا كان له واحد من لفظه لم يفرق بينهما بالباء والتاء، وهو لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة.
- (5) اسم الجنس الجمعي [...] ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع، بل هو من اللفظ والمعنى. وأما اللفظ فلتتصغير مثل هذا الاسم على

لفظه. فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع الفيلة لكان يجب أن يُردد إلى واحدة، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من الناء نحو: تمر طيب، ونخل منقعر. ولا يجوز: رجال فاضل. وأما المعنى فلوقوع المجرد من الناء منه على الواحد والمثنى والجمع.

(6) الفرق بين اسم الجنس وبين الجمع من ثلاثة أوجه:

(أ) اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً.

(ب) يُفرق بينه وبين واحدة بالفاء وبالباء، بخلاف الجمع.

(ج) اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث.

(7) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين:

(أ) اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه، بخلاف اسم الجمع (الذي قد يكون له واحد أو لا يكون).

(ب) الفرق بين اسم الجنس وواحدة لا يكون إلا بالفاء أو بالياء، بخلاف اسم الجمع.

(8) من اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الإفرادي، وهذا لا يعرض له باستعمال التخصيص بالكثير، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسميه.

(9) من الجموع ما لا واحد له من لفظه كعيابيد وشماميط وعياديد. وهذا النوع يختلف من اسم الجمع لكونه على وزن من وزن الجمع المعروفة.

ويورد على الجرجاني في كتاب التعريفات (ص 82) عن اسم الجنس ما يلي:

"الجنس اسم دالٌ على كثرة مختلفين بالأنواع".

و"الجنس" كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك. فالكلي جنس. وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب. وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل بعيد والعرض العام، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية، وعن بعض ما يشاركتها في ذلك الجنس. وهو الجواب عنها وعن كل ما يشاركتها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان. وبصدق إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركتها في غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم النامي بالنسبة للإنسان".

وأما عن النوع، فعنده أن "النوع اسم دالٌ على أشياء كثيرة مختلفين بالأشخاص".

و"النوع الحقيقي كُلّي مقول على واحد أو على كثرين متتفقين بالحقائق، في جواب ما هو. فالكُلّي جنس، والمقال في واحد إشارة إلى النوع المنحصر في الشخص. قوله على كثرين ليدخل النوع المُتعدّد الأشخاص. قوله متتفقين بالحقائق ليخرج الجنس، فإنه مقول على كثرين مختلفين بالحقائق. قوله في جواب ما هو يخرج الثالث الباقية، أعني الفصل والخاصة والغرض العام لأنها لا تُقال في جواب ما هو. ويُسمى به لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى حقيقة واحدة في أفراده."

و"النوع الإضافي وهي ماهية يُقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً أولياً، أي بلا واسطة، كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهية يُقال عليها وعلى غيرها كالفرس للجنس، وهو الحيوان حتى إذا قيل ما الإنسان والفرس فالجواب إنه حيوان. وهذا المعنى يُسمى نوعاً إضافياً لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه، وهو الحيوان والجسم النامي والجسم والجورم احترز بقوله أولياً عن الصنف فإنه كُلّي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو. حتى إذا سُئل عن الترك والفرس بما هما كان الجواب الحيوان. لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولي، بل بواسطة حمل النوع عليه. فباعتبار الأولية في القول يخرج الصنف من الحد لأنه لا يُسمى نوعاً إضافياً". انظر: كتاب التعريفات، ص 138.

ولذا كان مفهوم اسم الجنس عندهم يقابل مفهوم common noun في الأديبّات الغربيّة، فإن الاحتفاظ بهذا المصطلح يجعله يلتبس بالجنس الذي يقابل generic، والذي أصبح له مدلول خاص، وليس النوع عندنا تعريفاً انتropolوجياً أو فلسفياً محضاً، كما يبيّنا. أضفت إلى هذا أن التفريق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي ليس موقعاً، لأن الأول ليس بجمع على شاكلة الجمع أو اسم الجمع، والثاني ليس له مفرد. فهذه المصطلحات قد تؤدي إلى الغموض واللتبس. ولذلك استعاضنا عنها بمصطلحات جديدة، أكثر دقة وتحديدًا. (انظر عاشر (1999) للمزيد عن تحديدات وتصنيفات القدماء للأسماء).

## الفصل الثاني

### الجنسية، المعرف، النُّكَرات، والأسماء العاربة

تمثّل المركبات الاسمية والمركبات الحدّية (determiner phrases) موضوعاً خصباً للتحليل والمقارنة من أجل فرز نماذج اللغات في المجال. فكثيراً من المقاريات تثبت الافتراض الحدي للمركبات الاسمية. بمعنى أن كل مركب اسمي موضوع يسقط حداً وظيفياً يتم بمقتضاه تأويله على أسماء أنه نمط من الحدود determiners. هذا التصور لتركيب الأسماء يُؤرّد إلى بريم (1983) وزابولشي (Szabolcsi 1987)، والتصميم الذي وضعه آبني (Abney 1987) (انظر المراجع المذكورة هناك وفي الفاسي (1990، 1993)). وقد تبيّن هذا التصور كثيراً من أعمال الدلالة الصورية Formal Semantics التي رادتها بارتني Partee في أعمال متعددة (انظر بارتني 2003)، وكذلك كيركيا (Chierchia 1998). الصورة البسيطة لهذا التصور فيربط الدلالة بالتركيب هي الآتية:

$$(1) \text{ م.س} \leftarrow \{\langle \text{ذ}, \text{ز} \rangle, \langle \text{ذ} \rangle\}$$

$$(2) \text{ م.ح} \leftarrow \{\langle \text{ذ} \rangle, \langle \text{ذ}, \text{ز} \rangle, \langle \text{ذ} \rangle\}$$

م.س. مركب اسمي، وم.ح مركب حدّي DP، ذات، و ز زمن.

وظيفة الحدّ هنا هو أنه ناقلة نمطية type shifter ينقل المركب الاسمي الذي يدلّ عادةً على تحمل  $\langle \text{ذ}, \text{ز} \rangle, \langle e, t \rangle$  (وهماشأ على ذات ذ  $\langle \text{ذ} \rangle$  entity في هذا التصور)، إلى نمط دلالي جديد هو ذ  $\langle \text{ذ} \rangle$  في الصيغة الأولى، أو إلى سود معمم generalized quantifier في الصيغة الثانية. للتبسيط، نحصر الكلام في النقل من تحمل إلى الذات، على اعتبار أن اسم جنس مثل ‘كلب’ يدلّ على خاصية

- الكلب، أو على الحَمْل. ويصبح ذاتاً صالحةً لأن تكون موضوعاً حين يُركب مع حَدٍ، قد يكون أداة التعريف أو التكير، كما في الأمثلة التالية:
- (3) نبع الكلب.
  - (4) رأيت كلباً.

منذ بدايات الوصف، تعطينا أسلمة كثيرة، *نمطية typological*، ومقارنة *comparative*، وأسلمة تتعلق بالتوسيط *parametrization*، إلخ. وأول مجموعة من هذه الأسلمة تتعلق بوجوه الاختلاف والاختلاف في توزيع المركبات الاسمية والحدوية في العربية، مقارنة مع الإنگليزية (واللغات الجرمانية Germanic بصفة أعم)، واللغات الرومانية (Romance) مثل الإيطالية والفرنسية، من جهة ثانية، وتبين بالتحليل والمقارنة أن العربية أقرب في تركيبها إلى الرومانية منها إلى الجرمانية، وإن كانت العربية تدمج الحد في الاسم، أي أن مركبها الحدي تركيبي (synthetic)، بخلاف الرومانية (أو الجرمانية) التي يوجد فيها مركب حدي تحليلي (analytic)، لا يدمج فيه عنصر في آخر. هذه الفروق الأساسية (وفروق أخرى) تحديد عناصر النمطية والتوصيف التي تحتاج إليها.

## 1. التوزيعات والتاویلات الأساسية

### 1.1. العربية

توظف اللغة العربية أداة التعريف للدلالة على التأويل الجنسي generic، علاوة على التأويل الوجودي existential. ففي غياب هذه الأداة، يكون التأويل وجودياً بالضرورة. قارن بين الأزواج التالية<sup>(1)</sup>:

- (5) أ. الكلب يتبع.
  - ب. الكلاب تتبع.
- (6) أ. كلب يتبع.
  - ب. كلاب تتبع.

---

(1) هذه الفقرة مسترجعة من الفاسي (2002) وانظر كذلك جحفة (1998)، والفاسي (1999)، واليزيدي (2004).

يوازي هذه المعارضه بين التأويلاين معارضه تأويل الكتلة *mass* وتأويل المعدود *count*، بناء على استعمال أداة التعريف كذلك:

(7) اشتريت الزيت.

(8) اشتريت زيتاً.

قراءة (8) غير ملتبسة، تعني أنني اشتريت إحدى الزيوت أو شيئاً من الزيت، وهي قراءة وجودية. وأما (7)، فقراءتها جنسية، يمكن أن تعني أنني اشتريت مادة الزيت، وليس زيتاً أو قذراً منه بعينه. وهذا عموم أو جنس، وليس وجوداً مخصوصاً. ويرصد هذه التوزيعات التعميمان التاليان:

(9) أ. وسم [+حد، +عر] في المركبات الاسمية يكون جنسياً أو كثيلياً  
(بالإضافة إلى إمكان أن يكون وجودياً).

ب. [Øحد، Øعر] لا يكون إلا وجودياً.

ويمكن أن يدقق هذا الوصف الأول أكثر بالتأكد من أن المركبات الاسمية العاملة لقيم [Øحد، Øعر] ليس لها حد (محفّق)، أو هي عارية في العربية، ولا تتضمّن أداة تنكير، حتى عندما تؤول على أنها تكيرات، كما في (6) أعلاه. وينبغي أن يصدق التعميم (9ب) على كل حالات الأسماء العارية أو التكيرات.

لقد بيّنا في الفاسي (1993) أن التعميم (9أ) قائم. ولا يمكن اعتبار لاصقة التنوين الموجودة في التكيرات حداً صرفيّاً تكيراً، رغم أن التركيب يؤول على أنه تكيراً (انظر كذلك تحليل أيوب (1996) Ayoub بهذا الصدد). وأما بصدق الوجودية المشار إليها في (9ب)، فلا تصدق على كل الأسماء العارية. إن الأسماء العارية في (6) يمكن أن تكون جنسية في السياق الملائم، كما يظهر من خلال المقارنة مع الإيطالية (انظر لونگباردي (2001أ وب) Longobardi)، وإن كانت الصورة الوصفية للعربية ليست مطابقة لما يجري في الإيطالية أو اللغات الرومانية بصفة أعم. وعلاوة على هذا، فإن الأسماء العارية العربية تُفرِّج سلوكيًّا يجعلها تقترب من التكيرات (التي تدخل عليها أداة تنكير) في الإيطالية والإنجليزية، وهي لا تصرف تصرف الأسماء العارية في اللغة الإنجليزية مثلاً، لأن تأويلاها لا يمكن أن يعني مطلق الجنس. فالأسماء العارية من النوع الانكليزي غائبة في العربية.

### 2.1. الإنكليزية

في هذه اللغة، تتجه معارضة التأويلات أُجاهًا معاكساً لما يحدث في العربية. فأداة التعريف تغيب في التأويل الجنسي (علاوة على أداة التكير). تمثل لهذا في التركيب (10)، الذي لا يقبل إلا تأويل النوع *kind*:

Dogs bark (10)

الكلاب تبَح.

الأداة تغيب أيضاً في تأويل الكُلْتَة *mass*، كما في (11):

Oil is expensive (11)

الزيت مُكْلَف.

هذه المُرْكِبات بدون أداة دُعِيت بالاسماء العارية (*BNs* = bare nouns).

الاسماء العارية لا تقبل التأويل الوجودي عادةً. ويتم ذلك باستعمال أداة التعريف أو التكير، كما في (12) و(13):

The dogs bark (12)

الكلاب تبَح.

A dog is barking (13)

كلب يتبَح.

الصورة المُبُسطة إذن فيها توافق ل التركيب والدلالة في الإنكليزية، وهي كال التالي<sup>(2)</sup>:

(14) أ. [Øحد، Øعر] تُؤَوِّل نوعاً/ جنساً أو كُلْتَةً.

ب. [+حد، ± عر] تُؤَوِّل وجوداً.

### 3.1. الرومانية

تمثل الفرنسية نموذجاً أقصى لوجوب ظهور الحد، بحيث لا تكاد توجد

(2) الصورة طبعاً أعتقد من هذا، كما هو مبين في القاسي (2005 أ، 2006، و2007) بتفصيل.

أسماء عارية في هذه اللغة، إلا بقيود كبيرة. فالفرنسية لا تسمح بظهور مركبات اسمية عارية في تأويل وجودي أو جنسي، كما يتبين من الأمثلة التالية:

\*(Un) chien aboie (15)

Il a bu \*(du, un) vin (16)

\*(Les) filles sont arrivées (17)

Le poisson est bon (18)

Les chiens sont méchants (19)

نحذف أدوات التعريف أو التكير يؤدي إذن إلى تراكيب لاحقة. وإنذ يظهر أن النظام التأويلي يبني فقط على ما هو ظاهر من الحدود. ويمكن تلخيص الصورة فيما يلي:

(20) أ. [+حد، ± عر] يؤول جنسياً/ وجودياً، ومعدوداً/ كثلاً.

ب. [Ø حد، Ø عر] لا يؤول.

وبعد الصورة مغايرة بعض الشيء في الإيطالية. فالأسماء العارية فيها تقبل تأويل الجنس إذا كانت موصوفة كما في (21):

Elefanti di colore bianco hanno creato sempre/spesso in passato grande (21)

curiosità

فيئة ذات لون أبيض أثارت في الماضي كثيراً من الانتباه.

والأسماء العارية الكثيل يمكن أن تظهر في مواقع معمول فيها، مثل موقع المفعول، مثلاً:

Bevo sempre vino (22)

خمراً دائمًا أشرب

أشرب دائمًا خمراً.

Ho mangiato patate (23)

بطاطس أكلت أنا  
أكلت بطاطس.

فهذا يدعو إلى تغيير الوصف (ب) في (20)، ليصير كالتالي<sup>(3)</sup>:

(24) [Ø حد، Ø عر] في الإيطالية يقول جنسياً أو مكتلاً.

#### 4.1. هل هناك أسماء عارية في اللغة العربية؟

رغم أن المركبات التي تظهر بدون تعريف في اللغة العربية تبدو وكأنها مماثلة في سلوكها للأسماء العارية في الإيطالية، كما في الأمثلة السالفة الذكر، فهناك ما يدلُّ على أنها تصرف تصرف التكزيات العاملة لأداة التكثير في الإيطالية والفرنسية، كما يظهر من سلوك التكزيات المفردة، والتكزيات الجموع أيضاً. ورغم أن (25) تمايل الإيطالية (21) في سلوكها التركيبية وتأويلها، إلا أن (26) و(27) لا مثيل مباشر لها في هذه اللغة، بل إن مثيلها هو التكزة الظاهرة في الفرنسية، الممثل لها في (28)–(30):

(25) *قِيَّة بِيضاء شَيْر* [عجب الناس].

(26) أ) كلب صغير ينبح.

ب) ؟؟ كلب قلما ينبح.

(27) كلب صغير قلما ينبح.

أ. (28)

ب. *Un chien aboie*

أ. *A dog is rarely tired* . (29)

ب. *Un chien blessé aboie rarement*

أ. (30)

ب. *Un chien blessé aboie*

وكمما بيُّنت دوبروفي-موران (2002) Dobrovie-Sorin (2002)، من بين أعمال أخرى، فإن تأويل هذه الجمل على الجنس يقتضي إدخال عاملتين، واحد جنسي Gen، والأخر اعتيادي Hab (عد)، كما يظهر في التمثيل (31)، وليس عاملة واحدة كما يظهر في (32):

(3) للمرزيد، انظر القاسي (2004) ولوونغوباري (2001 أ وب).

(31) جنس س (س كلب) [عد ز [س ينبع في ز]

(32) جنس س (س كلب) [س ينبع]

فهناك عوامل متعددة يمكن أن تكون ميّزتة تركيبياً coveri، ولكنها فاعلة مع ذلك في التركيب. وينضاف إلى هذه العوامل المميّزة في اللغة العربية أن الحذ يكون دائمًا مدمجاً في الاسم، ولا ندرى مسبقاً هل الإدماج يتم في التركيب، أم إنه إدماج في المُعجم. وإذا كانت هناك مؤشرات تدل على إدماج أداة التعريف في التركيب، فإن مسألة تخرير التأكيد نظل عالقة. فالتأكيد ليس أداة للتأكيد بالضرورة، بل قد يكون ضرورة من التأكيد في الأسمية. وعليه، يكون الاسم النكرة في (27) عارياً من الأداة في هذا التخرير، ويصبح تأويل التأكيد إشكاليًا، وكذلك غياب تأويل النوع. نقدم أولاً عدداً من الروائز تبيّن أن الاسم هناك نكرة، وليس عارياً، ثم نقترح وسيطين لرصد هذا السلوك في نحو العربية.

### 5.1. الجمع جمعاً للمفرد

بيئن كرلسن (1977) Carlson في عمله الشهير أن الجمّوع العارية في الإنگليزية ليست لها خصائص سورية، بينما المفرد التكيرة له أداة محفّنة وخصائص سورية، وبناء عليه، فإن صورة الجمع لا يمكن أن تُعد جمعاً للمفرد، بل هي صورة للدلالة على النوع فقط. إلا أن الجمع في العربية خلاف هذا. فهو يسلك سلوك المفرد بالنسبة للروائز الواردة، خاصة (أ) حيز التسويير quantifier scope و(ب) الأوجيّة telicity و(ج) الْحَمُول الموصوفة بالمحفلة opacity predicates. ونذكر بهذه الروائز هنا.

بالنسبة لحيز الأسوار، لا نجد فرقاً يذكر بين المفرد والجمع. فكلامما يتبع قراءة ذات حيز ضيق narrow أو واسع wide، كما يتبيّن من تفاعل القراءة الوجودية للسور مع حيز النفي:

(33) لم أقرأ كتاباً.

أ.  $\neg \exists : \neg \text{قرأت } \exists \text{ كتاباً}$  (لا يوجد كتاب قرأته).

ب.  $\exists > \neg : \exists \text{ كتاب} \neg \text{قرأت}$  (هناك كتاب لم أقرأه).

(34) لم أقرأ كتاباً.

(35) كل رجل أكل سمكـات.  $\forall < \exists$ , أو  $\exists < \forall$   
 وأما المُحْمُول التي تدعى بالمعنىـة مثل أفعال الإرادة، فهي لا تفرـق بين أنواع العدد، سواء أكان جمـعاً أو مفرـداً:

(36) أريد أن أتزوج امرأـة  $\exists < \exists$ , أو  $\exists > \exists$

(37) أريد أن أقرأ كثـيراً  $\exists < \exists$ , أو  $\exists > \exists$

وأما عن الأوجهـة، فتـعدُّ الجـمـوع العـارـيـة في الإنـجـليـزـيـة غـير قـابلـة للاستـعمال معـها. وهذا يـعكس ما يـحدث مع الأـسـماء المـفـرـدة، فـهي قـابلـة للاستـعمال في هـذا السـياـق. ولا يـوجـد مـثـل هـذا الفـرق في العـارـيـة، حيث يـرد المـفـرـد والـجـمـع مـعـاً في تـراكـيب مـمـاثـلة:

(38) أـ. أـكلـت سـمـكـة في سـاعـة.

بـ. أـكلـت سـمـكـات في سـاعـة.

فـهـنـه الروـاـنـز وأـخـرـى تـدـلـ على أنـ الجـمـع في العـارـيـة عـدـ غـير نـوـعـيـ، وـهـوـ مـخـالـف لـنـمـط العـدـ في الإنـجـليـزـيـة. فـهـذا الأـخـرـ يـعـاـلـ في تـصـرـفـه تـصـوـرـ اـسـمـ النـوـعـ في العـارـيـة، الذـي يـتـنـافـي وـالـقـراءـةـ الـأـوـجـةـ، كـمـا يـتـبـيـنـ منـ المـقارـنةـ التـالـيةـ:

(39) أـ. \* أـكـلـت تـفـاحـاً في سـاعـة.

بـ. I ate apples in an hour \*

كمـيـة التـفـاحـ غـير مـحـدـودـةـ (أـو مـقـطـوـعـةـ) فيـ الـحـالـتـيـنـ، وـلـذـلـكـ فـإـنـ لـحـنـ التـرـكـيـتـيـنـ هـنـاـ يـرـجـعـ إـلـىـ تـنـافـرـ تـأـوـيلـ الـظـرفـ المـحـدـدـ \*ـفيـ سـاعـةـ\*ـ معـ تـأـوـيلـ الـاسـمـ غـيرـ المـعـدـودـ.

#### 6.1. وسيـط العـدـ

يـقـترـنـ إـسـقـاطـ العـدـ عـدـ فيـ العـارـيـةـ بـتـأـوـيلـ الـمـفـرـدـ أوـ الـمـشـنـىـ أوـ الـجـمـعـ، وـبـلـازـمـ تـأـوـيلـ الـكـمـيـةـ الـمـحـدـودـةـ weak quantity أوـ الـضـعـيفـةـ، التـيـ يـرـوـزـهاـ السـورـ \*ـبعـضـ\*ـ أوـ \*ـبـضـعـ\*ـ، وـكـذـلـكـ الـرـقـمـيـةـ الـضـعـيفـةـ weak cardinality، وـتـأـوـيلـهـاـ \*ـواـحـدـ\*ـ عـادـةـ. فـيـ (40) يـقـترـنـ عـدـ الـمـفـرـدـ الـمـؤـولـ فيـ \*ـتـفـاحـاًـ\*ـ بـرـقـمـيـةـ 1ـ، وـبـكـمـيـةـ ضـعـيفـةـ، وـيـقـترـنـ تـأـوـيلـ عـدـ الـجـمـعـ فيـ \*ـتـفـاحـاتـ\*ـ بـرـقـمـيـةـ أـكـثـرـ مـنـ 1ـ (<1)، أوـ اـثـنـينـ، إـذـاـ عـارـضـنـاهـ بـالـمـشـنـىـ الـمـوـجـودـ فـيـ (40جـ):

- أ. أكلت تفاحه.  
ب. أكلت تفاحات.  
ج. أكلت تفاحتين.

وأما كمية الجمع، فقد تكون مُؤولةً على “بعض”， فتفيد ‘القلة’، وقد تكون على ‘كثير’، معارضةً مع المفرد أو المثنى الذي لا تكون فيه إلا قلة (‘بعض’).

وتكون الكمية قليلة أو ضعيفة في تأويل الكتلة، مثل 'زيت'، نیروزها بعض، كما في قولنا:

- (41) اشتريت عسلًا.

أي ‘بعض العسل’، لا كله أو مجمله، كما في (42) في القراءة الاستغرافية، أو **الجتنية**:

- (42) اشتريت العسل.

وقد تكون الرقعة 1 في قراءة عذ النوع. للبحث في تفاصيل العذ، انظر الفصل الأول.

وإذا قارنا العربية بالإنجليزية، نجد تأويل الكمية الضعيفة يقتربن بضرفه الجمع، ولا يقتربن بذلك تأويل للرقمية. ونجد المفرد فيها لا يقتربن بأيٍّ منهما، إلا إذا دخل عليه <sup>(3)</sup>، وهو رقمي ضعيف (يُدعى عادةً بأداة التكير المفردة):

- I saw dogs .† (43)

رائیت یالا

- I saw dog\*. بـ

I saw a dog .

رائیت کیا

يمكن رصد الفرق في التأويل بين العربية والإنجليزية إذا افترضنا أن كل تظاهرات العدد في العربية تتصهر فيها الكمية والرقمية (الضعيفتين). فكون الأوجية، مثلاً، لا تتنافر واستعمال الجمع في العربية، خلافاً للإنجليزية، يمكن إرجاعه إلى أن العدد رقمي، إلى جانب كونه كميّاً. ونفس المعالجة تمتذ إلى سعة

الحيز، وخاصية استغلاق العمل، وهي خصائص تُسند عادةً إلى التكير المفردة (الحاملة لأداة التكير) في الإنكليزية أو الفرنسية. ولكنها تصدق أيضاً على الجمع في العربية (وكذلك مُنتَها). فهذا الانصهار بين العدد والرقمية يرصده التعميم التالي:

**(44) العدد عدد في العربية تنصرف فيه الكمية والرقمية (الضعيفتين).**

و واضح أن الكمية الضعيفة ليست مميزة للعدد في العربية، بحيث يتقاسمها مع الإنكليزية والرومانية، إلخ. ما هو خاص هو أن الأسماء العارية فيها لها خاصية رقمية كذلك. وهذه الأسماء العارية تتصرف مثل التكيرات المفردة الظاهرة في الإنكليزية والفرنسية. وهذا يقودنا إلى افتراض وجود وسيط للرقمية يرصد هذا النوع:

**(45) وسيط الرقمية**

لا تكون لغة لـ أسماء عارية رقمية إلا إذا كان عد (أي عدد number منصهراً مع رقم numeral في لـ).

ففي الإنكليزية، يمكن أن يتصرف الجمع تصريف 'بعض' some. ولا يتصرف مثل 'رقم'، ولكن الجمع العربي يمكن أن يكون 'بعض/بعض' وكذلك 'رقم' في العربية. وإذا كان هذا صحيحاً، وإذا كانت أداة التكير 'a' في الإنكليزية أو 'un' في الفرنسية تحل على أنها 'سور' و 'رقم'، فإن العدد عدد في العربية يُحلل كذلك أيضاً (للمرزيد من التفصيل وكذلك اشتقاق انصهار العددية والرقمية في العربية، انظر الفاسي 2006).

### 7.1. وسيط الجنسي التكير

رأينا أن التأويل الجنسي في العربية يتطلب ورود أداة تعريف عادةً. إلا أن هناك تأويلاً جنسياً يظهر مع التكير في (26) مثلاً. وهذا التأويل مشروط بضرورة ظهور وصف للاسم، وبورود الظروف في بعض الأحيان كما بتنا لنتفحص (26) مجدداً، ونعيدها هنا للتذكير:

**(26) كلب صغير ينبح.**

فإذا كان التأويل الجنسي يدعمه وجود الصفة، فربما لأن الاسم في هذه البنية يوجد في مرتبة أعلى من التي يوجد فيها في البنية التي لا توجد فيها صفة، على افتراض أن الاسم يُؤَلَّد بعد الموصوف في أصل البنية، ثم يتنتقل إلى موقع قبل الصفة (كما في الفاسي 1998، 2009، والعمري 2008). فانتقال الاسم يخلق التشجيرة المناسبة لتأويل الجنسي على افتراض أن الوجودي يكون تأويلاً في أسفل البنية. (انظر ديزنگ (Diesing 2001) مثلاً). وهذا الوضع بمثابة ما يحدث في مجال المركب العددي. فالحمد إما أن يتحقق بواسطة أداة تعريف ظاهرة، وإلا انتقل الاسم إلى حدٍ، لمثله وجعله ظاهراً في البنية كذلك (انظر الفاسي 1993 و2002 من بين مراجعات أخرى).

فإذا افترضنا وجود نقل لـ*س* إلى جنس، فإن هذا النقل يكون تمظهاً آخر للآلية العامة التي تنقل من إلى وظ، حيث وظ رأس لاسقاط وظيفي. وإذا كانت وظ هي سو (سور)، وهو إما وجودي أو جنسي (والجنسية أعلى من الوجودي في البنية)، فإن هذا النقل يوازي نقل س إلى حد. وعليه، يظهر أن نقل س إلى جنسي يفعل في العربية ما يفعله تحقيق 'ه' في الإنكليزية. ولرصد هذا التنوع في تحقيق النكرة الجنسية، أقترح الوسيط التالي:

#### (46) وسيط الجنسي النكرة

الجنسية النكرة

(أ) يتحقق كرأس وظيفي ظاهر، أو

(ب) يتنتقل من إلى جنس.

ومن جهة أخرى، فإن نفس الآلية تبدو موظفة في نقل الاسم (النكرة أو المعرفة) في المركب الإضافي (انظر الفاسي (1987 و1993 و2006) ومحمد (1988) من بين آخرين).

لقد بُيُّنَتْ في هذه الفقرة إذن أن الجنسي العربي يقترب بحدٍ ظاهري أو باطن، بحسب كونه معرفة أو نكرة. وهذا الأخير يمثل ضرباً من الأسماء العارية النكرة، وعلاوة على هذا، فإن هذه الأسماء العارية تتصرف كذلك تصرف الأعداد الرقمية *cardinal numerals*، وتتمثل ضرباً متميزةً من الأسماء العارية. وأخيراً، فإن التمييز بين الكثرة والمعدود يقترب كذلك بالتمييز بين ظاهر الحد ومبتهنه.

## 2. طبقات الأسماء الطبيعية

أرصد هنا بعض سلوكيات الأسماء بالنظر إلى طبقاتها *classes*، وبالنظر إلى خصائصها السُّورية، والحملية، والعائدية، إلخ. أقترح أربع طبقات هي: (أ) الأفراد أو الفُردات (*individuals*)، و(ب) الأنواع (*kinds*)، و(ج) الزُّمرة (أو الجماعات) (*groups*)، و(د) الكُتل (*masses*). هذه الطبقات تبدو طبيعيةً بالنظر إلى خصائص اللغات، ويعرف بتمثيلها النحو العربي القديم، وكذلك الأنجاء الغربية إلى حدٍ. وأمثل لها في (47):

- (47) أ. أكلت ثمرة.
- ب. أكلت تمراً.
- ج. لقيت فريقاً.
- د. اشتريت زيتاً.

فالمركيبات الأساسية كلها عارية هنا، أي بدون حد ظاهر، وهي تمثل لهذه الطبقات. وما يقابلها في الإنكليزية مركبات قد تدخل عليها أداة التكير الظاهرة:

- I ate a date أ.
- I ate dates ب.
- I met a committee ج.
- I bought oil د.

من مقارنة أولى للغتين يتبيّن أن النوع في العربية يدلُّ عليه مفرد، بينما هو جمع في الإنكليزية. واللاحظة الثانية هي أن الفردية *individuality* في العربية تدلُّ عليها صِرْفَيَّة خاصة، هي لاصقة الناء مثلاً، كما في (47)، بينما يدلُّ عليها في الإنكليزية رقميٌّ (ضعيف) هو أداة التكير *a*. وكما سابقين، فإن صيغ المفردات والجمع مؤشرات هامة في تمييز طبقات الأسماء. وسأركِّز هنا على بعض الخصائص السُّورية والحملية المعهودة لهذه الطبقات.

### 1.2. الكُتل

هناك خصائصتان غالباً ما تُنسبان إلى الأسماء الكُتل (أو أسماء المواد أو

الجواهر substances (المُمثّل لها في (47). المُوازعة distributivity (أو الوزاعية) خاصية للكتل بحيث يكون كل جزء من موضوع كتلة و أيضاً (انظر تشنج Cheng (1973). ويمكن مراجعة هذا التحديد، اعتماداً على اقتراح لـ نيكولا Nicholas (2001)، كما يلي:

#### (49) المُوازعة

يُحيل مُوزاعياً إذا كان ينطبق على أي جزء مما ينطبق عليه.  
الخاصية الثانية هي أن الكتلة تُحيل رُكامياً كذلك (أو بالمراكمة) cumulatively. وهي خاصية اقترحها كيون Quine (1960) لأول مرة. ويمكن صياغة المراكمة، كما يلي، بناءً على الملاحظة السابقة بخصوص المُوازعة:

#### (50) المُراكمة

يُحيل مُركاماً إذا كان ينطبق على جزئين للاسم من كلاً على جهة، وينطبق على الجزئين مجتمعين كذلك.  
ويمكن رؤى المُوازعة بإسناد حمل كتليٍ جمع إلى موضوع مفرد كتلة، كما في:  
(51) الزيت زيوت.

ويمكن رؤى المُراكمة (غير عملية معكوسة) بإسناد حمل كتليٍ مفرد إلى موضوع كتليٍ جمع:  
(52) الزيوت زيت.

التركيب في (51) له قراءة صنافية taxonomic، ولكن هذا ليس ما يهمنا في علاقة الجزء الاسمي. هذه العلاقة تجمعيّة أو مجتمعية collective إلى حدٍ، ولكنها تختلف عن تأويل المجتمعات collectives، أو الرُّزمر groups، لكون الرُّزمر لا يمكن أن تُحيل على أجزائها كلاً على جهة، كما سبق. هاتان الخاصيتان يمكن تضمينهما في خاصية واحدة، أسميتها خاصية حَمْل العدد المقلوب Reverse Number Prediction. فالكتل لها إذن خاصية حَمْل العدد المقلوب.

## 2.2. الأنواع

الأنواع مُوازعة بوضوح، بالنظر إلى (53):

(53) السمك أسماك.

وهي أيضاً مراكمة، بالنظر إلى (54):

(54) الأسماك سمك.

وعليه تبدو الأنواع كذلك حمولاً بعديد مقلوب. وهذا صحيح إذا حصرنا الأنواع في هذه الصورة الاسمية فقط، وتناسينا أن الأنواع يمكن أن يدلّ عليها المفرد كذلك، أو الجمع، عندما يكون جنسياً مثلاً، كما في ما يلي:

(55) الكلب حيوان أليف.

(56) الكلاب تبع حين تشعر بالخطر.

فالقراءة الجنسية النوعية واردة في هذه الحالات. إلا أن هذه الصور ليست حمولاً بعديد مقلوب، كما يدلّ على ذلك لحن التراكيب التالية:

(57) \*الكلب كلاب.

(58) \*الكلاب كلب.

ففي هذه الحالة، تفرق بين الاسم الذي يدلّ على النوع (مثل 'سمك')، والجنس الذي يدلّ على الجنسي/ النوعي. والعدد المقلوب لا يصدق إلا على أسماء النوع.

ورغم اشتراك الكتل والأنواع في بعض الخصائص، ضمنها العدد المقلوب، فإنها تختلف عن بعضها بعضاً في عدد من الخصائص، ولا يمكن إدماجها في طبقة واحدة. وأهمُّ الخصائص المميزة للواحدة عن الأخرى تتعلق بتأويل الأسوار.

لنتظر أولاً في تأويل السور الكلبي 'كل'، هذا السور حين يستعمل مع النوع يمكن أن تكون له قراءة مجامعة، أو موازعة ضعيفة كما في (56):

(59) كل السمك أكل دودة.

وهاتان القراءتان تتطلب الإحالة على أجزاء منفصلة ذات حوزية integrity، بمعنى أنه لا يمكن تجزئتها. وأما الكتلة في (60)، فليس لها هذه القراءات، بل إن قراءتها تعني استغراق تجميع الأجزاء في الكل whole. ولا تتضمن تجميلاً لأجزاء ذات حوزية:

(60) كل الزيت استهلك.

ونفس هذا التصرُّف نرصده مع السور البعضي ‘بعض’، حيث الأجزاء أفراد أو حوزيات في حالة النوع، ومقادير غير حوزية في حالة الكُتلة:

(61) بعض السمك استهلك.

(62) بعض الزيت استهلك.

القراءة الحوزية للتركيب (61) تقتضي أن يكون هناك عدد من السمكات متبقية، وليس أجزاء لا يمكن إطلاق لفظ ‘سمكة’ أو ‘سمكات’ عليها، وأما الكُتلة، فليس لها ذلك.

ويتبين الفرق بين النوع والكتلة بصفة أوضح حين نستعمل أسماراً مثل ‘بعض’ و‘جميع’. (انظر الفصل الأول في هذا الصدد).

### 3.2 الأفراد والصنائف

تحتفل الأفراد أو الفردات individuals عن الأنواع المرتبطة بها في كونها لا تسمى إلا الوحدات المنفصلة التي لها حدود فاصلة، أو حوزية، كما ذكرنا من قبل. وهناك ما يدل على أن الأفراد مشتقة صرفيًا من الأنواع، فتلتصق بها الناء، إذا كانت من اسم ذات غير إنسان، مثل ورق ← ورقة، وخشب ← خشبة، وعنب ← عنبة، إلخ، أو من اسم حديث مثل ذبح ← ذبحة، وضحك ← ضحكة، إلخ. وتكون الوحدة من اسم إنسان بالياء، مثل يهود ← يهودي، ومجوس ← مجوسي، إلخ. وقد اعتبرنا هذه اللاصقة الضُّرفية التي تلحق بال النوع لتشتُّق الوحدة منه صنفية اسمية، تمثل الصنائف التي تدخل على الأسماء في لغات أخرى، أو الصنائف الرقمية في الصيغة ولغات أخرى.

وإذا نظرنا إلى الخصائص الخُمُلية للاسم الفردية الذي يحمل هذه الصنفية، فلأننا نجد أن الحُمُل النوع يمكن أن يُركب معها، كما في (63):

(63) السمكة سمك.

ويكون التأويل هنا صنافي أساساً. إلا أن إسناد حُمُل فَرْدَة إلى مُركب اسمي نوع لا يُتيح نفس التأويل الصنافي:

(64) السمك سمكة.

في الإنگليزية، نضطر إلى استعمال أداة التنكير ‘<sup>a</sup> للتفريق بين قراءة الفڑدة وقراءة النوع:

A fish is fish (65)

Fish is a fish (66)

ويختلف الفرد عن النوع بالنظر إلى أن النوع يمكن أن يُركب مع عبارة ‘هذا النوع من’، بينما الفرد لا يقبل الدخول في هذا التركيب:

(67) هذا النوع من السمك جيد.

(68) \*هذا النوع من السمكة جيد.

لاحظ أن هذا التركيب متأثر للكملة والجمع كذلك:

(69) هذا النوع من العسل جيد.

(70) هذا النوع من الكلاب (\*الكلب) جيد.

ويختلف هذا، فإن التركيب لا يتواافق وأسماء الرُّتْمَر:

(71) هذا النوع من \*الفريق/ \*المجنة لن يربِّع المباراة.

وأما الخصائص السُّورِيَّة، فهي تُمكِّن أيضًا من روز الفُروق بين الأفراد والأنواع. فالسور ‘كل’، مثلاً، يمكن أن يتوزَّع على موضوع يُشَنَّد إلى حَمْلِ نوع، ولا يمكن العكس، أي أنه لا يمكن أن يكون السور مُوازِعًا مع حَمْلِ فَرِيد يُشَنَّد إلى موضوع نوع، كما في التعارض التالي:

(72) أ. كل سمكة سمك.

ب. \*كل سمك سمكة.

ونفس الوضع يصدق على السور ‘بعض’. فالتركيب (73) قد يُؤَوَّل على أن هناك سمكـات أكلـت، وسمكـات آخرـى باكـملـها ما زـالت لم تـؤـكل، بينما (74) لا يقبل هذا التـأـوـيل، بل يـقـبل فـقـط تـأـوـيلـاً غـير حـوزـي لـلـسـمـكـةـ، أو أـنـ أـجزـاءـ فـقـطـ مـنـ السـمـكـةـ هـيـ التـيـ اـسـتـهـلـكـتـ، وـظـلـتـ هـنـاكـ أـجـزـاءـ لـاـ تـكـوـنـ سـمـكـةـ باـكـملـهاـ:

(73) بعض السمك استهلكـ.

(74) بعض السمة استهلك.

#### 4.2. المجمّعات/ الزمرة

يُبَيَّنُ أَنْ راينزُ 'هذا النوع من' يوحَّدُ بَيْنَ الأَفْرَادِ وَالزُّمْرَةِ، فَلَا يَنْتَطِقُ عَلَيْهِمَا معاً، وَهَذَا خَلَافٌ مَا يَحْدُثُ فِي الْأَنْوَاعِ وَالْكُتُلِّ. وَهُنَاكَ خَصائصٌ أُخْرَى تُميِّزُ الزُّمْرَةَ عَنْ كُلِّ مِنَ الْكُتُلَةِ وَالْفَرْدِ وَالنَّوْعِ. فَخَلَافًا لِهَذِهِ الْطَّبَقَاتِ، فَإِنَّ الزُّمْرَةَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ سَابِقًا لِعَائِدِ جَمْعٍ، بِصَفَّةِ مِباشَرَةٍ أَوْ غَيْرِ مِباشَرَةٍ. فَالزُّمْرَةُ تُمَاثِلُ الْجَمْعَ فِي النَّطَابِقِ مَعَ الْفَعْلِ، بِأَنَّ يَكُونَ الْفَعْلُ جَمِيعًا، أَوْ مُؤْثِرًا تَأْوِيلَهُ عَلَى الزُّمْرَةِ، لَا عَلَى التَّأْيِيثِ، أَوْ عَائِدًا جَمِيعًا لِمَا يَكُونُ مُفَرِّدًا عَادَةً، كَمَا فِي التَّرَكِيبِ التَّالِيِّ:

(75) أ. الناس يقولون هذا.

ب. الناس يقولون هذا.

ج. الفلسفه يقولون هذا.

د. الفلسفه يقولون هذا.

(76) اجتمعت اللجنة، ثم قرروا رفع التقرير إلى الجهات عليا. ولأن الزمرة تدل على متعدد، فإنه يمكن تسمية عناصرها التي تمثل جنعا، كما في التركيب التالي:

(77) أ. الفريق يتكون من أعضاء.

ب. أعضاء الفريق وقضوا الحل.

فهذه الشخصيات لا تفرزها الكتلة ولا النوع، فيما يبدو.

### 3. الجنسية

سبق وأن تطرّقنا أعلاه إلى ثلاثة أنواع من الجنسية تتفاعل بطرق متباعدة مع التّحْمُولِ، أو مع مكوّنات أخرى للجملة: (أ) جنسية معرفة، يكون فيها الحد متحققاً في صورة أداة تعريف، وهو لا يخضع لتفيد العمل أو الجملة، و(ب) جنسية نكرة، يكون فيها الجنس متحققاً بواسطة حرف التكير 'هـ' في الإنگليزية مثلاً، والتّكير غير متحقّق بصفة مباشرة في العربية، و(ج) جنسية نوعية ليس لها

تحقيق المحدّ، كما في الأسماء العارية الإنكليزية، وهي أيضاً غير مقيّدة بالحفل أو الجملة. ونقترح هنا عناصر إضافية لتدقيق تحليل الجنسية في العربية.

### 1.3. الجنسي التكثرة

ما هو الجنسي؟ لنفترض أنه قيمة للعدد، قيمة عامة أو جنسية. فإذا كان النوع تعبيداً للذرئية في مجال الصنائف، فإن الجنسي قد يكون تعبيداً للذرئية في مجال العدد. وإذا كان المفرد الدلالي [+ذئبة] والجمع الدلالي [-ذئبة]، فإن الجنسي يكون Ø، كما في (78):

$$(78) \text{ جنسي} = [\emptyset \text{ ذئبة}]$$

في خلاف النوع الذي يوسم بـ [+فرادىة]، فإن الجنسي، مثل الجمع، ينطبق على أي ذات (سواء أكانت فرادية أو غير فرادية)، وهو محافظ على التصنيف، بحيث لا يغير الخصائص الصنافية للأسم.

في العربية، تلتتصق الصنيفية والعدد (الجمع مثلاً) بالأسم، وقد تتم تهمجيتهم معاً. فكيف نصل إلى تأويل الجنسي التكثرة؟ هناك ما يدلُّ على أن الاسم العاري التكثرة يمكن أن ينتقل في التركيب إلى رأسٍ وظيفيٍّ، وهذا الرأس هو العدد الجنسي. فالنقل من مكان س إلى جنسٍ ظاهر يحتم إسقاط العدد الجنسي الذي ينتقل إليه س، كما يحدث مثلاً في الإضافة حين يسقط المحد، لينتقل إليه الأسم (انظر الفاسي 1990 و 1999) وأخرين).

وهناك ما يدلُّ على أن الاسم التكثرة بالخصوص ينتقل من مكانه الأصلي إلى مكان أعلى في البنية. فالتكратات في الإنكليزية إما من نوع 'a'، أو من نوع 'some' كما في (79):

A man came . أ. (79)

Some man came ب.

وقد يقابل الصيغة الثانية في العربية استعمال الاسم المبهم 'ما'، كما في (80):

(80) جاءَ رجلٌ ما.

لاحظ أن هذا المبهم قد يستغني عنه، ويكون التأويل هو نفسه. وإذا احتفظ به،

فإن هذا الاسم العاري، الذي يمثل سورةً بعضياً أو نكرةً في التأويل، يكون دائماً بعد الاسم، أو بعديها، على غرار الصفات التي تكون غالباً بعديها، مع أن أصلها قبلي، كما برهن على ذلك الفاسي (1998، 1999)، والعمرى (2008). ففي العامية المغربية، مثلاً، يكون السور البعضي أو النكرة قبلياً، كما يتبيّن في المثال التالي:

(81) جا شيء راجل

وبعداً للفاسي (2006)، نقترح أن بنى التركيبين هي (82) و(83) على التوالي:

(82) [رجل] [ما] [أث]  
م حذ ح م سر

(83)  
[شي] [رجل]  
م حذ ح م سر

(م حذ = مركب حذ، م سر = مركب اسمي صغير، أث = آخر).

في موجب هذا التحليل، ينتقل رجل في العربية الفصحى إلى مكان أعلى من المكان الذي يوجد فيه السور، ولا ينتقل الاسم في الدارجة.

لقد نظرنا أعلاه فيما يقابل النكرة 'some' في الإنگليزية، واقترحنا أنها 'ما'، في المثال الذي حللناه. لتنظر الآن في ما يقابل النكرة 'a'، وهي نكرة تتضمن تأويلاً رقمياً (cardinal)، أي 'واحد'، خلافاً للأولى. ما يقابل هذه النكرة في العربية هو الاسم العاري، كما أسلفنا، لأنه يدلُّ على الرقمية كذلك (انظر الفاسي 2006 للتفصيل). في التركيب الثاني، يتبع تأويل النكرة، بالجنسية، أو بالرقمية الوجودية:

(84) كلب ينبع.

فأخذ التأويلات أن هناك نوعاً من الحيوان ينبع. وتأويل آخر هو أن هناك كلباً واحداً ينبع (لا اثنين).

لتذكّر أيضاً أن النكرة الوجودية في العربية مُلتسبة بين التأويل القوي، الذي

يُنطَلِّب الصعود فوق أسوار أخرى، والتَّأوِيلُ الضعيف، بحيث أن الجملة (85) مُثَبَّتَةً:

(85) لم أقرأ كتاباً.

أ. نفي  $\neg \exists$ ، بمعنى أنني لست قرأت كتاباً.

ب.  $\exists \neg$  نفي، بمعنى أن هناك كتاباً لم أقرأه (وقد  $\neg \exists$  آخر).

فهذه التعارضات تُوحِّي بأن التكِرَة يمكن تأويلها في مكان أَسْفَلَ فِي الشَّجَرَةِ، وَفِي مَكَانٍ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ دَاخِلَ الشَّجَرَةِ، حيث يتم انتقال الاسم التكِرَةِ إِلَى الْحَدِّ التكِرَةِ، وقد يتم انتقال المُركَبُ الاسمي بِرُمْتهِ إِلَى مَكَانٍ أَعْلَى دَاخِلَ الجَمْلَةِ (انظر ديزنگ (1992) بالنسبة للإنجليزية، والغاسي (2006) بالنسبة للعربية والسامية). وتعود هذه الخصائص في مجملها إلى كون العدد الجنسي يُؤَوِّل طبقاً لـ (78).

### 2.3. الجنسي المعرفة

وأما الجنسي المعرفة، فيماثل الجنسي التكِرَة في كونهما يشتركان في وجود عدد جنسى في بينهما. والفرق بينهما مَضْدُرُه تأويل الحد المعرفة الموجود في الواحد، وليس في الآخر. لقد ربطت الأديبَات بقوَّة بين التصنيف وجنسية العدد وتأويل الحد، وأقامت تلازماً بينهما، مما أدى إلى الخلط بين مساهمة كل منهما في التأويل. لتوضيح الفُروق، لتنظر في بُنى المُلكَيَّةِ غير القابلة للتحوِيلِ (أو الحتمية inalienable possession)، التي أدرجت في الأديبَات في الجنسي المعرفة، كما في المثال التالي:

(86) رفع اليَدَ.

(يعنى: رفع يده)

يدعى فرنير وتسويسريتا (1992) Vergnaud & Zubizaretta أن الحد في التراكيب المماثلة لهذا المثال في الفرنسية هو عبارة عن مُبِهم حشوِي expletive، وهو يقترب بتأويل نمط type، أي ما يماثل النوع في تصنيفنا. وخلافاً لهذا، فإن الحد المعرفة مع أسماء أخرى يقترب بتأويل وريدة token، أي تأويل الفردَةِ في تصنيفنا. ومن جهة أخرى، رفضت غيرون (2003) Guéron هذا التحليل، واقتصرت أن تعالج

أدوات التعريف في الفرنسية *le/la/les* كصنائف. وعليه، يجب أن نوضح أمرَين هنا: (أ) هل الحدُّ يمكن أن يكون حشوياً في الجنسي المعرفة؟ (ب) هل الحدُّ يمكن أن يُعتبر صنفية؟

ما هي طبيعة الحد في الجنسي المعرفة؟ لقد بينَ كارسن (1977) وكستنر وكرييفكا (1987) Gestner & Kriska (1987)، وكذلك كرييفكا وأخرون (1995)، أن الحد في الجنسي المعرفة يعني أن يقرن دلائلاً به “نوع معهود” well-established kind، أو “نوع طبيعي” natural kind يمكن أن يُحيل عليه المركب الحدي. وهذا ما يفسّر كون القراءة الجنسية متوفّرة في (87)، وهي صحيحة في (88):

(87) قبّينة كوكاكولا لها عنق ضيق.

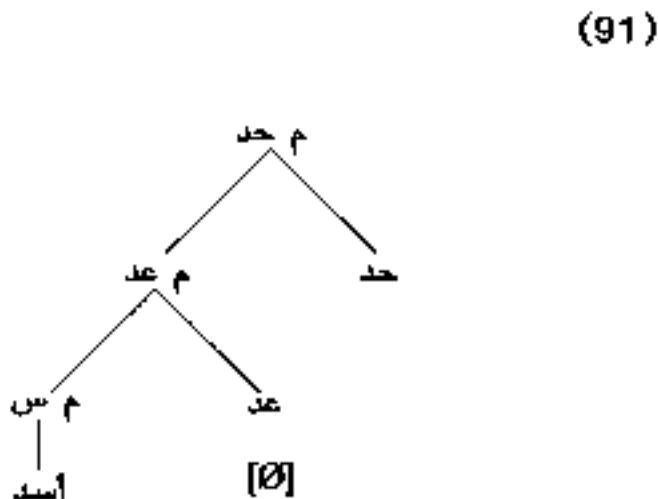
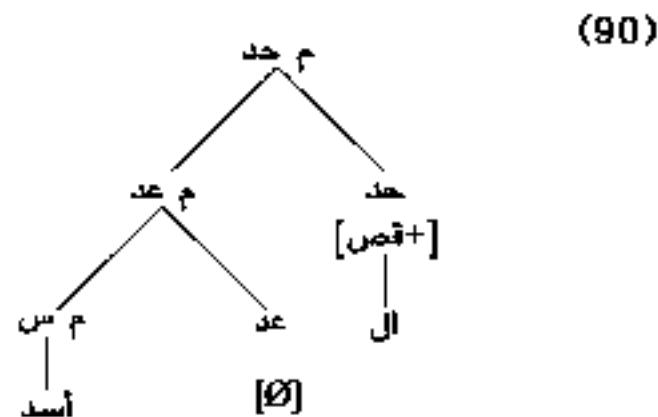
(88) <sup>٩٩</sup> القبّينة الخضراء لها عنق ضيق.

إحالَة الحدُّ يجب إذن أن تقتربن بخلفيّة معرفية أو معلومة معهودة. ويمكن تمثيل حدُّ على أنه عائدٌ معرفة معهودة. وإذا صَحَّ هذا، فإنَّ الحد لا يمكن أن يكون فارغاً أو حشوياً (كما عند لونغوباري 2001ب). فلو كان الأمر كذلك، لَمْ يُمْكِن رصد لحن (88)، مقارنة مع سلامَة (89) التامة:

(89) الأسد سينفرض قريباً.

وعليه، فإني أتفق مع گيرون (2003) وبور (2005)، من بين آخرين، في رفض الافتراض الحشووي للحد. وتبعاً لـكستنر وكرييفكا (1987)، أفترض أنَّ الحد هنا عائدٌ معرفة معهودة. وبما أنَّ الحد ينطبق على أي طبقة من طبقات الأسماء، فإنَّ الحد لا يمكن أن يكون نفسه صنفية (كان يمكن نوعاً، مثلاً)، كما عند گيرون (2003). فالحد لا يخلق النوع أو الكتلة أو الفردة، إلخ. والجنسي المعرفة مثل الجنسي التأثير محافظ على التصنيف، والتأويل الجنسي مصدره العدد، كما يُثبت، بقطع النظر عن نوع الصنفية. إلا أنَّ الجنسي المعرفة يجب أن يكون مُركباً حذياً يدلُّ على معلومة معهودة، وذلك هو ما يدلُّ عليه الحد، في اعتقادي. وإذا كان هذا صحيحاً، فإنَّ الحد في الجنسي المعرفة ليس أقل إحالية من الحد الذي يستعمل مع الفرادات، والذي يمكن اعتباره عائداً خطابياً discourse anaphor، سواء أكان إشارياً deictic، أو عهدياً anaphoric.

لنفترض أن الحد يقوم بوظيفة تفضيّة maximization، بمعنى أنه يستخرج أقصى ما ينطبق عليه المركب الاسمي (المعرف)، كما عند شارفي (1980) Sharvy. يُحتمل إذن أن يكون حد الجنسي تفضيّة للمركب العدد/الجنس، الذي يستفهُ. فإذا كان قص Max هو القيمة الموسومة للحد (المعرفة)، فإن الجنسي التّكبير يكون غير مقصٍ non-maximizing، أو غير مخصوص بالنسبة لهذه السمة. وفي الحالات التي يقرن فيها الجنس بال النوع، فإن الحد الجنسي ينطبق على النوع بأكمله، مما يحدث أثر التفضيّة، أو الأحاديّة uniqueness التي تفترض أيضاً كوظيفة لأداة التعريف منذ راسل (1995) Russell. ولأن الجنسي المعرفة يعتبر عائد معلومة معهودة، فهذا يرصد خاصية المعهودة أو المألوفة familiarity، كما عند هايم (1982) Heim، التي تسمِّي المركبات الحديثة التي تكون معهودة خطابياً. يمكن التّمثيل إذن لنوعي الجنسي باستغلال سمة قص Max، كما يلي:



(مثال: أسد أيض انقرض من أفريقيا).

#### 4. الغلّم

طرح الحدود التي تظهر على الأعلام في العربية وغيرها من اللغات عدّة سائلات. فلو سايرنا منطق پارتي (Partee 1986)، فإن النمط ‘ال الطبيعي’ للعلم الذي يظهر في موقع موضوع (argument position) هو أن يكون ‘عارياً’ (بدون أي وسم حدي)، كما في (92):

(92) أ. جاء يزيد.

ب. عادت فاطمة من الحج.

وهذا المنطق يماشي أيضاً ما ذهب إليه كيركيا (1998) ولونغوباري (2006). فالالأصل في التنبيط typing هو أن يظهر العلم بدون واسماء حدية علنية. فإذا ما ظهر عليه التعريف، كما في (93)، عُذّ حشوا لا دلالة له (التحليل مخالف، انظر بورج (Burge 1973)):

(93) أ. رجع الأزرق.

ب. كنت في البيت الأبيض (في واشنطن).

والأغرب من هذا هو أن يظهر العلم بالتنوين عليه، خاصةً إذا ما عولج على أنه وسم للتنكير (كما في كلوغلي (2007) Kouloughli مثلًا):

(94) أ. جاءت هند.

ب. قام محمد.

ونظير هذا يمكن أن يُطرح بالنسبة للعلم الذي يكون مضافاً:

(95) مات عبد الله.

ومن السهل أن نبيّن أن العلم في (94) ليس نكرة في التركيب، وذلك بالتجوء إلى وصفه، فيظهر التعريف على وصفه، ولا يصحُّ التنكير. فارن بين (96) و(97):

(96) رجع محمد الشاعر.

(97) شربت شيئاً صبيئاً.

فكيف نصل إلى التعريف في (96)? قد تدعى أن العلم معرفة (بالضرورة)، وأن الوصف تبعاً لذلك يكون معرفة. أو بعبارة أخرى، فإن التطابق في التعريف ثمليه

دلالة الكلمية، ومع أن هذا التخريج يبدو معقولاً، إلا أن الأمر أكثر تعقيداً. بل هناك ما يوحي بأن النطابق في (٩٦) تركيبية، وليس دلالياً صرفاً. ولو كان كذلك لما تغيرت توزيعاته بحسب السياق التركيبية.

ومن أهم الملاحظات في هذا الصدد أن الوسم بالتنوين أو الوسم بالألف واللام يظهر أو يحتجب حسب تأويل الاسم العلم، وحسب تركيبه. فاسم العلم الحامل لهذتين الوسمتين في (٩٣) أو (٩٤) قد يظهر عارياً، أو يُعرى بفقدان الواسمتين معاً في النداء الموقوف على قرد واحد (أو فرزة)، كما في (٩٨):

(٩٨) أ. يا أزرق!

ب. يا هند!

فالتنوين لا يصح هنا، ولا يصح ورود الألف واللام. سنجده إلى تحليل هذا التركيب أسلفه. ولكننا نلاحظ أن هذا الاختيار شكلي تركيبية، تختلف اللغات في تحقيقه. فالعامية المغربية، مثلاً، يوجد فيها نداء فردي بالألف واللام، دون غيره:

(٩٩) أ. يا لُزْقُ! (لُزْقُ)

ب. يا الراجل! (\*راجل)

(يا الأزرق! يا الرجل!)

وفي الاتجاه الآخر، نجد التنوين والألف واللام يدخلان على الاسم العلم لإخراجه من الكلمية إلى الجنس، كما في الأمثلة التالية:

(١٠٠) أ. جاء يزيد زرته البارحة.

ب. عاد محمد الذي حدثني عنه.

فهذه التناوبات في توزيع الحدود تدل على أن العلمية تركيبية، وليس تصنيفاً متعيناً لأسماء أعلام. بل إن الاسم العلم يدخل التركيب فتدخل عليه الصرفات الوظيفية التي تدخل على باقي الأسماء. أو بعبارة أخرى، فإن العلم مركب حتى بخصائص تركيبية مميزة له عن المركب الحدي الجنس. والعلمية تأويل تركيبية.

## 5. النداء والمرجعيات الحديثة العارية

كما بينا في (98)، فإن هناك مركبات اسمية عارية تماماً، من أي وسم للتنوين أو الألف واللام تختلف عن المعرف من جهة، والنكرات التي تحذّنها في الفقرات السابقة. فهي مجرد أسماء في صورتها. وهذا الضرب من الغزي ينطبق على العلم، كما في (98)، كما ينطبق على الجنس، كما في (101):

(101)أ. يا رجل!

ب. يا سمك!

ج. يا رجال!

تركيب النداء من هذا النوع له خصائص يمكن إجمالها في ما يلي:

(102)أ. الاسم تام الغزي.

ب. يحمل إعراب الرفع.

ج. يُؤول على أنه ينطبق على مخاطبٍ فريد، أو مفرد.

د. لا يمكن نعته.

يمكن رصد الخاصية (أ) بافتراض أن الاسم العاري يتنقل إلى العد في التركيب. وإذا افترضنا أن حد يتضمن شخصاً ثانياً (مخاطباً)، أي سمة [شخص 2]، وسمة ثانية هي [+ تفريد] individuation، فإن الخاصية (ج) يمكن رصدها كذلك. وأما الخاصية (د)، فهي ناتجة عن كون الاسم عارياً (بدون وصف). وأما الخاصية (ب)، فيمكن أن تعالج في إطار تحديد الإعراب في هذه الحالة (مع أن الأصل يفترض أن يكون النصب أجدح هنا؛ انظر ورایت (1874/1877) Wright بقصد بعض التعميمات الإعرافية المقيدة في هذا الإطار).

ومن المعلوم أن هناك منادٍ يدخل عليه التنوين، تمثل له فيما يلي:

(103)أ. يا رجلاً غير مودعاً

ب. يا يزيداً صغيراً

هذا الضرب من النداء له خصائص تجملها فيما يلي:

(104)أ. ليس الاسم المنادي عارياً تمام العري، بل إنه نكرة (ولا يُؤول على أساس أنه معرفة).

ب. يحمل المُنادى إعراب النصب.

ج. ليس المخاطب مفردًا، بل لا يقصد مخاطبة من هو تفريدي.

د. يمكن نعت المُنادى (بصفة أو جملة).

ما يشير الاهتمام هنا هو أن سمة [شخص 2] لا يقتربن بسمة [+تفريدي]. بل إن التأويل غير مفرد. فشطر الحديث بهذا الشكل يمكن رصده بافتراض أن الاسم (ووصفه) لم ينتقل إلى حدٍ، بخلاف ما يحدث في النداء التفريدي.

وهناك نوع ثالث للمُنادى، نجده في العامية المغربية، كما أسلفنا. ففي (99)، نجد المُنادى معرفاً. ويظهر أن هذا النوع من النداء يقتضي شطراً كذلك. سمة [شخص 2] تظهر في الحد، بينما الاسم المعرفة يظل أسفل في البنية. وتلتتصق به الألف واللام، على غرار ما يحدث للاسم الثكراة في (103). فهذه التنوعات في التعبير عن النداء ترصدها التعميمات التالية:

(105) المُنادى مُرْكَبٌ حدي.

(106) أ. ينتقل م س من إلى الحد (في النداء التفريدي)، أو

ب. يظل م س من في موقع سفلي في م حد (في النداء غير التفريدي).

## 6. اسم التفضيل والتفريد

يُؤول التفضيل على أسماء الأحادية أو التفريد (أو خاصية يوغا iota)، وهو معنى يقتربن بصرافية التفضيل، وبحدّ التعريف في نفس الوقت.

لقد عولج التفضيل المعرف في الإنگليزية على أساس أنه إما معرفة قوية ‘‘مطلقة’’ (absolute)، أو نكرة ضعيفة ‘‘مقارنة’’ (comparative). ففي الجملة:

The highest mountain is covered with snow (107)

يتحمل التأويل أن يكون هناك جبل واحد مُعين، يطلق عليه هذا الوصف، أو جبل ينطبق عليه هذا الوصف مقارنةً مع جبالٍ أخرى (انظر زبولشي (1986) Szabolcsi، وهaim (1994) Heim، وكين (2004) Kayne، وشنكتوي (2006) Cinque من بين آخرين).

وأما أسماء التفضيل في العربية، فإنها حين تكون مفردة على الأقل، لا

تكون إلا نكرة في التركيب، رغم أنها تؤول على أنها مطلقة أو أحادية، كما يظهر في المثال الموالي:

(108) أَكْبَر جَبَل مَغْطَى بِالثَّلَاجِ.

فالتفضيل هنا إذا وصف يكون وصفه نكرة بالضرورة:

(109) أَكْبَر جَبَل إِفْرِيقِي (الإفريقي).

ورغم أن التفضيل نكرة، فإن تأويله يماثل تأويل التفضيل المعرفة في (107)، وخاصة في التأويل المطلق أو المفرد.

ومما يزيد في غرابة هذا الوضع أن التفضيل حين يقع بعد الاسم (أو بعديها)، فإنه يكون معرفة بالضرورة حين يدل على نفس ما يدل عليه التفضيل التكرازة المضاف. فالتركيب (108) يتاوب و(110أ). وأما (110ب)، فلا يمثل معناه:

(110) أ. الجَبَل الأَكْبَر مَغْطَى بِالثَّلَاجِ.

ب. جَبَل أَكْبَر مَغْطَى بِالثَّلَاجِ.

ومن خصائص اسم التفضيل أنه لا يدخل في الإضافة المعرفة، حتى حين يكون معرفة، فلا يضاف إلى معرفة:

(111) \*أَكْبَر الجَبَل.

ولا يدخل التعريف عليه كذلك، حين يكون قبله:

(112) \*الْأَكْبَر الجَبَل.

(وهذا قياساً على الثلاثة الأنواع)<sup>(4)</sup>.

وعليه، يمكن إفراز أن تركيب التفضيل له سلوك مزدوج بالنظر إلى التعريف والتشكير. وهذا السلوك يمكن رصده إذا افترضنا أن التعريف (الدلالي) التقليدي

(4) يمكن أن يكون هناك تعريف مع اسم التفضيل في تركيب يضاف فيها إلى جمع معرفة، كما في (أ):

(أ) أَعْلَى الجَبَال فِي الْأَطْلَسِ الْكَبِيرِ.

فهذه البنية بنية تبعيضية partitive، بمعنى «أعلى جبل من بين الجبال». وهذه البنية يختلف تركيبها وتتأويلها عن التفضيل التفريدي الذي ناقش هنا.

ينبغي تحليله بالتجوّه إلى سمتين: سمة التفريد و/أو سمة الأحادية، وسمة الشخص. ويمكن حينئذ افتراض أن اسم التفضيل يتقلّل من مكان الصفة إلى مكان الحد، باحثاً عن الأحادية (الدلالية) و/أو التفريد، بقطع النظر عن التعريف الشكلي، طبقاً للعميم التالي:

(113) اسم التفضيل يتقلّل إلى حدٍ، لتلقي تأويله الأحادي / التفريدي.  
فالصفة ص لـ لها سمتان غير مُؤولتين، [+ تفريد] و [+ شخص]، يتم تقييمهما في حدٍ، كما يقع في النداء، بقطع النظر عن التعريف الشكلي.

## 7. خاتمة

تفرد هذا الفصل، بناء على أعمال سابقة لنا، بدراسة النكرات، والبني الجنسية، والأسماء العارية، إضافة إلى المعرف والأعلام. لقد موقّعنا العربية ضمن اللغات الأخرى، وتبيّن أنها شابه اللغات الرومانية (وخاصّة الإيطالية) في توظيف أداة التعريف، ونقل الجنسي التكّرة، إلخ. وتميّز النكرات بأنّها عارية صُرفيّاً، مع أن سلوكها التركيبّي يجعل منها نكرات. وبينّا أن هناك أسماء عارية تمام العري، توظّف في النداء والتفضيل. وقد فادتنا هذه التباينات التوزيعية إلى افتراض سمتين ثؤولان في الحدّ هي الشخص من جهة، وسمة التفريد من جهة ثانية.

## الفصل الثالث

### الجمع في الأفعال

أقامت الأديبات الحديثة توازيات هندسية قوية بين تركيب الأسماء وتركيب الأفعال اعتماداً على ما ورد في أبني (1987) Abney، وباخ (1986) Bach، وكريفكا (1992) Krifka، من بين آخرين، إلا أن التحليل المدقق للجمع في الأفعال والأحداث يبين أن افتراض التوازي ليس بالسهل، بل يحتاج إلى تدقيق.

#### 1. الجمع في الأفعال والأحداث

قد يُولد الفعل جمماً. فعل نشاط مثل ‘رقص’ يدلّ على جمع لأحداث متالية في فترات زمنية متالية قد تكون قصيرة، ولكنها متعددة. زيادة على كونه قد يكون مفرداً، استثناء، الرقص يدلّ إذن على نوع الحدث، الذي يوازي نوع الاسم، مثل ‘تمر’ كما حذّناه آنفاً في الفصلين الأول والثاني. ويمكن روز خاصية الجمع (أو التععدد) في الفعل بطرق متعددة. يمكن، مثلاً، قياس عدد المرات التي يقع فيها الحدث، كما في (1)، أو عدد وحدات الحدث، كما في (2):

(1) رقص الرجال ثلاث مرات.

(2) رقص الرجال ثلاث رقصات.

وهناك تراكيب أخرى تفيد بأن الحدث الذي يدلّ عليه الفعل متعدد. فعبارة ‘أكثر من’، مثلاً، تفيد الجمع:

(3) رقص الرجال أكثر من رقصة.

وأما في (4)، فإن استعمال اسم نوع الحدث (الذي يُدعى بالمصدر عادةً)، وكذلك حمله، لوصف ما حدث من رقص، يبيّن أن التأويل المقصود تأويل متعدد:

(4) الرقص كان متّوغاً.

أضف إلى هذا أن كلاً من (1) و(2) قد يكون لهما تأويلات تكرارية repetitive، أو تراكمية cumulative، وهذا لا يتوافق إلا للجمع.

وبنفس الكيفية، فإن القراءات المُجَامِعَة والمُرَاكِمَة للحدث تُبرِّز في جمل مثل (5):

(5) رقص أربعة رجال ثلات رقصات.

فوحدات حدث الرقص قد تكون أُنجزت جماعياً، أي أن أربعة أفراد قاموا مجتمعين بإنجاز ثلاث رقصات، أو أنهم أُنجزوها متفرقين، أو بالموازعة distributively، أي أن واحداً من الرجال إلى أربعة شارك في رقصة أو أكثر. فما يهم هو أن مجموع الرقصات في القراءة الموازعة هو 3، ومجموع المشاركون في الرقص لا يزيد ولا ينقص عن 4. فالعدد يتحقق إما بصفة تكرارية، أي أن المشارك الواحد يقوم بأكثر من رقصة، أو بصفة تراكمية، بمعنى أن الفعل موزع، أو المشارك موزع، أو هما معاً، ولكن المجموع يتوصّل إليه بعملية زيادة تؤدي إلى النتيجة المرجوة. افترض أن هذه الحمول مراكمة مُعَجَّمِيَّة، أي أن هذا المعنى يتحقق في الدخلة المُعَجَّمِيَّة للفعل، وأن الجذر المُعَجَّمِي هو مصدر القراءات المُجَامِعَة والتكرارية والمُرَاكِمَة. أضف إلى هذا أن التحو لا يفرق بين القراءات الموازعة، والمراكمة، والمُجَامِعَة، أو المُعَكَّرة الآفة الذكر. وهذا ما تذهب إليه كراتسر Kratzer (2008) كذلك. هذا التحليل يتماشى أيضاً وكليّة المراكمة cumulative universal التي يقترحها كريفكا Krifka (1992)، والتي معادها أن "الحمل البسيطة في اللغات الطبيعية تختص بكونها مراكمة".

وتستدل كراتسر (ن.م.) على أن الأفعال لها سمة مميزة هي أنها تأخذ موضوعات arguments، وهناك أفعال متعددة وأفعال لازمة لامتصاصية unaccusative تختص بأنها علاقية مثل الأفعال المواتية في الإنگليزية، أو مقابلاتها العربية:

أ. (6) relate, connect, resemble, surpass, depend, hinder, cause . إلخ.

ب. تسب في، عاق، ارتبط بـ، فاق، أشبه، ربط بين، إلخ.

فهذه الأفعال وأفعال أخرى تختص بكونها تصنّف أنواعاً من الأحداث (أو بصفة

أعم، حدائق (eventualities)، تربط بوحدة من المشاركين على الأقل، بصفة ملازمة inherent، أي أن معنى جذر الفعل لا يقوم دون ربطه بصفة دائمة بهذا المشارك.<sup>(1)</sup> فإذا كانت دلالة الحمول والأدوار المحورية مُراكمة بدءاً من الجذر، فإن التأويل المراكمة لجمل مثل (5) ليس مفاجئاً، بل إنه متوفّر بدون أي جهد. عليه، يصبح من الطبيعي أن نفترض أن الأفعال، مثل الأسماء، يتوفّر لجذورها تأويل النوع، المقربون بعدد عام، يتيح قراءات بالجمع أو بالفرد (كما بين الفاسي 2005 و2009؛ وانظر زلمان ويو (2006) Ruilman & You 2006 عن العدد العام، وكذلك كوريبيت (Corbett 2000)).

### 1.1. تعدد الحدث والصرف

يوجد في العربية صرف يدلّ على تعدد الحدث، أو ما يسميه نيومن (2000) phractionality Newman. يتعلّق الأمر بتضييف الصامت، أو الحركات الطويلة. فهذا الصرف الداخلي ينطبق على الجذور البسيطة، ليكون جذوراً مركبة، وهذه الأخيرة تولد تأويلات تعدد الحدث، بما في ذلك تأويل الشدة أو التكثيف أو التكرار repetitive، أو تأويل التفاعل/الشراكة interaction/participation، أو تأويل التلطيف attenuative، كما في الأمثلة التالية، بالتتابع<sup>(2)</sup>:

(7) جول الرجل.

(8) جاذب الرجل المرأة.

(9) أ. خن.

ب. خنخن.

لتأمل العمل المتعدي في تأويل ‘التكثير’ في الجملة الآتية:

(1) أترجم eventualities بـ‘حدثات’، حديثة. اللفظ الإنجليزي من وضع باخ Bach فيما أعلم، وهو لغط عام يطلق على سائر الأوضاع، يقطع النظر عن كونها أحداثاً events، أو حالات states. فالحداثات قد تكون مكونة stative أو غير مكونة non-stative بخلاف الأحداث التي لا تكون إلا غير مكونة.

(2) عن هذه المعاني وتأويلها في اللسانيات الحديثة، انظر الفاسي (2003) و(2000)، والمراجع المذكورة هناك. وانظر كذلك الشكري (1984) والسيناوي (1997) للمزيد من التحليل والتفصيل في الأدبيات العربية، وتأويل مفهوم التكثير والتفاعل على النصوص.

(10) جَرَحُ الْجَنْدِيِّ الْأَطْفَالِ.

فَهَذَا التَّرْكِيبُ مُلْتَبِسٌ، وَالتَّضْعِيفُ يَفِيدُ فِيهِ:

(أ) أَنَّ الْجَنْدِيَّ أَوْقَعَ جَرْوَحًا كَثِيرًا بِالْأَطْفَالِ، أَوْ

(ب) أَنَّهُ جَرَحَ كَثِيرًا مِنَ الْأَطْفَالِ.

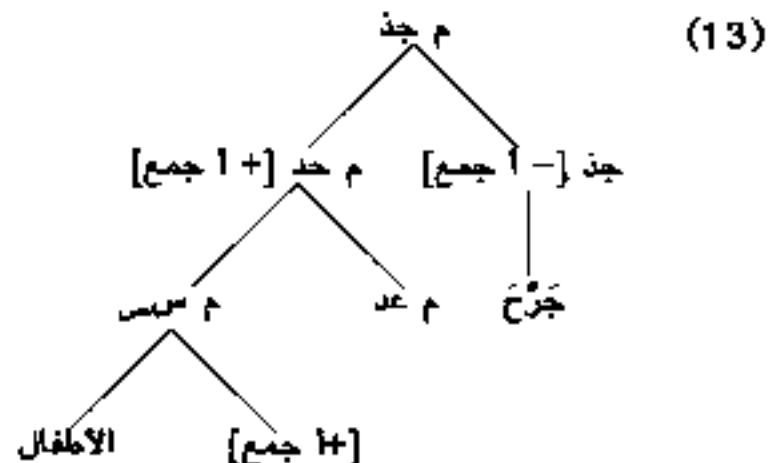
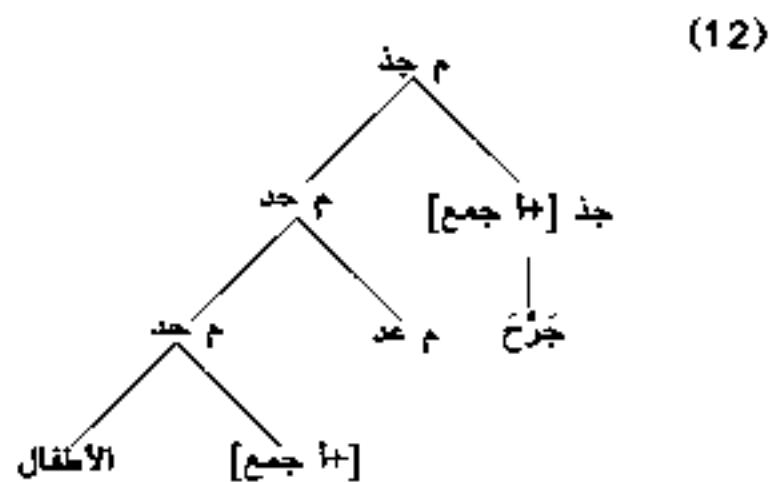
لَنْسُمُ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى فِرَاءُ الْحَدِيثِ، بِمَعْنَى أَنَّ التَّكْثِيرَ يَنْتَطِقُ عَلَى الْحَدِيثِ، وَالْقِرَاءَةُ الْثَّانِيَّةُ فِرَاءُ الْمُشَارِكِ. بِمَعْنَى أَنَّ التَّكْثِيرَ يَصْدِقُ عَلَى الْمَوْضُوعِ الْمُشَارِكِ. وَهُنْ أَنَا نَفَرَاً 'الْتَّكْثِيرَ' هُنَا عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ نَحْوِي. وَالْجَمْعُ يَؤْوِلُ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ 'تَكْثِيرٍ'، أَوْ وِفْرَةٍ، أَوْ كَمْيَةٍ كَبِيرَةٍ، مَا يَعْنِي أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الْجَمْعِ الْمَزْدُوجِ (أَوِ النَّاهِي). فِي قِرَاءَةِ الْحَدِيثِ، يَنْتَطِقُ الْجَمْعُ عَلَى حَدَّبِ تَوْعِيَّةٍ، يَدْلُلُ عَلَى الْجَمْعِ أَصْلًا، كَمَا يَبْتَدِئُ أَعْلَاهُ. تَتَسَعُّ عَنِ هَذَا قِرَاءَةُ مَزْدُوجَةٍ (تَدْعُ بِالْتَّكْثِيرِ فِي الْأَدِيَّاتِ الْقَدِيمَةِ). وَفِي قِرَاءَةِ الْمُشَارِكِ، وَبِمَا يَعْنِي أَنَّ الْمَوْضُوعَ جَمْعُ نَحْوِي، فَإِنَّ التَّضْعِيفَ (إِذَا تَمَثَّلَهُ جَمْعًا) يَقْوِمُ بِعَمَلِيَّةِ جَمْعٍ ثَانِيَّةً، أَوْ بِجَمْعِ جَمِيعٍ، مَا يَؤْدِي إِلَى تَأْوِيلِ التَّكْثِيرِ فِي الْمُرْكَبِ الْأَسْمَى/الْحَدِيثِيِّ. فَالْجَمْعُ الْمَزْدُوجُ هُنَا يُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْتَطِقُ عَلَى مَسْتَوِيِّ الْمُرْكَبِ الْحَدِيثِيِّ (أَيْ أَنَّهُ فَوْقَ الْمُرْكَبِ الْحَدِيثِيِّ). وَهَذَا يَمْاثِلُ جَمْعَ الْمُرْكَبِ الْحَدِيثِيِّ عِنْدَ زَاوِرْلَنْدَ (2005) Sauerland وَكَرَاتِسِرَ (2008). فَالْجَمْعُ الَّذِي يَعْلُوُ الْمُرْكَبِ الْحَدِيثِيِّ لَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ دَاخِلِيًّا، أَيْ أَنَّهُ يَنْتَطِقُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، لِكَوْنِ الْأَسْمَاءِ جَمْعًا. وَلَا يَبْدُ أَنَّ نَلَاحِظَ هُنَا أَنَّ قِرَاءَةَ الْمُشَارِكِ الْمَزْدُوجَةِ لَا تَشْوَفُ إِلَّا لِلْمَوْضُوعَاتِ الْجَمْعِيَّةِ. وَأَمَّا الْمَفْرَدُ، فَلَا يَتَوفَّرُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ مِنْ تَأْوِيلِ التَّرْكِيبِ (11):

(11) جَرَحُ الْجَنْدِيِّ الْطَّفْلِ.

فَالْقِرَاءَةُ هُنَا مُحَصَّرَةٌ فِي 'تَكْثِيرٍ'/ جَمْعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَطِقَ عَلَى الْمُشَارِكِ.

لِنَفْرُضِ الْآنَ أَنَّنَا نَسْتَعْمِلُ عَمَلِيَّةَ طَابِقَ Agree مِنْ أَجْلِ رِصْدِ الْقِرَاءَتَيْنِ. فِي قِرَاءَةِ الْحَدِيثِ، يَنْتَطِقُ الْجَمْعُ عَلَى الْجَذْرِ الرَّأْسِيِّ (الْفَعْلِيِّ)، وَتَتَسَعُّ الْقِرَاءَةُ التَّكْثِيرِيَّةُ عَبْرِ الْحَالِقِ الْجَمْعِ بِالْجَنْبِ، بِاعتِبَارِهِ نَعْتًا (أَوْ ظَرْفًا). فَنَعْتُ الْجَمْعُ بِجَمْعٍ جَدِيدٍ يُعَدُّ تَأْوِيلَ جَمْعِ التَّكْثِيرِ أَوِ التَّكْثِيفِ. وَيَكُونُ الْمُرْكَبُ الْحَدِيثِيُّ الْمَوْضُوعُ غَيْرُ مَعْنَىٰ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. بَلْ إِنَّ التَّأْوِيلَ يُضَارِعُ تَأْوِيلَ الْلَّازِمِ فِي (7). وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ الْمُشَارِكِ

(المفعول)، فإن الجمع لا ينطبق على الرأس/الحدث. بل إن ازدواج الجمع ينعكس على المركب الخدي المفعول، وليس على الحدث نفسه. دعني أفترض أن الجمع سمة غير مؤولٌ على الجذر/الرأس، ولكنها مؤولٌ على المركب الخدي. فالمركب الخدي مزود الآن بسمتين للجمع، واحدة في المركب الاسمي، مؤولٌ داخله، والثانية في المركب الخدي مؤولٌ خارجه فقط. وعليه، فإن سمة الجمع العليا الموجودة على رأس الحدث تتصرف كسمةٍ تطابق مع سمة الجمع العليا الموجودة على المركب الخدي. وسمة الجمع الثانية الموجودة على المركب الخدي تؤولُ بداخله، رغم أنها لا تظهر إلا على الفعل. أو بعبارة، فإن المركب الاسمي/الخدي يخضع لعمليتي جمع دلاليتين (وليستا شكليتين). ويكون التأويل إما صنافياً، أو تكثيرياً/تكثيفياً، كما بتنا في الفصل الأول. وأقدم هنا تشجيرتين متباينتين ترصدان تأويل الحدث وتأويل المشارك على التوالي:



(جذ = جذر، + = مؤول، - = غير مؤول؛ مس = إسقاط الاسم الوظيفي الذي يدعى الاسم ‘الصغير’؛ عد = عدد).

لاحظ أن سمة الجمع غير المُؤَول في المركب الجذرِي تُقيِّم بواسطة الجمع الخارجي [+] جمع] الموجود على المركب الخدي في (13). وأما ما يخص [+] جمع] الملحق بالجذر في (12)، فإنه يُؤَول على الرأس/الجذر، لكونه ملحقاً به. ولا يحتاج إلى علاقة هدفة-سبيرة probe-goal، فالتأويل الخدي أو المُشارِكي هما تمظهران للجمع، وفي كل منهما يكون الفعل موسوماً ضرفياً. فجمع الأفعال يمكن أن يكون مصدره المحمولات الاسمية (المفعولات والفضلات والنعوت، إلخ)، ويكون الوسم الجمعي على الفعل مُؤَولاً، كما قد يكون تطابقاً شكلياً مع المركب الخدي التابع. والجمع قد يكون رأساً للجذر، أو نعتاً له<sup>(3)</sup>.

## 1.2. الجمع المُجَامِعُ والمُوازِعُ

لتتفحص الجملتين التاليتين، اللتين تيدوان رديفتين:

(14) جرّح أربعة جنود طفلأ.

(15) أربعة جنود جرّحوا طفلأ.

في (14)، تقع الذات الفاعلة، وهي جمع، بصفة مجامعة (أو مجتمعة) على الحدث. يتافق ذلك مع مقياس المجامدة Collective Criterion عند لندمن (Landman 1996). ولا يُؤَول التكراة المفرد على المُوازعة. هناك حدث واحد (أدنى) في التأويل، أو سلسلة من الأحداث الفرعية المتطابقة، ينجزها نفس الفاعل المُشارِك. وعليه، ليس هناك إلا طفل واحد في التأويل، والحدث مجتمع (أو قد يكون ذا موازعة ‘ضعيفة’). والتأويل هو أن أربعة جنود أوقعوا جراحًا كثيرة بطفال واحد جماعياً أو زِياميًّاً. وفي (15)، وهي صيغة أخرى للتركيب (14)، مع تقديم الفاعل، هناك تأويل مُعيَّز، إلى جانب التأويلات المتوفرة للتركيب (14). هذا التأويل موازع بامتياز. وهو يعني أن كل واحد من الجنود الأربع قد جرّح طفلًا واحدًا. والحقيقة يمكن أن تصل إلى أربعة أطفال جرّحوا. فهذا التأويل المُوازع القوي قد يجد مصدره في تطبيق الجمع على المركب الفعلي (الصغير)، بمعنى أن ضرفة الجمع الموجودة على الفعل تُؤَول على أساس أنها جمع له.

(3) انظر: ويلتشكو (2008) Wiltschko عن هذين الوضعين.

### 3.1. الجمع الدلالي في رتبة فاف مف

لقد عولجت التناويات في الرتبة والتطابق في *رتب فاف فاف وفاف مف* على أساس أنها إما شكلية، أو أنها متميزة بالنظر إلى خصائصها الخطابية<sup>(4)</sup>. وبقطع النظر عن هذه التمايزات، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تناويات من هذا النوع تجد مصدراً لها في الدلالة. ففي *فاف فاف*، ليس المركب الفعلي/الزمني مجموعاً، ومركبه الخدي الفاعل ينقصه إسقاط للجمع على مستوى المركب الخدي. وأما في *فاف مف*، فإن المركب الفعلي/الزمني والمركب الخدي (الخارجي) مجموعان. ونتيجة لهذا، فإن رتبتي *فاف مف* وفاف *مف* ليستا متكافتين دلائلاً (ولا صرفاً/تركيباً). جمع م نص متوفّر (وكذلك دلالته) في *فاف مف*، وهو غائب في *فاف فاف*.

لتأمل التركيتين التاليتين:

(16) دخن أربعة رجال سجائرتين.

(17) أربعة رجال دخنوا سجائرتين.

فرتبة *فاف فاف* ليس فيها جمع أو تطابق عددي. وتأويلها مجتمع/مراكم بالأساس. وهي تعني أن أربعة رجال مجتمعين دخنوا سجائرتين في المجتمع، وليس أكثر من ذلك. وفي *فاف مف* (أي (17)), هناك قراءة مُوازنة للحدث، بحيث إنه بالنسبة لكل حدث تدخين لسجائرتين، هناك مُنفذ/مشارك يمكن أن يكون عدده 1، 2، أو 3، ولا يمكن أن يكون 4. والنتيجة هو أن 4 إلى 8 سجائر حصل تدخينها. وكما شرحنا من قبل، فإن هذه النتيجة يمكن التوصل إليها بافتراض أن الحدث جمع، وأن فاعله جمع كذلك. وبعبارة، فإن سمة الجمع تؤول في المركب الخدي والمركب الفعلي معاً. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نحتاج إلى آلية لتقييم السمة بالاشتراك value sharing، وليس آلية من النوع الذي وظفناه إلى حد الآن. هذا التدقيق أساسي لمعرفة هل الجمع يمكن أن يكون رأساً للمركب الفعلي ومؤولاً فيه

(4) انظر هاربرت وبهلو (2002) Harbert & Bahiou من أجل نظرة مستفيضة عن هذه الأفعال، وكذلك بهلو (2007). وعن دور السمات الخطابية، انظر الفاسي (1988) و(2005).

كذلك، أو هو نعتٌ فقط *modifier*، أو سمة غير مُؤولة، كما انترضت سابقاً. وهذه المسألة ليس من السهل الفصل فيها، وإن كانت الطبيعة ‘العادية’ *anaphoric* أو غير المُؤولة لجمع المُركب الفعلي تبدو مُحددةً تركيبياً (بالسابق *anteecedent*)، وليس شيءٌ ملائمٌ للمُركب الفعلي.

هناك دليل على أن المُركب الخدي الفاعل في رتبة ف ما مف ليس له عدد (أو جمع). فمع المركبات العاديّة الاسميّة البسيطة ليس هناك وسم عددي على الفعل، كما في التركيب (18):

(18) حضر الرجلان وأنت.

فعلى العنصر الأول في العطف لا يتطابق في العدد مع الفعل، لأنّه اسمٍ. وهذا الأمر يوحي بأن المُركب الخدي المعطوف ليس له عد (أو جمع) في رتبة ف ما، إلا أن الفاعل حين يكون ضميراً بخلاف هذا. فالفعل يتطابق في العدد مع العنصر الأول في العطف:

(19) حضرتما أنتما وأنا.

لاحظ أن التطابق هنا لا يتم طبقاً لما قد يحدث من ‘تضُرُّفٍ في السمة’ *feature resolution* داخل المُركب الاسمي المعطوف. فليس هناك تصرف في العدد، ولا لكان جمعاً، أو تصرف في الشخص، ولو كان كذلك لكان الشخص الأول. التصرف يتم في رتبة ف ما مف، حيث يتطابق الفعل مع المُركب العطفي بائمه، بالتصرف، وليس مع أحد أعضائه:

(20) أنتما وأنا حضرنا (\*حضرتما).

فالتصُرُّف يمكن اعتباره مؤشراً على وجود م فس جمع، يقترن بمُركب خدي جمع كذلك. فهذا الجمجم خارجي (أو مركبٌ أو صرفي). وبما أنه ليس هناك تصرف في العدد أو الشخص في (19)، فمن المعقول أن نفترض أن المُركب الخدي الذي يضم المُركب العطفي في (19) ليس له سمات عد أو شخص، وتتم المطابقة مع م فس قد يكون له شخص، وليس له عدد. ومن المحتمل أن يكون الفعل/الزمن فس/ز له شخص، وليس له عدد، في رتبة ف ما، فالتفقييم أو التطابق ينطبق على سمة الشخص في العنصر الأول للعطف، ولا ينطبق على سمة العدد، لأن م فس ليس مجموعاً. ويمكن رصد هذا الفرق إذا كان عنصراً العطف

مُركّبين بصفة لامتناهية *asymmetric*. أضف إلى هذا أن المركب الفعلي المجموع يجب أن يتحكم فيه مكونيًّا مركب حدي جمع. فحين يتحكم فس مكونيًّا ويصفه لامتناهية في م حد، فإن م حد لا يمكن أن ينقل عدده إليه، ويتعلّم تطبيق طابق على هذين المكونين (انظر الفاسي الفهري (2009) لمزيد من التفصيل عن تشجيرات التطابق في العربية).

لقد لاحظت كراتسر (2008) أن الفاعل يتعلّم أن يكون مُوازِعًا حين يكون في موقع سافل بعد الفعل في الألمانية، كما في الجملة التالية:

Am Nebentisch rauchten vier Männer eine Zigarette (21)

سيجار رجال أربعة دخنوا طاولة مجاورة في  
في الطاولة المجاورة، دخن أربعة رجال سيجاراً.

فالجملة (21) تعني أساساً أن الرجال الأربعة دخنوا (مجتمعين) سيجاراً واحداً. وهي تفترح أن هذه الفواعل السافلة ينقصها إسقاط الجمع الأعلى. وعليه، فإن المركب الحدي لا يستطيع أن ينقل الجمع إلى المكون المؤاخِي، في تحليلها. وفي العربية، فإن مثل هذا التحليل يصدق على التباين بين رتبتي ف فا مف وفا ف مف. فالرتبة فا ف مف لها تطابق في العدد، ولكن ف فا مف ليست مثلها. وعليه، فإن تحليلنا يقترب من تحليلها، وقد يصل إلى نتائج مماثلة.

وتنستدل بيانكي (2006) على أن العدد يمكن تأويله حين يسم الأفعال، مثلما يحدث مع العدد الذي يسم الأسماء. وعليه، فإن عدد الفعل يكون ذا محتوى دلالي في عدد من الحالات، ويكون إسهامه في الدلالة هو جمع الحدث. وهي تقدم كدليل على هذا ما يحدث مع المركب العكائسي في الإيطالية *uno dopo l'altro* "واحداً بعد الآخر". فالعكائسة، التي تصرُّف كنعت والتي تربط سابقي لها، تدلُّ على تسلُّل زمني لمجموعة من الأحداث. والمقاربات المعروفة للعكائس تتطلّب وجود سابق متعدّد دلائلاً لها، لأن المُوازِعة ملزمة لها، ولكن بيانكي تستدل على أن السابق ليس جمعاً دلائلاً وحسب، بل إنه جمْع تركيببي كذلك. والدليل يأتي من الأمسوار التي تفرز لامضمارعة mismatch بين العدد الدلالي والعدد التركيببي مثل "أكثر من م س واحد". فهذا المركب جمْع دلائلاً، ولكنه مفرد تركيبياً. وعليه، فإنه لا يمكن أن يكون سابقاً للعكائسة الإيطالية، بينما أمسوار

أخرى، تتطابق في العدد الجمع مع الفعل، يمكن أن تكون سوابق لهذه العكسية، كما في المثالين التاليين:

I soldati spararono uno dopo l'altro (22)

الآخر بعد الواحد أطلقوا النار جنود  
أطلق الجنود النار الواحد بعد الآخر.

Più di un soldato sparò uno dopo l'altro (23) أ.

الآخر بعد الواحد أطلق النار جندي أكثر من  
أكثر من جندي أطلق النار الواحد بعد الآخر.

Almeno due soldati spararono uno dopo l'altro ب.

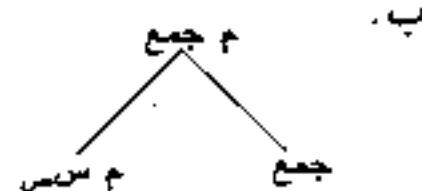
الآخر بعد الواحد أطلق النار جنديان على الأقل  
جنديان على الأقل أطلقوا النار الواحد بعد الآخر.

وبناءً على هذا الاستدلال، تقترح بياني بنيّة للمركبات الفعلية م فصل توازي بنيّة المركبات الاسمية المجموعة م من، أبسطها فيما يلي:

.أ (24)



.ب



ففي (24أ)، بدل م فصل على مجموعة من الأحداث، وم جمع على مجموعة من الأحداث الجموع، كما في (25) مثلاً:

Carl shot three times (25)

وأما في (26):

The soldiers shot one after another (26)

فإننا لا نريد أن يكون المتفق جمعاً يقع على الفعل، بل إن هناك جمعاً للأحداث يتفق فرد واحد هو جزء من دلالة المركب الخديي الجمع. ويمكن الوصول إلى هذا بناء علاقة جمع بين الأفراد والأحداث بواسطة عامل النجمة المزدوجة<sup>\*\*</sup>، كما عند شترنفلد (1998) وبيك (2001) Beck. إلا أنني لم أستعمل النجمة المزدوجة هنا، بل أعلم من هذا لم أجده دليلاً حاسماً على أن تشجيرة من نوع (24ب) موجودة فعلاً. بل العكس، هذه التشجيرة لا تدعمها المعطيات التجريبية، ويبدو أنها فاصلة في التفريق بين الأسماء والأفعال.

#### 4.1. نوع التطابق الجماع: المُجَامِعُ وغير المُجَامِعُ

لتخصيص مُجَانِداً التراكيب التالية:

(27) أ. الناس يصلّي لربها.

ب. الناس يصلّون لربهم.

كلتا الجملتين لها قراءة مجَامِعَة أو زُمرة. الفاعل في (27أ) يرافق الفعل والضمير، اللذين يتطابقان معه في الجنس، لا في العدد. وتطابق الزُمرة/ الصنيفية سمة 'مجَامِع' أو 'زُمرة'، وليس سمة التأنيث. والسمة مُؤولة على أساس أنها خاصية فرادية، أو جماعة فردية. 'ناس' لها سمة زُمرة مُؤولة، وسمة زُمرة الموجودة على الفعل غير مُؤولة. وواضح أن 'ناس' ليست مُؤونة، بل إنها تظهر مع تطابق مُذكر مفرد، و'ناس' ليست مفرداً من حيث الدلالة، كما يظهر في التراكيب المعاوقة:

(28) أ. يصلّي الناس لربهم.

ب. يصلّي الناس بعضهم مع بعض.

ويظهر بوضوح أن 'ناس' لا يمكن أن تكون مُؤنة بالنظر إلى التعارض التالي:

(29) أ. الناس يصلّون لربهم.

ب. \*الناس يصلّين لربهن.

وعليه، تكون 'ناس' جمعاً (مُذكرأ) في كل الأحوال. إلا أن تمظهرات الجمع تكون مزّة في شكل زُمرة، ومزّة أخرى في شكل مجموع.

## 2. العكائسيّة

أطلقنا لفظ عكائسيّة على reciprocal نظراً لعدم صلاحية ألفاظ أخرى مستعملة مثل منعكس أو معكوس، وهي تقابل reflexive. وفي التراكيب العكائسيّة، هناك تمظهرات للجمع متعددة. العكائسيّة تتطلّب تناهياً التّحمل symmetric predication، وكذلك سابقاً جمّعاً، يمكن أن يكون متقطعاً. والعكائسيّة تبرز في مستويات مختلفة: (أ) مُعَجَّمَيَّة/أساس، (ب) مُركَّباتٌ صَرْفِيَّة، (ج) تركيبيّة، بحسب دلالتها وتركيبها/صرفها. العكائسيّة المُعَجَّمَيَّة توجد في الإنگليزية بصفة متوجّة، ولكنها نادرة (أو غير موجودة) في العربية. العبارات أو الضمانات العكائسيّة تُستعمل بصفة غير مقيدة مع التّحمل البسيطة لتكوين العكائسيّة التركيبية. وتمنع العكائسيّة الصرفية ورود الضمانات أو العبارات العكائسيّة، على الأقل في موقع الموضوعات. وتباين العبارات العكائسيّة بحسب كونها موضوعات، أو فضلات معينة، أو نعوناً. ويلعب تطابق الجمع في الأفعال دوراً في تأويل العكائسيّة. إلا أن العبارات العكائسيّة لا تتطلّب دائماً سابقاً جمّعاً في دلالته وتركيبه على السواء. فقواعد التراكيب العكائسيّة جمّوع دلاليّة، ولكن تركيبها قد يكون أو لا يكون جمّعاً.

### 1.2. الأحداث المتناظرة

التحمل المتناظر طراز تمثيل العكائسيّة. يكون التّحمل الثاني المحلات متناظراً إذا كان تبادل المحلات فيه يحافظ على قيمة الصدق. وهكذا فإن من لقي ص متناظر، ولكن من رأى من ليس كذلك، وإن كان تركيب العكائسيّة ممكناً مع أي من التّحملين:

- (30) أ. لقي الأولاد بعضهم بعضاً.
- ب. رأى الأولاد بعضهم بعضاً.

فياعتبار أنه لا يوجد حدث يلقى فيه زيد عمراً، دون أن يكون عمرو قد لقي زيداً أيضاً في نفس الحدث، يمكن الحديث عن خُمُول ملزمة للتناظر. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم irreducibly symmetric الذي يتحدث عنه ديميترياديس (2008) Dimitriadis، والذي يمكن صياغته كالتالي:

(31) يكون حمل ح ملزماً للانتظار إذا  
أ. ح يدل على علاقة ثنائية،

ب. موضوعاً ح لهما تشارك مماثلة فيحدث الذي يصفه ح.  
وعليه، فإن العكائية تصدق على عناصر من مجموعة ح إذا كانت العلاقة  
التالية قائمة (انظر كذلك بورينج (Boring 2007)):

(32) أ. أَعْبُ → بِعَأْ

ب. س ≠ ص

(أ و ب عناصر في ج؛ من وص مُتغِّيرات؛ ج مجموعة فرعية في مجال  
الذوات ذ. → يدل على صدق العلاقة في الاتجاهين، و ≠ يعني أن من مختلف  
عن ص).

لقد وضع كونيج وكوكوتاني (Konig & Kokutani (2006) لائحة للحمول  
المتاظرة العكائية في الإنكليزية ذكر بعضها في (33) وأذكر مقابلات لها في (34):

meet, differ, agree with, argue with, make love to, marry, dance with, (33)  
adjoin, fight with, date, resemble, join, compete with, speak with,  
separate y from z, etc.

(34) لقي (التقى ب)، اختلف عن، اتفق مع، نكح، متزوج، رقص مع، لحق  
ب، نازع/تنازع، شابه/تشابه، تحدث إلى، فصل عن، إلخ.

ويمكن كذلك النظر إلى الأفعال في (35) على أساس أنها نماذج من الحمول  
المتاظرة، لأنها مستعملة عموماً في أوضاع متظاهرة، وإن كان استعمالها الأول  
يدل على ضرب من الانتظار في القوة، والمرaqueة، والمبادرة، إلخ:

kiss, embrace, divorce, greet, hug, split up with, share y with z, (35)  
collide with, etc.

ومقابلات هذه الحمول العربية هي الآتية:

(36) قيل، عانق/تعانق، طلق، هنأ، تقاسم/قاسم، شاطر، بادل/تبادل،  
اشترك في، اختعلط، شافه/تشافه، خاصم/تخاصم، تباري، فاخر/تفاخر،  
تباحث.

ما يثير الانتباه حين نريد أن نضع مقابلات عربية للحُمُول الإنكليزية هو أنه لا وجود لحُمول أساسية تدلُّ على فعل عكائسي. فـ *hug*, *meet*, *resemble* ليس لها جذور مجردة تمثل خُلُولاً عكائية. والمواد المستعملة مشتقة، بالإضافة صُرُفية عكائية إلى الجذور، كما تمثل ذلك التراكيب التالية:

(37) التقى الولدان.

(38) تعانق الفائزون.

(39) تشابهت الحلول.

فالعكائية تدلُّ عليها غالباً صيغة ‘‘تفاعل’’، وكذلك صيغة ‘‘افتعل’’. والصيغتان معاً تدخل فيما لاصفة التاء، كسابقة prefix في الصيغة الأولى، وواسطة infix في الصيغة الثانية، لتدلُّ على الانعكاس reflexivity، أو العكائية reciprocity. وفي صيغة ‘‘تفاعل’’، يبدو التعبير عن العكائية اثلاقياً، يتألف من تعدد المحدث (الذى تدلُّ عليه الحركة الممدودة)، ومن التاء التي تدلُّ على الانعكاس. وفي كل الحالات، لا بدّ من إضافة صُرُفية التاء للدلالة على العكائية، علماً بأن التاء مُلتبسة بين الانعكاس والعكائية، ومضاد السبيبي anti-causative، إلخ (انظر الفاسي 1986، 1987، و2003).

لاحظ أن العكائية ليست منحصرة في الأفعال، بل تُعبر عنها الصفات والأسماء كذلك، كما في اللائحة التالية:

(40) شبيه بـ، مختلف عنـ، موازيـ، مماثلـ، متكافئـ معـ، مُحاذاـ لـ، مرتبطـ بـ، قريبـ لـ، صديقـ لـ، ضدـ لـ، صورةـ معكوسةـ لـ، مقابلـ لـ، إلخ.

## 2.2. العكائس الصرافية

تفرز العكائس التي تلتتصق بالفعل صُرُفياً، والتي منسّمها بالعكائس الصرافية، خصائص متعددة، قد تلتقط أو تختلف مع خصائص عكائس من طبيعة أخرى، كما سنبيّن. إحدى هذه الخصائص أن قاعل الفعل العكائي يجب أن يكون جمعاً، فيكون مُركباً خديباً جمعاً، كما في (41)، أو مركباً عطفياً لمرجعيات حدّية مفردة، كما في (42):

(41) تخاصم الرجال.

(42) تخاصم زيد وعمرو.

ولا يمكن أن يكون فاعل هذا الفعل مفرداً:

(43) \* تخاصم زيد.

إلا أن تركيب المعنية، يمكن من تحويل مركب فردي مفرد إلى متعدد:

(44) تخاصم زيد مع زيد.

والواقع أن الفاعل هنا يمكن أن يصبح مكوناً متقطعاً أو منفصلاً discontinuous يُفرَّق المركب المرفوع بمركب المعنية. وسأعود إلى خصائص هذا التركيب في الفقرة 3.3.

مع العكيسة الصِّرفية، يتحول الفعل إلى لازم (يلزِم)، وعليه، فإن التركيب لا يقبل العبارة العكاسية التي تحمل إعراب النصب. فارن بين (45) و(46):

(45) \* تخاصم الرجال بعضهم بعضاً.

(46) خاصم الرجال بعضهم بعضاً.

فالعبارة العكاسية المنصوبة ليست مقبولة مع العكيسة الصِّرفية. ولكن هذه العبارة يمكن أن تردد في صيغ أخرى لا تتنافي وتلزيم الفعل، كما في (47)، مثلاً:

(47) تخاصم الرجال بعضهم مع بعض.

في هذا التركيب، يمكن اعتبار العبارة العكاسية قريباً من النعت للفاعل، وليس موضوعاً للفعل.

لاحظ أن التركيب العكاسي في (46) يستعمل صيغة "فاعل"، وهي صيغة ليست عكاسية بالضرورة، وإن كانت تدل في بعض الحالات على ضرب من التفاعل أو المشاركة، بين الفاعل والمفعول، في تنفيذ العمل الذي يدل عليه الفعل. وهذا ضرب من العكاسية. وهذا النوع من التفاعل أو المشاركة قد يؤدي إلى منافسة في القيام بالعمل، وهو ما يُسميه النحاة القدامى بالمعاالية، التي يتضمنها بصفة جلية في الأمثلة التالية:

(48) أ. راقبه.

ب. مازحه.

ج. شائمه.

د. ماشاءه.

ورغم أن الحركة الممدودة الموجودة في هذه الصيغة ليس لها هذا التأويل دائمًا (بل هي متعددة المعنى)، فإن من المعقول أن نفترض أن تأويلاها في الحالات التي تهمّنا مردّه إلى أن الحدث يقوم به مُنْفَذ جمع مُوازِع، ينجذب العمل بالموازعة أو المجامدة. هذا المُنْفَذ يتوزّع في موقعين موضوعين، كفاعل وكمفعول، ومن هنا التعدي. لنفترض إذن أن [٢١]، أي الفتحة الطويلة، في صيغة الفعل تدلّ على جمع (مُوازِع). فزيد وعمرو في (42) يمكن اعتبارهما عنصرين في مجموعة الفاعل (وهي مجموعة غير ذري). إلا أن الدور/المجموعة set role قد يكون مُوزّعاً على موقعي الفاعل والمفعول، لأشباع متطلبات الرفع والنصب من جهة، ولتأكيد التأويل الموازع، كما في (46).

وإذا انتقلنا إلى صيغة "تفاعل"، التي تدخلها لاصقة التاء، علاوة على الجمع المستخلص من الحركة الطويلة، فإن هناك ما يفيد بأن العكاشية قد تكون اتلافية، بالنظر إلى الصرف. فهي تؤلّف بين صرفيّة الجمع (أو المُوازعة) وصرفيّة الانعكاس أو العكاشية (أو التناظر). وهذا ييدو صحيحاً حينما ننظر إلى التراكيب التالية:

(49) أ. تراقص الرجال.

ب. تماشيا.

ج. تمازحا.

د. تناطحا.

ومن الواضح أن التباين المنصوص عليه في (32) ضروري للتمييز بين تأويل الانعكاس وتأويل العكاشية.

ولتوسيع التحليل، يمكن اعتبار المكونين الصرفيّين المذكورين أعلاه مؤلّفين كما يلي. هناك مُوزّع distributor هو جمع الحدث (الذي تدلّ عليه الحركة الطويلة)، وهناك عكاشي reciprocator (كما في العبارة "بعض بعضاً")، وهو لاصقة التاء، في قولنا:

(50) تخاصم المُدرب واللاعب.

فولر (2007) تحلل تأليفية العكائسية في لغة الكيشوا Quechua في اتجاه مماثل:

hayt'a - na-ku - n-ku (51)

تدفـ جمعـ منعكسـ 3ـ جمع

تدفـ بعضهم بعضاً.

### 3.3. الانفصال والمشاركة

بيئن ديمتراديس (2008) أن مركب المعيبة أو المركب المتفصل discontinuous لا يرد إلا مع الخُمول ذات التناظر الملائم. هذا المركب المتفصل الذي يظهر في التركيب (44) أعلاه، يمكن معارضته بمركب المعيبة الذي يرد بصفة شبه حُرة، كما في (52):

(52) أكلت مع زيد.

وهناك فُروق هامة بين مركب المعيبة والمركب المتفصل. فال الأول يمكن الاستغناء عنه أو حذفه، ولا يمكن ذلك مع المركب المتفصل. ثم إن مركب المعيبة ملحق تركيبياً، ولكن المركب المتفصل أقرب إلى وضع الموضوع، بحيث إن مشاركته في الحدث تماثل مشاركة الفاعل الترکيبي. ولن أدخل في تفاصيل خصائص المركب المتفصل هنا، وإن كان دوره في المساهمة في قيام جمع العبارة العكائسية واضح. (انظر سيلوني (2008) Siloni عن بعض خصائصه في العبرية).

### 4.2. العكائس الترکيبيّة

تُفرز العكائس الترکيبيّة خصائص تجعلها تتميّز عن العكائس الصرافية والعكائس المُعجميّة في نفس الوقت. بخلاف هذه الأخيرة، (أ) يكون الحدث في العكائس الترکيبيّة لامتناظراً، (ب) لا يكون المركب المتفصل فاعلاً لها، (ج) عبارتها العكائسية تكون في موقع موضوع. وعلاوة على هذا، فإن (د) التركيب العكائسي الذي ترد فيه هذه العكائس مُتعدّ ضرورة، (هـ) فاعله يجب أن يكون جمعاً، (و) ليس هناك وسم للعكائسية في الفعل، بل إن العكائسية موسومة في

الموضوعات. وأخيراً، فإن (ز) العدد في الفعل يجب أن يكون جمعاً في بعض الحالات. ساقترح تحليلاً مبسطاً لـ**العكائسيّة التركيبية**، مُشتملأً جزئياً تحليل هايم، لاسنيك، وماي (1991) **Heim & Lasnik & May**، وسأعارض هذا التحليل بتحليل العكائسيّة الصرفية.

لتقارن أولاً بين العكائسيّة التركيبية الموجودة في (53) والـ**العكائسيّة الصرفية** في (54):

(53) خاصم الرجال كلُّ الآخر.

(54) أ. تخاصم الرجال.

ب. تناطح الكيشان.

ففي العكائسيّة التركيبية، نجد الفاعل جمعاً، والفعل مفرداً، والعبارة العكائسيّة تحمل إعرابين متباينين، الرفع والنصب. وفي النحو التقليدي يُعدُّ العنصر الأول للعبارة العكائسيّة بـ**دلالة/نعتاً** (للفاعل)، بينما العنصر الثاني يُعتبر مفعولاً. لتبين هذا المنظور، المعتمد على التفريق بين النعت والموضوع في العبارة العكائسيّة. ومجاراة لهايم، لاسنيك، وماي، اعتير النعت هو المُوزع، والموضوع هو العاكس أو العكائيسي. وأما المركب العددي الفاعل، وهو جمع، فهو يمثل السابق الزموري/الجماعي (الذي يلحق به الموزع كنعت). وأخيراً، فإن الفعل، وهو جمع مُعجميناً أو صرفياً، لا يلعب دوراً يذكر في التعبير عن العكائسيّة. وهذا يرصده التمثيل المبسط التالي:

(55) م ز / م ف م [خاصم] الرجال [كل] [الأخر]  
 زمرة نوع عاكس

ففي تركيب من هذا النوع، يكون الفعل لامتناطراً. لتنظر في جملة مثل (56):

(56) خاصم زيد عمراً ثلاث مرات.

قد يكون زيد خاصم عمراً، ولكن عمراً لم يخاصم زيداً، بالضرورة. إلا أن الفعل في (54) يجب أن يكون متناطراً. وهو ليس كذلك في (56). ففي (56)، يمكن أن يختلف عدد أحداث الخصم من 3 (متناطرة) إلى 6 (لامتناطرة)، كلُّ منها

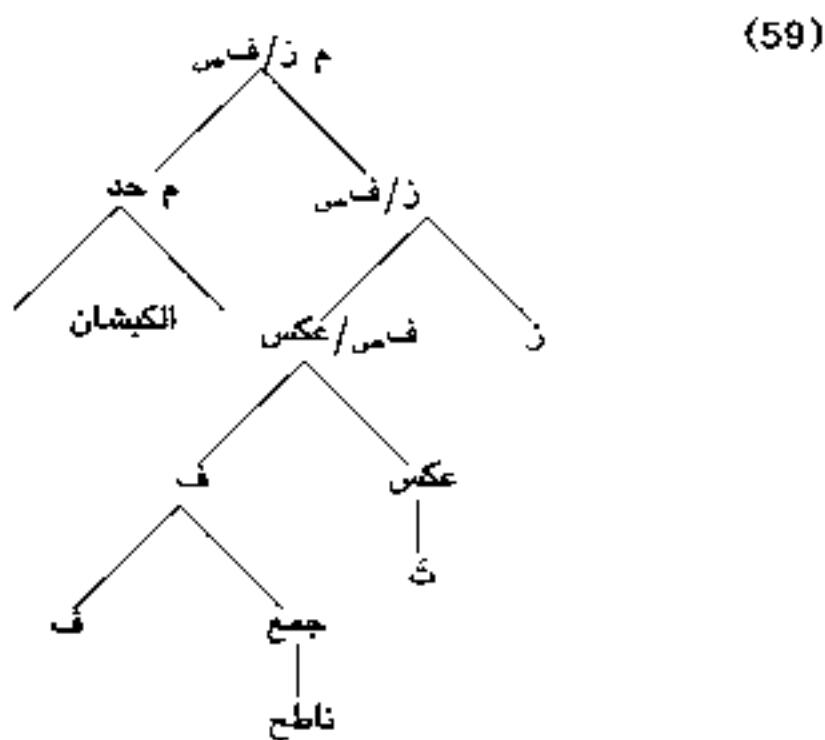
ينجزه كُلُّ مشارِكٍ على حدة. إلا أن التأويل محدود في 3 أحداث متَّاظرة عندما يتعلّق الأمر بالعكائسيَّة الضَّرفيَّة<sup>(5)</sup>:

(57) تخاصم زيد وعمرو ثلَاث مرات.

ويختلف هذا، فإن الحدث لا متَّاظرٌ في (53). وتبعاً لذلك، فإن الفعل لا يقبل التوارد مع مُركب المعيَّنة أو المُركب المنفصل. قارن (53) بـ(58):

(58) \*خاخص الرجال الواحد مع الآخر.

وكما بيَّنا آنفًا، فإن المُركب المنفصل لا يتلاءم إلا مع الْحَمُول ذات المتَّاظر الملازم. وقد افترَّحَت بُنيَّة (55) لرصد هذه الخصائص في العكائسيَّة التركيبية. لنفترض الآن أن بُنيَّة العكائسيَّة الضَّرفيَّة هي كما يلي:



هذه بُنيَّة التركيب (54ب). وفي هذه البُنيَّة يعمل الجمع (المُمثَّل بالحركة الطويلة) بمُلحق/نعت للمُركب الفعلي (الصغير)، وهو الموزع، وتكون اللاصقة [ت-] رأساً يلعب دور العاكس/العكائيَّي، وفضله م فص. ويكونحدث المعكوس هو الوارد في عدَّ عدد المرات التي يقع فيه الحدث. والحدث "زمزة" أو "مجمَع"

(5) انظر: سيلوني (2008) عن تاببات معايير في العبرية.

(له مُنْفَذٌ رُّمْرَةً / مُجَمِّعٌ). وأما في (56)، فإن الحدث مُوازع بالنسبة للدوزين، أو مُجَامِعٌ، بحسب التأويل.

ومن المثير أن المقابل العربي للفعل الإنجليزي *meet* يأخذ صيغًا متعددة، قد تبدو متراافة في المعاجم التقليدية، ولكنها ليست كذلك. ومن الممكن أن تكون كل هذه الصيغ متناظرة، مما يجعلها مثيلات لبعضها بعضاً، على الأقل ظاهرياً. إلا أن لففي والتقي ولافق وتلافق متباعدة حين نأخذ بعين النظر خصائصها الصرفية/ الدلالية. التقي وتلافق وحدهما متناظران فعلاً (بحكم معنى اللاصقة الناء)، ولافق وتلافق وحدهما يشتركان في تأويلهما كأفعال مجموعية (بالنظر إلى الحركة الطويلة).

### 3. خلاصة وخاتمة

في هذا الفصل، قدمت تحليلات تفصيلية لعدد من تمظهرات الجمع في الأفعال، وكذلك تأويلاته المتباعدة. وهذا التأويل مدین للتركيب أساساً. فالجمع في الأفعال، على غرار وروده في الأسماء، يرد في مستويات وتشجيرات مختلفة. وهو مُؤَوَّلٌ في الجذر، أو هو مُؤَوَّلٌ في الصرف (عبر الحركة الطويلة مثلاً). وفي هذه الحالات، يكون تأويله داخلياً، أي أنه يُؤَوَّلٌ في ارتباط بالحدث أو الفعل. وقد يكون الجمع في المركب الفعلي أو الزمني غير مُؤَوَّلٌ، أو هو علامة تطابق شكلية غير مُؤَوَّلة. إلا أن الجمع الموجود على المركب الفعلي في بنى فاف مف، مقارنة مع فاف مف، يبدو مُؤَوَّلاً كذلك. ثم إن التناظر في الأحداث العكائية يبدو مرتبطاً بتأويل سمة الجمع في المركب الفعلي، كما أوضحت.

## الفصل الرابع

### الكل والجزء في الأشياء والأحداث<sup>(1)</sup>

تشغل اللغويون والفلسفه والمناطقه بأسماء الأشياء والأحداث، وتحديد خصائصها وتصنيفها (أو تصنیفاتها)، والعلاقه القائمه بين هذه الأصناف. ستطرّق هنا أولاً إلى تصنیفات الأسماء التي تسمی الأشياء (وقدّما جاء في الفاسي (2003)، و(2004))، ثم بعد ذلك إلى تصنیفات الأحداث/الأفعال، بتوافق دقيق مع الأسماء/الأشياء. ونعرض جوانب من عناصر التفكير في هذه التصنیفات الأنطولوجية/المنطقية واللغوية، ودور المنطقي/الفلسفي فيها مقارنة مع اللغوي/التجريبي. أسماء التصنیف عند المناطقة واللغويين مبنی على ثنائية الكتلة والمعدود count/mass، وخصائص الموازعة distributivity والمراکمة cumulativity التي اقترحها المناطقة لتحديد علاقه الكل whole بالجزء part. إلا أن التصنیف الثاني فاصل تصورياً وتجريبياً، كما نبيّن، وينبغي أن يعوض بتصنیف زیاعیٰ، مبنی على سنتین: الذریة atomicity والفرادیة singularity. وموازاةً مع هذا، يجب أن نجد تحديداً جديدة للموازعة والمراکمة، تتجاوز مشاكل تحديدات المناطقة، ويدعمها التحلیل اللغوي. وسنبيّن أن الصنایف المفترحة تتوافق في الأشياء

(1) قدمت صيغ من هذا البحث في إطار ندوة «المنطق واللسان» التي نظمتها «المدرسة العليا للأساتذة» بمكناس في نيسان/أبريل 2005، وكذلك من خلال العرض الذي ألقى أمام «جمعية اللسانيات» بالمغرب في حزيران/يونيو 2005. نشكر الأستاذ محمد أمين على الخصوص، وكذلك الحضور الكريم في هذين اللقاءين، الذي أثرى بمحاضاته ما جاء في هذا النص. وهناك صيغة لهذا البحث بالعربية مشتركة مع الدكتورة نادية العمري، والصيغة هنا مراجعةً ومعدلةً بعض الشيء.

والأحداث، مركزتين على مقولتي الصنفية classifier والعدد number، من جهة، والأوجية telicity والتام perfectivity من جهة أخرى. ثم نطبق هذا النظام على استفاق المصادر واسم المرأة وجمع التكثير، وتتحقق ما يتيحه النظام من تنبؤات بالنسبة لصورها دلالاتها. وبصفة عامة، سيرز أن التعاون بين اللغويين والمناطقة ضروري، لأن كلاً يقيد الآخر. فتحديد المفاهيم وصورتها أمر ضروري، ولكن تجريبية التحديدات أمر ضروري كذلك، لقيام منطق طبيعي، أو دالة طبيعية مصورة بما يكفي، تدعمها وقائع النحو والتوع الفعلي في اللغات.

### I. مجال الأسماء

في الفاسي الفهري (2003) و(2004) أن العبارات الاسمية تفرّز أربع طبقات تركيبية/دلالية عوض اثنين: الفردية individual، أو ما يسمى اسم الوحدة عند القدماء، والتوع kind، والجماع/الزمرة group، الذي يسمى اسم الجمع عند القدماء، والكتلة (mass). هذه الطبقات عولجت في الفصلين الأول والثاني بتفصيل. وتعيد هنا التذكير بأمثلة لها من (1) إلى (4) بالنسبة للعربية، وفي (5) بالنسبة للإنكليزية:

- (1) اشتريت ورقاً. (نوع)
- (2) مرقّت ورقة. (فرد)
- (3) لقيت فريقاً. (جماع/زمرة)
- (4) تناولت خلأ. (كتلة)
- I ate potatoes (5)

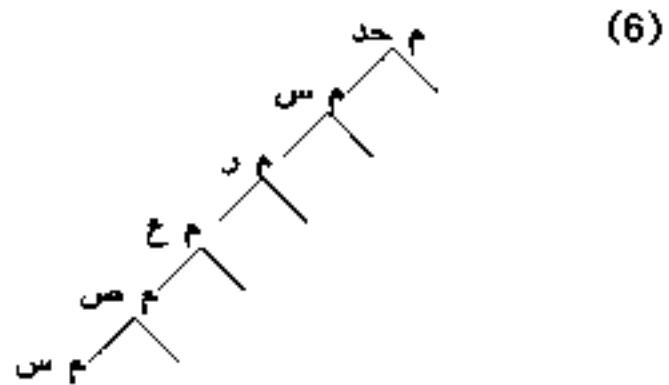
ب)

I joined a team (ج)

I like honey (د)

هذا النظام الرباعي مخالف للنظام الثنائي المعهود في الأدبيات الغربية، الذي يعتمد التفريق بين ما هو محدودٌ وما هو كتلة، أو غير محدود. ويوجد ما يكفي من الانتقادات لهذا النظام في المرجعين المذكورين سابقاً، وكذلك في الفاسي وفيني Fassi & Vinet (2004). وستعود إلى بعض هذه الانتقادات لاحقاً.

يفترح الفاسي (ن.م.) أن المركبات الاسمية الأربعية يعلوها إسقاط للصنفية classifier، وهي مقوله تحدّد صنف الاسم أو طبقته، ويعملو الصنفية العدد number، الذي يوجد ضمن هندسة تراثية تفترض أنها كالتالي:



(م حد = مركب خذلي، م ر = مركب رقمي، م سو = مركب صوري، م عد = مركب عددي، م ص = مركب صنفي، م س = مركب اسمي).

وقد افترحنا في الفصول السابقة أن يتكلّل نظام السمات بتصنيف مبني على توصيف الكل والجزء، باعتبار الواحد منها لا يتجزأ، أي له حوزية integrity، أو هو قابل للتجزئي، أو غير حوزي.

### 1.1. نظام سمات ميرولوجي mereology

أسلفنا أن النظام التصنيفي قائم على سمتين، هما سمتا الذريّة من جهة، والفرادية من جهة أخرى. فالسمة الأولى تصف حوزة الكل، بمعنى أنه غير قابل للتجزيء، والثانية تصف حوزة الجزء. وهكذا يتم التصنيف البيجي (نسبة إلى السمة) كما في (7):

(7) أ) فرادة = [+ ذرة، + فرادة] (ورقة)

ب) نوع = [Ø ذرة، + فرادة] (ورق)

ج) جماع = [+ ذرة، - فرادة] (فريق)

د) كتلة = [- ذرة، - فرادة] (خل)

وقد أسلفنا أنه يمكن الاستدلال على أن النظام الثنائي التقليدي (معدود/كتلة) غير ملائم. فالنوع 'ورق' في (1) مثلاً يتصرّف تصرّف المفرد، وإن كان مقابلة في

الإنجليزية جمعاً (انظر (5أ)). وهو يدلُّ على عدد غير محدود من 'الورق'، قد يكون ورقة واحدة، أو ورقتين، أو أكثر. وأما 'ورقة' في (2)، المُشتملة بعاء 'الوحدة' من 'ورق'، فتأويلها محدود في الوحدة من الورق، التي هي واحدة في هذا السياق. وبعبارة، فإن المركب الاسمي في (2) ذري ومترن بعددية أحادية، خلافاً للمركب في (1). إلا أن التأويل في الحالتين يستلزم حوزية الوحدة المدلول عليها، أي أنها غير قابلة للتجزيء، رغم أن العددية الرقمية cardinality في الحالة الثانية محددة في 1، وهي غير محددة في الحالة الأولى، في غياب الذريّة، مما يجعل استعمال العدد ممكناً مع اسم الوحدة الفردة، وغير ممكن مع الجنس:

- (8) اشتريت ثلاثة ورقات.  
 (9) \*اشتريت ثلاثة (ة) ورق.

وأما اسم الكتلة، كما في (4)، فإن أجزاءه ليست حوزية، بل يمكن دائماً تجزيئها. فكل جزء للخل خل. وبينس الكيفية، فإن مراكمه أجزاء الكتلة لا تتمكن من تكوين وحدة تامة. ولذلك، فإن الكتلة ليست ذرية ولا فرادية، وليس في دلالتها عددية محددة أو وحدات حوزية. وأما اسم الجماع، الذي يسميه القدماء اسم الجمع، فإن دلالته في (3) لها عددية رقمية هي 1، ومن ثم يمكن جمعه، وتعداده. ودلالة الداخلية تستلزم وجود أجزاء له. إلا أن هذه الأجزاء لا يمكن تسميتها باستعمال نفس الاسم. وهكذا يمكن الحديث عن 'أعضاء الفريق'، ولكن عضواً واحداً من الفريق لا يمكن إطلاق اسم 'فريق' عليه (قارن مع 'الخل'). فالفريق لا يمكن تجزيئه إلى ما يسميه الفاسي (2003) بالأجزاء الاسمية N-parts، أي الأجزاء التي لا يمكن إطلاق الاسم للدلالة عليها. هذا النظام يعتمد على مفاهيم جديدة للموازعة (أو التقسيم و/أو التجزيء) والمراكمه. وكلتا هاتين العلقتين وظفهما المناطقة/الفلاسفة في تحديد خصائص الكتلة.

## 2.1. خصائص الكتلة

مفهوم الموازعة distributivity خُدد عند تشينغ (Cheng 1973) كما يلي:

- (10) كل جزء من شيء كتلة  $\lambda$  هو نفسه  $\lambda$ .

وافتراض كيون (1960) Quine أن أسماء الكتل مثل 'ماء' water و 'أثاث' furniture تكون سماتها الدلالية المميزة هي أن تحيل تراكمياً: فـأي جمع للأجزاء التي تُسمى 'ماء' هو نفسه 'ماء'.

إلا أن هذه التحديدات لا تأخذ بعين الاعتبار العلائق اللغوية بين التسميات. وهكذا يمكن الاعتراض على تحديد Cheng أن 'رجل الكرسي' ليست جزءاً من الأثاث، وإن كان الكرسي كذلك. ويمكن الاعتراض على تحديد Quine أن 'قطيع' أو herd يدخل في هذا التعريف، مع أنه معدود، فإذا جمعت قطيعاً وقطيعاً فقد يصبح قطيعاً واحداً. ولهذه الأسباب، لجأ الفاسي (2003) و(2004) إلى توظيف 'الاسمية' (ممثلة بـ 'س') في التحديدات. وتعيد هنا تعريف هذين المفهومين (انظر: الفصل الأول كذلك):

#### (11) المُوازنة

تحيل الاسم وزاعياً إذا انتطبق على أي جزء س ينطبق عليه.

#### (12) التراكمة

تحيل الاسم رُكاماً إذا

-كان عند انتطاقه على كلٍّ من جُزأين من، ينطبق أيضاً على الجزئين س معاً<sup>(2)</sup>.

وتتجدر الإشارة إلى أنه يمكن جمع اسم الوحدة واسم النوع على السواء، كما في:

(13) أكلت تمرات.

(14) أكلت تموراً.

(2) معروف عند المناطقة أن الأجزاء 'المناسبة' (proper parts) لها خصائص حُسْرية أهمها:

أ. اللامعكروسيّة irreflexivity: ليس هناك جزء س بحيث من جزء ( المناسب) لـ من.

ب. اللاتناطر antisymmetry: إذا كان س جزءاً من ص، فإن ص ليس جزءاً من س.

ج. التعدية transitivity: إذا كان س جزءاً من ص، وص جزءاً من ز، فإن س جزء من ز.

انظر مثلاً سيمونس (1987). Simmons

إلا أن التأويل ليس واحداً. فالجمع في (13) جمع 'ذُرَّاتٌ'، بينما هو في (14) جمع 'أصنافٌ'، أو جمع 'كثرةٌ'. (انظر الفاسي 2003 والفصل الأول). وكما أسلفنا، فإن جمع النوع لا يمكن أن تكون له رقمية. ثم إن إدخال العدد على جمع النوع يُؤُولُ على عد الأصناف، لا على عد الوحدات:

(15) ثلاثة تمور.

فهذه المُرُوفُ تبيّن الحاجة إلى فصل الذريّة عن الفُرادِيَّة. ويزيد هذا ما يحدث في الصينية. ففي هذه اللغة، هناك فرق أيضاً بين النوع ووحدة النوع. فالنوع يدل على فُرادِيَّة قد تُؤُولُ على المفرد أو غير المفرد، ولكنها ليست ذريّة، كما في (16):

wǒ kànjiàn gǒu le (16)

جهة كلب رأى أنا

رأيت كلباً/ كلاباً/ الكلب / الكلاب.

إلا أن الوحدة تحتاج إلى إدخال صنيفة عليها كما في (17):

wǒ kànjiàn yí zhī gǒu (17)

كلب صنيفة واحد رأى أنا

رأيت كلباً.

ولا يمكن عد النوع بدون هذه الصنيفة، كما في التقابل التالي:

wǒ kànjiàn sān zhī gǒu (أ) (18)

كلب صنيفة ثلاثة رأى أنا

رأيت ثلاثة كلاب.

و(ب) wǒ kànjiàn sān gǒu \*

كلب ثلاثة رأى أنا

(بدون صنيفة).

ونفس هذا يحدث مع بعض الأسوار، التي تحتاج إلى صنيفة ذريّة:

(19) ji ge pingguo أ)

تفاح صنفه بضع

بضع تفاحات.

mei ge ren ب)

رجل صنفه كل

كل رجل.

وفي العاقبة المغربية، تُستعمل الصنفية في بناء وحدة النوع، كما تُستعمل الصنفية أحياناً لبناء الكُتلة من النوع:

(20) تفاح → تفاحة

(21) بقر → بقرى، (بقر → بقري "لحم البقر")

وفي المازجية (البربرية)، تُوظف الصنفية (التي تُشبه تاء التأييث) لاشتقاق الوحدة كما في الأمثلة التالية:

(22) أ) تبي 'نمر' → تبيت 'نمرة'

ب) أزرو 'حجر' → أزرت 'حرة'

ج) تفاح → تفاحت 'تفاحة'

وهناك روايات متعددة لروز ذرية الجمّاع والفرزة، وأبرزها عدديتها، وجمعيتها:

(23) أ) لقيت ثلات فرق.

ب) لقيت فرقاً.

ويتميز الجمّاع عن الفرزة بكونه يُفرز تمظُّرات تدلُّ على أنه ضربٌ من الجمع، بخلاف الفرزة. ومن ذلك العائدية العكائية (reciprocal anaphora)، التي لا تأتي إلا من الجمع:

(24) الفريق (\*الرجل) انتقد بعضه بعضاً.

ومن ذلك استعمال التطابق الجمعي:

(25) الناس يقولون هذا.

ومن ذلك الدلالة الضمنية على عدد من الفرادى:

(26) الفريق هو أحمد ومحمد.

(27) الفريق يتالّف من أعضاء.

ويستعمل السور ‘بعض’ كذلك للدلالة على الفرادى:

(28) الفريق اجتمع بجموعة أعضاء منه.

والنوع، خلافاً للجماع والفردة، ليس ذرّياً، ولا يمكن جمعه أو تعداده مثل الجماع والفردة. ومع ذلك، يمكن أن يدلّ على أجزاء فرادية:

(29) الورق وزَعَتْ منه بضع ورقات.

وهذا يخالف سلوك الكتلة، كما يتبيّن من تأويل المثال التالي:

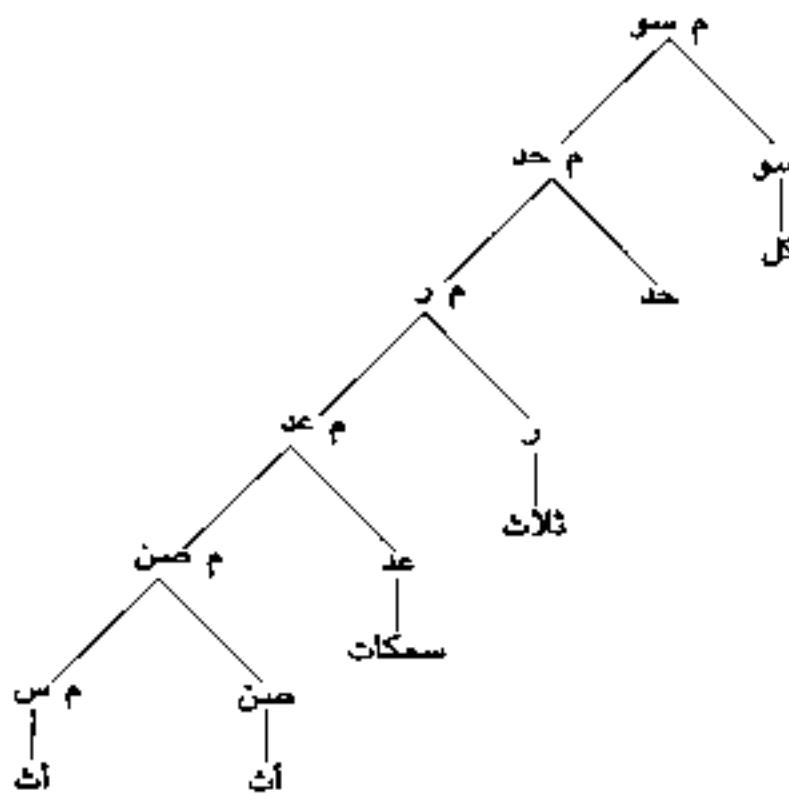
(30) الزيت بجموعة زيوت منه فاسدة.

فالتأويل هنا لا يمكن أن يدلّ على الوحدات، بل على الأنواع أو الأصناف فقط.

### 3.1. تفاعل الصنفية مع العدد

يتبيّن أنّ نظام السمات رباعيٌ ذو بعدين. يُنْعَدُ يتعلّق بالكل/الجزء ‘الخارجي’، ويُنْعَدُ يتعلّق بالجزء/أو الكل ‘الداخلي’. ويتعلّق الأمر الآن بالنظر في كيفية تفاعل هذه الذريّة الداخليّة والخارجيّة، أو المحوريّة، مع العدد، الذي يمثل في تصوّرنا إسقاطاً أعلى من الصنفية، وإن كان يوظّف أيضاً الذريّة. وهناك ما يوحّي بأنّ ذرّية العدد لا تؤثّر على ذرّية الصنفية، أو بعبارة أخرى: إن العدد محافظ على قيمة ذرّية الصنفية (انظر الفاسي (2003)). وهذا ما مثّلنا له في (13) و(14)، حيث التأويل مغاير. وإذا صُحّ هذا، فإنّ الذريّة تفعّل في مستويات مختلفة من الشجرة، خلافاً لما ذهبت إليه بورر (2005) Borer، حين زعمت أنّ الجمع والوحدة تمظّهرات بديلة لإسقاط الصنفية. وكما في الفاسي (2003)، فإنّ الذريّة تفعّل في الإسقاطات المختلفة، ضمن التركيبة الشجرية التالية:

(31)



(م سو = مُركب سوري؛ م حذ = مُركب حذي؛ م د = مُركب رقمي؛  
 م عذ = مُركب عددي؛ م صن = مُركب صنيفي؛ م س = مُركب اسمي،  
 أث = أثر النقل. فهذا مثال 'كل ثلات سمك' حين يكون حذ معلوماً بأداة  
 التعريف).

## 2. مجال الأحداث والأفعال

لستّجه الآن إلى مجال الأحداث والأفعال. لقد اقترح فندرل Vendler (1967) أن تصنّف الْحَمْول الدائمة على الأوضاع إلى أربع طبقات هي: الاتمامات accomplishments، والإنجازات achievements، والأنشطة activities، والحالات states. وتوالت الدراسات لتحليل هذا الاقتراح وتحديد الروائز التي تحديد الاتمام إلى هذه الطبيعة أو تلك. هذا التصنيف الرباعي يمكن التمثيل له بالأمثلة التالية:

(32) وجد الرجلُ الحلَّ.

(33) أكل الرجلُ تفاحَةً.

(34) جرى الولد.

(35) عرف الرجلُ الجوابَ.

ويقابل هذه الأمثلة في الفرنسية، مثلاً، ما يلي:

Jean a trouvé une pièce (36)

Jean a mangé une pomme (37)

Jean court (38)

Jean connaît la réponse (39)

ويمكن اعتماد سماتي الذريّة والفراديّة كذلك في ربط العلاقة بين هذه الطبقات ووسماها، كما في (40):

(40) أ) إتمام: [+ذرّة، +فرادة]

ب) إنجاز: [+ذرّة، -فرادة]

ج) نشاط: [Ø ذرّة، +فرادة]

د) حالة: [-ذرّة، -فرادة]

هذا التصنيف الرباعي ينافسه تصنيف ثالثٌ سائدٌ في الأديبّات، يعتمد في معيّن لسمة الأوجيّة، أي [ $\pm$  أوجيّ]. بل إن أدبيّات مثل باخ (1986) Bach وأخرين سوّت بين هذه السمة وسمة [معدود]. وهكذا يجمع التصنيف بالنسبة لكل قيمة طبقتين، كما هو مبيّن في (41):

(41) أ) [+أوجيّ]: إتمام، إنجاز.

ب) [-أوجيّ]: نشاط، حالة.

ويتبين الفرق بين ما هو أوجي وما هو غير أوجي باستعمال الرائز الظرفي المحدود مثل في ساعة:

(42) أ) أكل سمنكة في ساعة.

ب) \*أكل سمنكاً في ساعة.

إلا أن عضوي الأوجيّة لا يتصرّفان نفس التصرف. وليس لهما نفس البنية

الداخلية. فالإتمام والإنجاز يمكن توحيدهما عبر سمة **الذرئية**، كما يظهر عبر عد الحدث المحدود في الجملتين التاليتين:

(43) أكلت تفاحة مرتين.

(44) وجدت الحل مرتين.

فالقراءة العذية تبيّن أن الحدث هنا يمكن عده كوحدة، بخلاف عد النشاط أو الحالة:

(45) رقص مرتين.

(46) مرض مرتين.

انطلاقاً من هذا، يمكن إقامة تكافؤ بين الأوجية والمعدود والذرئية كما يلي:

(47) [أوجي] = [معدود] = [ذري].

في القراءة الأولى المرجبة، يتم عد الحدث، وفي القراءة الثانية السالبة يتم عد أرمنة الحدث. قال الأوجية/**الذرئية** تفيد معدودية الحدث، لا معدودية زمن الحدث. وإذا كانت الأوجية هي **الذرئية**، فإننا سنجد في مجال الأحداث ما وجدناه في مجال الأشياء، أي أن التمييز بين عضوي الطبقة ضروري. ففيما هو ذري من الأحداث، مثلاً، سنجد ذرات من نمط فرادي (= فردات) وذرات من نمط غير فرادي (= جماعات). ومن الواضح أن هناك فُروقاً تركيبية/دلالية بين الإتمام والإنجاز، وإن كانوا ذرتين معاً، وهذه الفروق تتبع توظيف الفرق بين الفردة والجماع، الموجودتين في المجال الاسمي، ليُسْعَا إلى المجال الفعلي. وتفس الشيء ينطبق على ما هو غير أوجي، أو غير ذري. فالفارق بين النشاط والحالة قائمة، واعتبارهما مقابلتين للجنس والكتلة شيء وارد.

ويُتيح توسيع هذا النظام تطبيقات وتوقعات في أبواب أخرى من النحو، يدعم وصفها التصور الملائم. وسنركز هنا على اشتراق المصادر واسم المرة ومعانٍها، كما نطرق جانباً إلى التكثير. وفي مرحلة لاحقة، نقارن نظامنا التصنيفي بأنظمة تصنيفية أخرى تبيّن عدم جدواها.

## 1.2. المصدر

يُعتبر المصدر في الأصل 'اسمًا للحدث'. وصورة القياسية من الثلاثي ثاني على ' فعل'. وأما الصور الأخرى، فهي أكثر موسيمة وتعقيداً. وصورة ' فعل' تمثل صنف الجنس أو النوع، وتنطبق للدلالة على عموم الحدث أو جنسه أو نوعه، كما في المثالين التاليين:

(48) أ) جرى جرياً.

ب) رقص رقصاً.

وهناك صيغة أخرى للدلالة على الحدث، وهي الصيغة التي تدلُّ على وحدة الحدث. وعادةً ما تُسمى في الأدبيات التقليدية 'اسم المرأة'. وتلتحق بها لاصقة التاء، في تواؤز تامٍ مع الصيغة الاسمية:

(49) أ. جري ← جرية.

ب. رقص ← رقصة.

ويمكن عدُّ هذه الوحدة ونأييلها التأويل المناسب، بخلاف اسم الحدث النوع الذي لا يقبل التأويل المحدود:

(50) أ) رقص رقصتين.

ب) \*رقص رقصين.

فهذا السلوك يوازي سلوك 'تمر' و'تمرة' في المجال الاسمي. وهكذا يكون التوازي تاماً بين الأشياء والأحداث، في علاقة الجنس أو النوع بالوحدة، واستعمال العدد أو الجمع.

ويمكن توظيف الأوجه كرايْز لبيان توائي اسم وحدة الحدث وما يُسمى بالمفعول به:

(51) أ) أكل أكلة في ساعة.

ب) أكل تقاضة في ساعة.

ففي الحالتين، يحلُّ المفعول محلَّ المعنون التزايدي *incremental theme*، الذي يُعهد إليه عادةً بتحويل النشاط إلى إنجاز، والذي جعل البعض يفترض وجود صلة اشتراكية ودلالية وثيقة بين النشاط والإنجاز.

وفي تصورنا أن المصدر القياسي أو الاعتيادي لا يُشتق إلا من الطبقتين الأخيرتين، ولا يأتي من الإتمامات والحالات:

(52) أ) وجدت الحل \* وجداً (وجوداً).

ب) بلغت القيمة \*بلغـاً (بلوغـاً).

ج) وصلـت إلى المحطة \*وصلـاً (وصولاً).

(53) قـعـ الرجل \*قـبـحاً.

ب) عـلـمـ الخـير \*علـماً.

ج) عـرـفـ الجـواب \* عـرـفاً.

فهذه الصورة الأولى لتوزيع المصادر في النظام النحوي والمُنْجَمِي يمكن رصدها بسهولة في نظامنا، باعتبار أن المصدر لا يأتي إلا من النوع، أو من الجمـاعـ، ولا يأتي من غيرهما. وذلك لأن المصدر لا يمكن أن يكون 'فردة'، لاستلزمـه ضرـباً من التـعـدـ، ولا يأتي من الكـتـلةـ، لأنـ الكـتـلةـ لا تـعـدـ. فالمصدر إما أن يكون غير فـريـ، ولكـنه فـرـادـيـ، وإما أن يكون فـريـاـ، ولكـنه غـير فـرـادـيـ. أو بـعـارـةـ، لا بـدـ من أنـ يكونـ في دـلـالـةـ المـصـدـرـ ما يـجـعـلـهـ فـريـاـ وـغـيرـ فـريـ في نفسـ الـوقـتـ، في بـيـنـهـ الدـاخـلـيـةـ. وـهـذـاـ لا يـتـوفـرـ لـلـفـرـدـةـ، التـيـ تـكـوـنـ ذـرـيـةـ في مـسـطـرـيـ الـبـيـنـةـ الدـاخـلـيـةـ مـعـاـ، وـلـاـ يـتـوفـرـ ذـلـكـ فـيـ الـكـتـلةـ، وـهـيـ غـيرـ ذـرـيـةـ كـلـاـ وـجـزـءـاـ.

بعد ذلك، يمكن تدقيق الصورة. فالإتـامـ نـسـبـ إـلـيـهـ مـصـادـرـ لـاـ تـكـوـنـ لـهـاـ صـورـةـ اـعـتـيـادـيـةـ مـثـلـ 'بلـوغـ'ـ وـ'وصـولـ'ـ بـالـنـسـبـةـ لـلـتـرـاكـيـبـ (52ـبـ)ـ وـ(52ـجـ).ـ وـمـنـ الـمـعـقـولـ أـنـ نـفـتـرـضـ أـنـ هـذـهـ الصـيـغـةـ 'جـمـعـ دـاخـلـيـ'ـ، أـسـاسـهـ إـفـادـةـ المـذـ وـالـتـلـرـجـ وـالـأـسـطـالـةـ، عـلـىـ غـرـارـ ماـ جـاءـ فـيـ الـأـدـبـاتـ مـنـ ضـرـوبـ مـنـ الـإـتـامـاتـ، وـاـحـدـةـ مـمـتـدـةـ، وـالـأـخـرـىـ لـيـسـ كـذـلـكـ.ـ (انـظـرـ كـوـدـالـ (1999)ـ وـرـوـتـشـتـينـ (2004)ـ Rothsteinـ مـثـلـاـ).ـ وـقـدـ تـكـوـنـ الـإـتـامـاتـ الـمـمـتـدـةـ ضـرـباـ مـنـ الـإنـجـازـاتـ تـخـضـعـ لـعـملـيـةـ قـسـرـ دـلـالـيـ coercionـ.

ويـدخلـ فـيـ هـذـهـ الصـورـةـ أـفـعـالـ الـهـيـةـ لـيـسـ لـهـاـ مـصـادـرـ اـعـتـيـادـيـةـ، بلـ لـهـاـ أـسـماءـ مـصـادـرـ فقطـ:

- (54) أ) جلس جلوساً، \*جلساً.  
ب) وقف وقوفاً، \*وقفاً.

ونجد مصادر من أفعال تأتي على ” فعل“، وهي حالات فيما يedo، مثل فهم فهمـاـ، وقد تساءل هل هذه مصادر/أحداث، لأن اسم المرة لا يأتي منها، مثل ”فهمـةـ“، ومثله كثـرـةـ \*ـكـرـهـةـ.

ونجد مصادر مثل دخـولـ وخروجـ، ونجد إلى جانبـها دخـلـ وخرجـ. ورغم أن هذه المصادر كان يجب أن تكون اعتيادية، إلا أن توظيف المصادر الاعتيادية لمعنى مستقلـةـ جعلـ النـظـامـ يـلـجـأـ إـلـىـ أـسـمـاءـ مـصـادـرـ جـمـعـيـةـ لـتوـظـيفـهاـ فيـ مـكـانـ المـفـعـولـاتـ المـعـلـقـةـ فيـ هـذـهـ الـحـالـاتـ. يـنـبـغـيـ إذـنـ أـنـ نـفـرـقـ بـيـنـ النـظـامـ المـعـجـمـيـ والنـظـامـ النـحـوـيـ فـيـ مـسـأـلـةـ المـصـادـرـ المـفـعـولـاتـ، وـأـنـ نـنـظـرـ فـيـ التـوـافـقـاتـ الـمـتـاحـةـ. إـلـاـ أـنـ نـظـامـنـاـ مـعـ ذـلـكـ يـتـبـأـ بـخـصـائـصـ النـوـاـةـ الـحـاسـوـيـةـ، وـيـجـعـلـ غـيـرـ ذـلـكـ خـاصـيـاـ للـإـكـراـهـاتـ الـمـعـجـمـيـةـ أوـ عـمـلـيـاتـ الـقـسـرـ الـتـيـ تـقـلـ صـنـفـاـ دـلـالـيـاـ إـلـىـ آـخـرـ.

## 2.2. الوحدة من الحدث

اسم الوحدة من الحدث (أو اسم المرة عند بعض التحـاةـ الـقـدـماءـ)، يأتي بـصـفـةـ مـنـظـمـةـ مـنـ النـشـاطـ، مـثـلـهـ فـيـ ذـلـكـ مـثـلـ المـصـدرـ. وـهـنـهـ نـتـيـجـةـ قـوـيـةـ يـتـبـأـ بـهـاـ النـظـامـ. لـتـدـبـرـ الـأـمـثـلـةـ التـالـيـةـ:

- (55) أ) أكلـ الرـجـلـ أـكـلـةـ.  
ب) رـضـصـ الرـجـلـ رـضـصـةـ.

نـلـاحـظـ هـنـاـ أـنـ اـسـمـ وـحدـةـ الـحـدـثـ هوـ الـذـيـ يـعـثـلـ الـمـحـورـ التـزاـيدـيـ incremental themeـ الـذـيـ يـؤـوـلـ إـلـىـ الـأـوـجـيـةـ. وـلـعـلـ اـسـمـ الـوـحدـةـ لـاـ يـتـوـارـدـ مـعـ الـمـفـعـولـ بـهـ لـقـيـامـهـاـ بـدـوـرـ مـمـاـئـلـ:

- (56) ؟؟ أـكـلـ الرـجـلـ التـمـاحـةـ أـكـلـةـ.

فـهـنـهـ الـجـمـلـةـ لـاـ يـكـوـنـ فـيـهاـ اـسـمـ الـمـرـةـ مـمـكـنـاـ إـلـاـ فـيـ الـقـرـاءـةـ الـظـرـفـيـةـ. وـفـيـ نـفـسـ الـاتـجـاهـ، لـاـ نـجـدـ اـسـمـ وـحدـةـ مـنـ الإـنـجـازـ أوـ الـحـالـةـ، لأنـ اـسـمـ الـحـدـثـ الـنـوـعـ لـاـ يـاتـيـ مـنـهـاـ:

(57) أ) وجد (ال فعل) \* وجودة.

ب) بلغ (القمة) \* بُلْغَةً.

ج) وصل (القمة) \* وَصَلَةً.

(58) أ) كرِه \* كُرْهَةً.

ب) قبح \* قُبْحَةً.

فعدم توفر اسم المحدث النوع لا يتتيح اشتراق اسم وحدة المحدث منه.

إلا أن هناك أفعالاً لا تأتي منها مصادر اعتيادية (على فعل)، بل إن مصادرها على فعل، ومع ذلك يأتي منها اسم المرة:

(59) أ) جلس جلوساً ← جَلْسَةً.

ب) وقف وقوفاً ← وَقْفَةً.

ج) دخل دخولاً ← دَخْلَةً.

فرغم غياب الجنس أو الوقف أو الدخل، بالمعنى المراده، فإن اشتراق المرة من هذه المواد يوحي بأنه مبني على افتراض مصدر اعتيادي مُقدّر، يوازي بصيغته صيغة المصدر الجمعي الفعلي (الذى صيغته فعل).

ومعلوم أنه ليس لكل فعل مصدره على 'فعل' اسم وحدة يشتق من مصدر مُقدّر على 'فعل'، كما تذكر بذلك الأمثلة في (60):

(60) أ) بلغ بلوغاً ← بُلْغَةً.

ب) وجد وجوداً ← \* وَجْدَةً.

مشكل هذه المواد، بخلافها في (59)، أن المصدر الاعتيادي لا يمكن أن يُقدر فيها، لنفور معناها منه. فـجذتها لحظي، لا معنٍ لـتعده، وليس النوع أو الجنس منه متعددًا. ولذلك، تعلّرت منه الوحدة. والخلاصة أن التفاعل بين توزيع اسم المصدر النوع واسم الوحدة منه يتبيّhan تصنيفاً جديداً لطبيعة الأفعال، مُغايراً لما هو موجود في الأدبيات.

### 3.2. الجهة ومفارقة اللام

نجد في جهة 'التكثير' في الفعل ما يؤكد التوزيعات السابقة. فهذه الأخيرة لا تتطبق إلا على طبقة فرعية من الأنشطة أو الإنجازات:

- (61) قطع النجم.
- (62) غلق الأبواب.
- (63) أ) جوّل الرجل.  
ب) طوفت المرأة.

وفي الدارجة المغربية:

- (64) فتح الورد.

ولا نجد مثيلاً لهذا في الإنجازات أو الحالات:

- (65) \* حمر الوردة.
- (66) \* وجّد الحلُّ.

وبنفس الكيفية، توجد مصادر للأحداث ووحدات الأحداث ينطبق عليها التكثير:

- (67) أ) تقطيع → تقطيعة

- ب) تطويف → تطويفة

وتوجد أفعال رياضية لا يختلف اسم مصدرها عن اسم وحدتها مثل:

- (68) أ) أساء إساءة.

- ب) أقام إقامة.

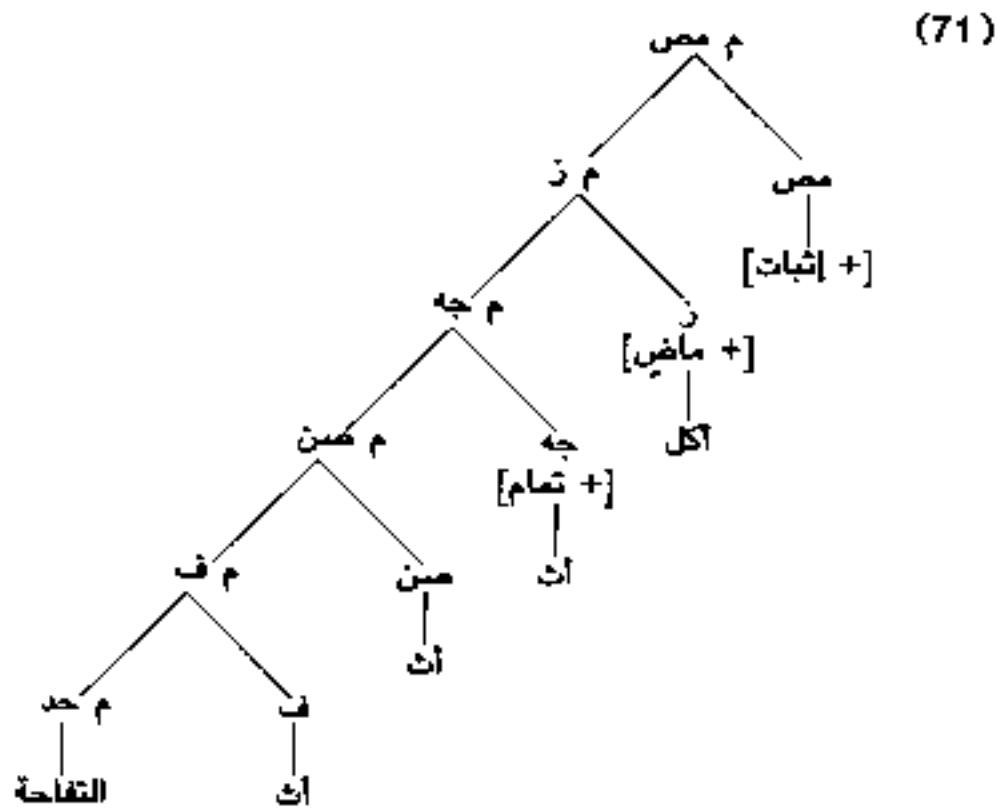
ويمكن رصد هذه الظواهر إذا افترضنا أن المركبات الفعلية تعلوها صيغة (مثل المركبات الاسمية)، وأن الصيغة يعلوها عدد (عوض جهة، كما في الأديبات).

وهناك ما يدلُّ على اختلاف الأنشطة عن الإنجازات، رغم اجتماعهما في بعض الخصائص. فاستبعاد ما دُعي بـمفارقة اللام Imperfective Paradox يدلُّ على اختلاف تكوينهما:

(69) الرجل يأكل ← الرجل أكل.

(70) الرجل يأكل تفاحة (الرجل أكل) ← \* الرجل أكل تفاحة.  
فهذا الفرق يدل على أن النشاط يستتبع إنجازاً، أي فرادة إنجازية، ولكن الإنجاز لا يستبع فرادة إنجازية، لأنه ليس فراديّاً.

ومن الملاحظات المهمة أن الجهة، جهة الالتمام على الخصوص، تحافظ على الجهة الداخلية، أو الخصائص الداخلية المتعلقة بالذريّة والفرادّيّة، كما يُبيّن، مما يجعل الجهة تتصرّف مثل العدد تجاه الصنيفية الداخلية. ويمكن وضع بنية للأحداث كما يلي:



(م مص = مركب مصدري؛ م ز = مركب زمني؛ م جه = مركب جمسي؛ م صن = مركب صنفي؛ م ف = مركب فعلي؛ أث = أثر الفعل المتنقل).

فهذا تركيب 'أكل تفاحة'. للمزيد من التفصيل عن البنية الزمنية، انظر الفاسي 1990، 1993، 2003، 2004، وجحمة (2006)، وبهلوان (2008)، والملاخ (2009)، من بين آخرين).

### 3. أنظمة تصنيفية أخرى

ما هو نظام السمات الذي نحتاج إليه؟ وما الذي يجعل نظامنا ذا كفاية تصورية وتجريبية علينا مقارنة مع أنظمة أخرى؟ بل إنه نظام طبيعي يُسمى ببساطة ووضوح تصوريين، وكفاية تجريبية، ونجاعة منهجه.

#### 1.3. نظام جاكندوف

يقيم جاكندوف (1991) نظاماً تصفيفياً رباعياً للأشياء أو الموضوعات، قائم على سنتين: سمة أولى يُسمّيها المحدودية boundedness، وسمة ثانية يُسمّيها بنية داخلية internal structure. وهكذا يأتي تصنيف جاكندوف مماثلاً شكلاً لتصنيفنا، وتتولد عنه طبقات أربع كما يلي (د = بنية داخلية، ح = محدودية):

- (أ) فردة: [+ح، -د] (a dog)
- (ب) جمّاع: [+ح، +د] (a team)
- (ج) كتلة (مادة): [-ح، -د] (oil)
- (د) جنس/نوع (aggregate): [-ح، +د] (buses)

فما هو مضمون هذه السمات؟ المحدودية مفهوم جهي ثقل من الأوضاع إلى الأشياء. التفاحة لها حد، والتفاح ليس كذلك. والسمة الداخلية تفرق بين أسماء تقضي دلالتها 'وسيطاً يتكون من عدد من الفرادات المتميزة'، هي الجمّاعات والأنواع، بينما الفرادات والمواد لا تقضي ذلك. فالمحظوظة تكاد تقترب من مفهوم الذريّة في تصوّرنا، والبنية الداخلية تقترب من الفرادية في تصوّرنا. إلا أن النظام غير طبيعي، لأنّه يلّجأ إلى سمات ذات طبيعة أنطولوجية مختلفة، بل غير واضحة. فما معنى مثلاً الحديث عن أسماء غير ذات بنية داخلية، مع أن الأسماء كلها لها بنية داخلية، بما فيها الكتل التي تقبل المراقبة والموازعة بامتياز؟

وأما عن تنبّوات النظام، فيمكن أن نضرب مثلاً بالجماع، الذي يعدّ عنده أكثر موسمية من غيره. وهذا مخالفٌ لما ورد في الأديبات. فغررينبروك (1972) Greenberg وأخرون، مثلاً، يعتبرون المجمّع collective عنصراً غير موسم.

ولا يقوم الدليل الصرفي الترکيبي على موسوميته. وبخلاف هذا، فإن الفردة موسومة بالصنفية في العربية والصينية وغيرها، والجنس موسوم بعلامة الجمع في الإنگليزية، إلخ. وليس كذلك الجماع. فهذا يبيّن أن نظام الوسم في هذا النظام يخالف ما يوجد في واقع أنحاء اللغات.

لنتظر الآن كيف يتم التوازي بين الأشياء والأحداث عند جاكندوف، إنه لا يوازي هذه الطبقات مباشرةً مع طبقات Vendler الأربع، بل التوازي يأتي عنده مع طبقات أحداث وسيرورات موصوفة فقط، دون أن تُفرن بواسmat تركيبية/صرفية معهودة:

(73) أ) حَدَثٌ مُقْفَلٌ (محدود):

*John ran to the store. The light flashed.*

ب) حدث محدود تكراري:

*The light flashed until dawn.*

ج) سيرورة متتجانسة غير محدودة:

*John slept.*

د) سيرورة تكرارية غير محدودة:

*The light flashed continually.*

هذا التصنيف لا يتضمّن الحالات، بل إنه يدخل التكرار كسمة جديدة في التصنيف، علاوة على أنه لا يبيّن بوضوح كيف تتطابق قيم السمات المفترضة في الأشياء على هذه الحالات.

وأما عن طبقات Vendler، فيفترض جاكندوف أنها تنتمي إلى الجمل (لا إلى الأفعال)، ويقترح سمات إضافية لتصنيفها هي البُعد dimension والاتجاه direction، كما في التصنيف التالي:

(74) حالة [-د [-اتجاه]]

(75) نشاط [-ح [اتجاه]]

- (76) إنجاز [+ح [بعد من اتجاه ع]]  
 (77) إتمام [+ح، -د [بعد د، اتجاه ع]]

فهذا يرفع عدد الطبقات بصفة تُفقدُها الدلالة التجريبية المرجوة. ومهما يكن من تفاصيل النظام، فإنه يُفقد الموازاة بين الأحداث والأشياء، وهو بذلك يبتعد عن حدس باخ (1986)، الذي وحد النظائرتين عبر سمة [معدود]. ويصرّح جاكندوف بوضوح أن أوليات النظام ليس لها تبرير مباشر، ولا يمكن أن تسامل عمماً يُبرر سمة دون أخرى. فهذا يُفقد نظامه الصفة الطبيعية التي تحدثنا عنها، علاوة على إفقاده الوضوح التصوري، والقدرة على التبؤ بما يحدث فعلاً في اللغات.

### 2.3. نظام فركوبيل

بلغا فركوبيل (1993) Verkuyil إلى نظام ثلاثي لتصنيف الأوضاع، يعتمد على سنتين هي سمة [ $\pm$  أضف إلى] [ $\pm$  add to]، وسمة [ $\pm$  كمية مُخصصة] [ $\pm$  specified quantity]. والسمة الأولى تشير إلى ما يحتاج إلى تكملة أو إضافة، مثل المفعول، والثانية تتعتّل الإضافة بأنها كمية مُخصصة، أي ذات طبيعة تسويرية معيّنة. ورغم أن المؤلف يتحدث عن نظامٍ جهيٍ للأفعال، فهو لا يستعمل سماتٍ جهوية؛ لأن السمة الأولى تركيبية تكوينية أساساً، والثانية تسويرية. ويظهر توزيع الطبقات حسب قيم السمات كالتالي (أضف إلى = ض، كمية مُخصصة = ك):

- (78) أ) حدث event: [+ض، +ك]  
 ب) سيرورة process: [+ض، -ك]  
 ج) حالة state: [-ض، ± ك].

في هذا النظام، ينطوي الحدث الإتمام والإنجاز في نفس الوقت، وتقابل السيرورة النشاط. وينضاف إلى هذا تفريقي غيري بين ما يُعتبر تخصيصاً زمنياً (وهو  $\pm$  ض) وبين ما هو لازمي atemporal (وهو  $\pm$  ك).

ويمكن أن يُعبّر على الأنظمة الثلاثية مثل هذه أنها لا تفرق بين الإنجاز والإتمام، مع أن هناك ما يدلّ على هذا الفرق جهياً وزمنياً. ويمكن كذلك طرح

تساؤلات حول طبيعة وكفاية السمات المُوظفة. وعلاوة على هذا، فإن المؤلف لا يضع توازياً مع نظام الأسماء أو الأشياء. فهذا النظام بحاجة إلى تدقيق أكبر، حتى نتمكن من روز إمكاناته الوصفية والتجريبية، وكذلك النظرية.

### 3.3. نظام روتشتين

تقترح روتشتين (2004) Rothstein نظاماً رباعياً لمقاربة أنواع الأحداث/الأفعال يعتمد سنتين كذلك، عوض سمة واحدة، وتتبّع تصنيف ثندر لطبقات الأفعال. والسمتان المُوظفتان هنا [ $\pm$  أوجي]، بمعنى الأوجية المتداولة في الأدبيات، وسمة [ $\pm$  طوري]، نسبة إلى الطور stage. ويفصل بهذه السمة الأخيرة ما يتضمن مراحل زمنية غير متتجانسة، أو يمكن أن يفصل فيه زمان عن الآخر. وتسم روتشتين بهذه السمة ما يقبل جهة التدرج progressive في الإنكليزية. وهي تسوّي من جهة أخرى بين الأوجية والذرية، ولا نdry لماذا لا تسمّي هذه السمة ذرية، ما دامت تلّجأ إلى هذا التحليل، وتلّجأ إلى المجموعات لتعريف الأوجية، كما في (79-81)<sup>(3)</sup>:

(79) من ذرّة للمحمول ح في سياق من إذا لم يكن هناك ص، صن ذرّة للمحمول ح في ص، بحيث من جزء مناسب لـ ص.

(80) يكون حَمْل فعلي ح أوجياً إذا دلّ على مجموعة فـ ص، بمعنى مجموعة ذرية مقيّدة سياقياً بـ <ز، ق >، [فـ قـاسـ]، أو جمع لهذه المجموعة.

#### (81) الذرية الطبيعية

حين يكون المحمول ح ذرّياً بصفة طبيعية، فإن مجموعة مفردة ومجموعة ذرّيتها تتطابقان.

يتولّد نظام عن هذا التصنيف كما في (82):

(3) الترجمات والمصطلحات متن، طبعاً.

- (i)  $x$  is an atom of  $P$  in a context  $C$  if there is no  $y$  which is an atom of  $P$  in  $C$  such that  $x$  is a proper part of  $y$ .
- (ii) A verbal  $P$  is telic if it denotes a set  $V_t$ , i.e. an atomic set contextually restricted by a context  $< t, M >$ , or a pluralization of such a set.  
Natural' atomicity
- (iii) When a  $P$  is naturally atomic, its singular set and its atomic set are identical.

- (82) أ) حالة: [-أوجي، - طوري]  
 ب) نشاط: [-أوجي، + طوري]  
 ج) إتمام: [+أوجي، - طوري]  
 د) إنجاز: [+أوجي، + طوري]

ورغم أن النظام يقترب من نظامنا في كونه بعد الإتمامات والإنجازات [+ذرئية / أوجية]، والحالات والأنشطة ليست كذلك، فإن السمة الثانية تبدو غريبة لأنها لا تتعلق بخصائص داخلية للمركبات الفعلية، بل بقابليتها للتركيب مع جهة خارجية بعينها، جهة التدرج. وقد سبق أن أسلفنا أن الجهة الخارجية محافظة على البنية الصنفية الداخلية. وهناك انتقادات تصورية وتجريبية أخرى يمكن توجيهها لهذا النظام، منها تعريف الإتمام الذي يظهر في (83)<sup>(4)</sup>:

(83) يكون الإتمام ذرئياً حين يكون مجموعاً لنشاط وحدث ذري للصيغة.  
 فهل الإتمام صرفيًا وتركيبياً مجموع sum فعلاً لحدثين؟ ثم أين التوازي مع الجماع الاسمي؟ النظام لا يجيب عن السؤال الأخير ولا يعني بالأسماء. وأما التعريف (83)، فأقل ما يمكن أن يقال عنه أنه مرتبط بتحليل خاص للإتمام، يحتاج إلى كثير من الأدلة عليه.

#### 4. خاتمة

يتبيّن مما قدمناه أن هناك إمكاناً للتوازي القوي بين الأشياء والأحداث، وأن هذا التوازي يحتاج إلى أوليات وسمات أنطولوجية مُبَرِّزة وطبيعية. وفي هذا البرنامج التصوري والوصفي، لا بدّ من تظافر الجهود بين الفيلسوف والمنطقى واللغوى، ولا يمكن إقامة أنظمة تصورية فلسفية أو منطقية في غياب الدليل اللغوى على وجودها في اللغات. وهذا ما يُؤُول إلى توظيف البُعد التجربى في إقامة ما هو تصوري وصوري أيضاً. وبال مقابل، فإننا لا نتصور لغويات تغيب عنها الصورة الملائمة والتنظير الفلسفى حول التّرات والعلاقة وتعاريفها.

An accomplishment is atomic when it is the sum of an activity and an atomic (4)  
 BECOME event.

## الفصل الخامس

### الضمائر الصامدة، الشخص، والبناء<sup>(1)</sup>

من المعروف أن اللغات التي لها فاعل ضميري صامت فارغ، أو خفي، أو مستتر، مثل العربية والإيطالية والإيرلندية، تتميز بكون الصرفه التي تلتصرق بأفعالها تكون ‘غنية’. هذه الصرفه تقترن بضمير فارغ (أو ضم *pro*)، أو فاعل صامت *silent*، أو غير منطوق<sup>(2)</sup>. وتقرب التحاليل المتدواله لهذه الظاهرة بأن الفاعل في هذه التراكيب مركب حدي (= م حد) يحتوي الضمير الفارغ، إلا أنها تختلف في مسألة أي من المفترضين، الصرفه الزمنية ز أم ضم، يضم السمات المُؤولة دلائلاً (انظر رذزي (1982، 1986) Rizzi وهولمبرگ (2005) Holmberg حول تصوّرَيْن متعارضَيْن)<sup>(3)</sup>. وكما تورد كثيرون من الأدباء، فإن ضم في هذه البني يكون محيلاً

(1) قدم هذا العمل في عدّة أماكن وعده مناسبات في سلسلة محاضرات لفرليوم بجامعة نيوكاستل (إنكلترا)، وسلسلة محاضرات جامعة يورك (شباط/فبراير 2008)، ومؤتمراً NACAL 36 بشيكاغو (نيسان/أبريل 2008)، ولقاءات «جمعية اللسانيات بال المغرب» (كانون الأول/ديسمبر 2007). أشكر الحضور في هذه اللقاءات، كماأشكر على الخصوص Anders George Tsoulas وBernadette Plunket Holmberg وناصر الهربي، وناشر الهربي، وناشر الهربي.

(2) عن هذه الاصطلاحات والمقارنة بالmorphotactics العربي، انظر الفاسي (1990 و2009).

(3) ينافس هولمبرگ (2005) تصوّر رذزي (1986) للضمير الصامت ضم، الذي يفاده أن ضم ليس له محتوى أساساً، بل يحتاج إلى أن يسترجع مضمونه بواسطة السمات التي تبرز في الصرفه الزمنية/التطابقية، ثم يرفضه لصالح تصوّر يسند إلى خمس السمات المُؤولة ذات المحتوى، ويجعله يقوم بتقييم السمات التي تكون على الصرفه، التي لها فيم غير مُؤولة، وليس العكس. أجارى هنا منطق هولمبرگ، وعلّوم أن كلا التصوّرين مبنيان على الأفكار المُتوجّهة الموجودة في شومسكي (1982). وأحد التحاليل المتنافسة للتتحليل المُتبّع هنا هو افتراض فاعل ضرفي (I-subject) مُدعي في الصرفه كما في =

لتعريف، أو معرفة *referential*؛ بمعنى أنه مُؤَوِّل على أساس أنه موضوع argument شخصه 1 (متكلم)، أو 2 (مخاطب)، أو 3 (غائب). وما هو مثير هنا هو أن التأويل الجنسي (أو الاعتباطي، أو التكراة) للضمير الصامت غير متوفّر في هذه اللغات، حين تستعمل صرفة الشخص الثالث المفرد. بل إن هذا النوع من الاقتران تختص به اللغات التي تدعى باللغات ذات الفراغ الفاعلي الجزئي (*partial subject languages*)، مثل الفنلدية والعبرية والبرازيلية، إلخ. (انظر هولمبرگ (2007).

فيما كان غياب التأويل الجنسي لضم في اللغات ذات الفراغ غير اعتبراطي، فمن المعقول أن نقيم علاقة تلازمية (سالبة) بين خاصية الفراغ الفاعلي العام (أو المطرد) وتوفّر الفاعل الفارغ الجنسي (أو ضم). وعكس ذلك، فإن وجود الفاعل الفارغ (أو ضم) الجنسي، المقترن بالشخص الثالث المفرد، في اللغات ذات الفراغ الضميري الجزئي، يتلاءم وغياب ضمير ثالث محيل. إلا أن الملاحظ أن هذا التلازم لا ينطبق إلا على البنية المبنية للمعلوم. بل إن الضمير الجنسي الفارغ يُرِدُ كفاعل لبناء المجهول (أو غير الفاعل) في اللغات ذات الفاعل الفارغ (= لفف فيما يلي). فما هو مطلوب عملياً هو تدقيق طبيعة التلازم، وتقديم تحليل مدمج للضمير الفاعل المحيل (أو ‘المعرفة’، كما هو عند ردي (1982، 1986)، والضمير الفارغ الجنسي (أو التكراة أو الاعتباطي، كما عند تشتنكوي Cinque (1988)، مثلاً<sup>(4)</sup>).

في هذا الفصل، أبحث في طبيعة التلازم بين ضم المحيل/المعرفة وضم الجنسي/التكررة، في العربية، علىخصوص، مقارنة بلغات أخرى. وأقدم تحليلاً للصمت/الفراغ الذي يرتبط أساساً بتنصيص الشخص وتسويقه. واترافي هو أن ضم في لفف يُركِّبُ كمحضض ‘موضوع topic’ مزوّد بتنصيص الشخص، وهو

- بور (1989) Borer. لن أتناول هذا التحليل هنا (انظر ألكسيادو وأغنوستوبولو (1998) Alexiadou & Agnóstopo. اللتين تدافعن عن هذا الاختيار، وانظر الفاسي (1993) بصفد افتراض الدمج Incorporation وكذلك هولمبرگ وجامعة (2008)).

(4) تُستعمل في الأدبيات مصطلحات متباينة لتعت هذه الثنائية: إحالى/غير إحالى، معرفة/تكراة، شخصى/لاشخصى. سأستعمل هذه الاصطلاحات مجتمعة، وإن كان أيٌ منها لا يقى بالمراد، كما سيتىء أسفله.

يعطي قيمة لسمة الشخص الموجودة في الصُّرْفَة. وبذلك، تعكس خصائص الصُّرْفَة الخصائص الخفية للضمائر الصامتة، ولا يتم النطق بهذه الضمائر المنقوصة. وعلاوة على هذا، يتبين أن الإضمار المنقوص هو الخاصية النواة للبناء للمجهول. وأما ما يُدعى بالبناء لغير الفاعل اللاشخصي *impersonal*، فهو يختلف عن البناء لغير الفاعل الشخصي (أو المجهول) في كونه يتطلب وجود مُشخص لإسقاط البناء *probe*. ويفترض هذا التحليل إطاراً أدنوياً مبنيناً على علاقة سبيرة-هديفة *goal* (كما في شوم斯基 2001 و 2008) على الخصوص).

في الفقرة الأولى، أُحدّد طبيعة التلازم بين المحيل واللامحيل الضميري. وفي الفقرة الثانية، أناقش بعض خصائص الضمائر التّكّرات. وفي الفقرة الثالثة، أقدم تحليلًا لضم المحيل. وفي الفقرة الرابعة، أعالج البناء للمجهول والبناء للاشخص. وفي الفقرة الخامسة، أتطرق لإشكال المهمات في علاقتها بمبدأ الإسقاط الموسع EPP. وأخيراً، مستخلص بعض النتائج وأرصد بعض النتوات في الفقرة السادسة.

## 1. تلازم المحيل واللامحيل

اللغات لفَف مثل العربية معروفة بكونها تستعمل بكثافة ضمائر فاعلة فارغة (تدعى ضم)، ويقترن هذا بوجود صرفة غنية على الفعل، ثمكّن من استرجاع التأويل الضميري المناسب<sup>(5)</sup>. ففي (1) إلى (3)، ثقَنَ الصُّرْفَة الفعلية بالضمير 1، أو 2، أو 3، على التوالي، وإن كان الضمير هناك غير منطوق به:

- (1) أَكْتُب.
- (2) تَكْتُب.
- (3) يَكْتُب.

إلا أن ما هو غير معروف هو أن صرفة الشخص الثالث المفرد، التي تعتبر عادةً غير مُشخصة (أو ضرِباً من اللاشخص)، يجب أن تقترب بضمير معرفة معهود أو محيل، لا يمكن أن يكون جنسياً (أو غير محيل):

(5) انظر القاسي (1990، و 1997) للتفصيل.

(4) يأكل هنا.

فتؤول الترکیب (4) هو أن شخصاً ثالثاً بعینه (ما يسمى بالغائب عادةً) يقوم بالأكل، ولا يمكن أن يكون تأويل (4) مماثلاً للبني التي يظهر فيها الضمير التكراة 'on' في الفرنسيّة، أو 'one' في الإنگليزية:

أ. On mange ici. (5)

بـ. One eats here.

فالضمير في (4) مخصوص بالنسبة لسمة الشخص، وليس الضمير في (5) مخصوصاً كذلك. لنفترض إذن أن الشخص هناك ثالث، أو 3. ونفترض كذلك أن 3 له قيمة سلبية، مقارنة مع 1 و 2 (المتكلّم والمُخاطب):

[2-، 1-] = 3 (6)

وأما القراءة العامة أو الجنسية للضمير في (5)، فلا تعتمد الشخص 3، بل نعتقد أن قيمة سمة الشخص فيها صفر، 0. في اللغات ذات الفاعل الفارغ المُثُق أو التام مثل العربية (= لفقت فيما يلي)، لا تقترن الصّرفة إلا بـ 3، ولا تقترن بـ 0. وعكس هذا، فإن صرفة الشخص الثالث المفرد لا تقترن بـ 3، وإنما بـ 0، في اللغات ذات الفاعل الفارغ الجزئي (= لففع فيما يلي). ويلاحظ هولمبرگ (2007) أن الفتنلندية من النمط الأخير (أي لففع)، وأن صرفة الشخص الثالث تظهر فيها، وتؤول في السياقات التي يتعدّر فيها ذلك في العربية، كما في (7):

Tässä	istuu	mukavasti	(7)
قعوداً	مريحـاً	يُقْعَد	
يُقْعَد هنا قعوداً مريحـاً.			

ففي هذه السياقات، يكون تأويل الضمير محدوداً في التأويل الجنسي، أي 0، خلافاً لما يحدث في العربية.

حاول هولمبرگ ربط نوعي المتقوصرة في الضمير في لفقت ولففع عبر تلازم مقلوب أو سالب، يربط إمكانات ورود الضمير الثالث المحيل والضمير الجنسي كما يلي:

(8) أ. إذا كانت لغة ل لها فاعل فارغ ثالث محيل، فإن ل ليس لها فاعل فارغ جنسى.

ب. إذا كانت لغة ل لها فاعل فارغ جنسى، فإن ل ليس لها فاعل فارغ ثالث محيل.

هذا التلازم يبدو صحيحاً، وهو يمكّن من معالجة توزيع المضمرات الفارغة في لفف. كما أنه يرصد، مثلاً، الفرق بين سلوك الضمير المقترب بصرفة الشخص الثالث في اللغتين الفنلندية والعربية. إلا أن التلازم بحاجة إلى تدقيق. فليس صحيحاً أن الضمير الجنسي الصامت غير موجود في العربية، مثلاً، وإن كان وروده مكتيناً بصيغة البناء للمجهول، كما في (9):

(9) يجلس هنا وقت الاستراحة.

فالتركيب (9) مثل التركيب (7). وفاعله الضميري الفارغ التكررة له خصائص مماثلة لما ذكر أعلاه (و كذلك لما يذكر في الفقرة 4 أسفله). إلا أن هذا التأويل لا يبرد إلا مع صيغة البناء للمجهول. وإذا كانت الملاحظة في محلها، فلا بد من مراجعة طبيعة التلازم الذي صاغه في (8). فليس صحيحاً أن لفت لا يبرد فيها ضمير فاعل فارغ جنسى، إنه يبرد، ولكن مع صيغة المجهول فقط. وعليه، فإن التعليم المذكور في (8) لا يمكن أن يُؤوّل على أنه يتعلّق بقيمة مقلوبة، ثنائية الاتجاه، كما في (10):

(10) إذا كانت ل لها [أضم محيل] ↔ فإن ل لها [بضم جنسى]، حيث قيمة أ أو ب [±]، وقيمة أ ≠ قيمة ب.

فالتعليم (10)، الذي يوضح (8)، ليس كافياً، لأنه لا يقول شيئاً عن الاستعمال الجنسي للمجهول في العربية، موازاة مع استعمال 'on' في الفرنسية، أو الصرفة الثالثة المفردة في الفنلندية.

ويؤكد هذا أن الإيرلندية، وهي لغة ذات فرعٍ فاعليٍ مُشتقٍ ونامٍ (لفت)، تستعمل صيغة مجهول تسمى الصيغة المستقلة autonomous form، للدلالة على الإضمار الجنسي (انظر مككلوسكي McCloskey (2007)).

Gaeilge a labhartar anseo (11)

هنا يتحدث-مستقل إيرلندية

الإيرلندي هي التي يتحدث الناس بها هنا.

وعليه، وحتى نتمكن من رصد توزيعات ضم الفارغ، محلياً كان أو جنسياً، وكذلك تنوعاته، نحتاج إلى بناء نظرية مركبة للضمائر الصامتة، تعتمد كون توسيع ضم ليس محصوراً في صرفة الزمن، ولكنه يمتد أيضاً إلى صرفة البناء (المجهول). وكما سنبيّن، فإن هذه النظرية تأسس جزئياً على الافتراضات التالية:

(12) أ. الضمير الصامت المحيل في اللغات ذات الفراغ الفاعلي النام (لفت) عبارة عن موضع topic يُقسم (أو يُعاد ضمه) إلى زمن زعنى، يتطابق مع الضمير، وز يحمل سمة شخص لامفيفة unvalued،  $\{2\pm, 1\pm\}$ .

ب. الضمير الصامت التكير (أو الجنسي) في لفت ينشأ في موقع موضع أو مخصص إسقاط البناء voice. والبناء يحمل شخصاً لامفيفاً، [0].

يعتمد التحليل على طابق Agree باعتبارها علاقة بين المسيرة probe والهدف goal، كما في شومski (2000)، وكما هو محدث في (13)<sup>(6)</sup>:

(13) طابق (أ، ب) إذا

- أ، ب لهما سمات متضارعة matching features :

- أ يتحكم مكونياً عن قرب في ب؛

(أي أنه ليس هناك ج بسمات مضارعة، بحيث أ تحكم في ج، وج تحكم في ب)

أو ب تحكم مكونياً عن قرب في أ؛

- أ و/أو ب لها سمة لامفيفة.

(6) عن أهمية التحكم المكوني الأقرب closest c-command في تحديد طابق، انظر شومski (2000)، وكارستنس Carstens (2005) والغاسي (2005) بالنسبة للعربية. المسيرة وهدفه من وضعين، تعارض 'مسار' و'هدف' في أبحاث سابقة لنا.

## 2. النكرة واللاشخص في الضمير

### 1.2. العربية

معاني الجنس، أو ما يُدعى (بدون تدقيق) اللاشخص، يمكن التعبير عنها في العربية بواسطة المتكلّم الجمّع (”نحن“)، والمُخاطب المفرد (”أنت“)، أو الغائب الجمّع (”هم“)، كما في الأمثلة التالية:

(14) من الخطأ أن تستهل الحلول.

(15) بعد الخطيب تجد أن الأسعار ارتفعت.

(16) في الصحراء يبحون الشاي المحلي.

فالضمير المتكلّم الجمّع في (14) احتوائي inclusive، بمعنى أنه يشمل عموم الناس، ومن فيهم المتكلّم. وضمير الجمّع الغائب في (16) إقصائي exclusive، بمعنى أنه لا يشمل المتكلّم. وضمير المخاطب المفرد في (15) ليس إقصائياً، بل قد يكون احتوائياً. والمعنى الجنسي هو عموم الناس، بشمول المتكلّم و/أو المخاطب (في القراءات الاحتوائية)، واخراج المتكلّم و/أو المخاطب في القراءات الإقصائية. وهذه التغايرات يجمعها أنها صيغة للمعلوم.

وأما الجنس في الغائب المفرد (أو الثالث المفرد)، فلا يقوم إلا بصيغة المجهول، كما في الأمثلة التالية:

(17) كان يُتّخاًصِم إلى أبي يكر.

(18) يُسْبَحُ هنا بدون مقابل.

وعليه، يمكن صياغة التعميمات التالية، التي تصدق على العربية:

(19) أ. ضرورة الثالث المفرد المعلوم لا تقترب بضمير جنسي.

بـ. ضرورة الثالث المفرد المجهول وحدتها تقترب بضمير جنسي.

ونظراً إلى التنوّع الملحوظ أعلاه في تأويل مختلف الضمائر الجنسية الصامدة، يبدو أن من المعقول اعتبار الضرورة المجهولة الثالثة مقتربة بالضمير الصامت الأكثر عمومية، وهو المسؤول على أنه شخص عام، وعدد عام، واحتواية عامة general، وعلي افتراض أن العموم تخصيص له قيمة صفرية [٥]، يمكن أن clusivity.

تفتقر باطمئنان أن الصُّرْفَة في (17) أو (18)، تفتقر بضم جنسِي، له سمات عامة، كما في (20):

(20) الضمير الفارغ (ضم) الجنسي : [Ø شخص، Ø عدد، Ø احتوائية].

لاحظ أنه بالإضافة إلى الاستعمالات اللاحقة السابقة التي تؤول تأويلات جنسية لاشخصية impersonal، توجد أفعال متعددة لاشخصية، كما في (21)<sup>(7)</sup>:

(21) وينحرج له يوم القيمة كتاباً.

ثم إن استعمال المجهول مع حمول الأطوار (أو الفترات) stage level predicates يؤدي إلى قراءة شبه وجودية<sup>(8)</sup>:

(22) غُرّر بنا.

(23) يُتَّنَظَّر أن يُعلن عن تشكيل الحكومة.

وتشتمل صيغة المجهول للدلالة على الوسيط middle، أو على قراءة موجِّهية modal، كما في المثالين التاليين<sup>(9)</sup>:

(24) شيء لا يصدق.

(25) حرّ لا يطاق.

(7) أستعمل الصُّرْفَة المركبة [يـ] التي تتضمن جزءاً متعلقاً بالكلمات الضميرية [يـ-]، وجزءاً يتعلق بالبناء المجهول [-ـ]، لأنّماكن الخلط مع صرفة الثالث المعلوم [يـ-ـ]، التي تعلوها الفتحة والتي قد تكون غير دالّة.

وأما الاحتواية inclusivity فهي سمةٌ مميزةٌ بين ما هو احتوائي inclusive وما هو إقصائي exclusive من ضمائر المتكلّم (أو الشخص الأول). فالضمير 'نحن' الاحتواي يشمل المخاطب (حيث يعني 'أنا وأنت' مشموليَن)، بينما 'نحن' الإقصائي يخرج المخاطب (حيث يعني، مثلاً، 'هو وأنا'). انظر سيزو (2003) Cysouw للتفصيل، من بين آخرين.

(8) المعنى الاعتيادي يُعتبر عنه بالثالث الجمع. (انظر (15)). وهو يعني أساساً 'بعض الناس' (مع إقصاء المُشارِكَيْن 'أنا وأنت'). ويمكن أن يكون المخاطب المفرد اعْتِيادياً، والمتكلّم الجمع جنسياً احتواياً، والمخاطب الجمع إقصائياً، كما في المثال التالي:

(1). بعد الخطب، تجدون أن الأسعار ارتفعت.

(9) قد لا يحتاج تأويل الوسيط إلى وجود فعلٍ للفاعل ضم، كما هو الحال في (24). عن الوسيط، انظر هيل وكايزر (1987) Hale & Keyser.

وسيذكر هذا الفصل على التأويل الجنسي للثالث المفرد، تاركاً التأويلات الأخرى  
جاءياً<sup>(10)</sup>.

## 2.2. مقارنة بالفرنسية والفنلندية والإيرلندية والإيطالية

يُميز إيكيرلاند (2003) ثلاث قراءات متباينة للضمير اللاشخص 'on' في الفرنسي، يُسمّيها جنسية generic، واعتراضية arbitrary، وشخصية specific:

On doit travailler jusqu'à 65 ans (26)

يجب أن نشتغل حتى سن الخامسة والستين.

On a travaillé pendant deux mois pour résoudre le problème (27)

اشتغل 'بعض الناس' مدة شهرين لحل المشكل.

Hier soir, on a été congédié (28)

أمس، تم الاستغناء عنا.

في (26) يعني 'on' عموم الناس، وفي (27) بعض الناس، وفي (28) 'نحن'. يقابل هذا في الإنكليزية 'one' أو 'you' في القراءة الأولى، الجنسية، و'they' في القراءة الاعتراضية، و'we' في القراءة المخصوصة.

وليس في الفنلندية ضمير جنسي ظاهر مثل 'one' الإنكليزي، أو 'on' الفرنسي، أو 'man' الألماني، أو 'hi' الإيطالي. فال مقابلات الفنلندية ليس لها أي مؤشر على ظهور الفاعل التركيبي، كما في (7) أعلاه، بل إن مقابلات القراءات الثلاث للضمير 'on' موزعة على تركيبتين لأشخاص، البنى الجنسية من جهة، وبناء المجهول، من جهة أخرى. (انظر هولمبرغ 2007):

Täällä saa työtä jos puhuu saksaa (29)

ألماني يتكلم إذا شغل بحصل هنا

تحصل على شغل هنا إذا كنت تتكلم الألمانية.

(10) لاحظ أن هذا الاستصلاح يختلف عما ورد في شنكتوي (1988). فالقراءات الجنسية والاعتراضية عند إيكيرلاند توافي قراءتين اعتراضيتين عند شنكتوي: القراءة شبه-الكلية quasi-universal والقراءة شبه-الوجودية quasi-existential على التوالي.

Täällä puhutaan saksaa (30)

الماني يتكلّم هنا  
يتكلّمون الألمانية هنا.

(Me) puhutaan saksaa (31)

الماني يتكلّم نحن  
نتكلّم الألمانية.

وفي الإيرلندية، نجد كذلك القراءات الثلاث. ففي (11) أعلاه، تفترن الصُّرفة المستقلة بالقراءة الجنسية، وفي (32) بالوجودية، وفي (33) بالتخصيصة:

Leriodh dramai leis san Abbey (32)

أنتجت مسرحيات له في الدير

Bhi se an-deireanach facim am ar fagadh an (33)

كان الوقت متأخراً حين غادر الناس القلعة وذهبوا إلى ديارهم.

وأما الإيطالية، فتظهر فيها خصائص اللغات لففت، بصفة مُشقة. فهي تستعمل ضميراً لاشخصاً si للدلالة على مجموعة غير مُعيّنة من الناس، بينما صُرفة الشخص تفترن حضريًا بفاعل صامت معرفة (انظر شنكتوي 1988)، وردزي (1982)، الأمثلة من داليساندرو (D'Alessandro 2004)، ص2، والشرح من عندي<sup>(11)</sup>:

Si mangia troppo (34)

كثيراً يأكل هو  
الناس يأكلون كثيراً.

(11) رغم أن داليساندرو (D'Alessandro 2004) تفترض أن si له شخص ثالث (ص42)، فهي تقترح أن تعالجه باستعمال سمة منفصلة disjunctive بالمعنى الذي يحدّده فيشرل وزلاتيك (Weschler & Zlatic 2001)، وهو يوازي القيمة الصفرية التي وظفتها. تقسيم si هذا يُعاني اقتراح شنكتوي (1988) الذي مفاده أن si له سمة شخص جنسية، أي Ø في النظام الذي اقترحه، وليس 3.

Mangia troppo (35)

كثيراً يأكل

هو/هي يأكل/أكل كثيراً.

وإذا وضعنا جانباً التوزيعات المتنوعة للقراءات في هذه اللغات، فإن المهم هو أن العربية، بخلاف الفنلندية والفرنسية، وموازاة مع الإيرلندية والإيطالية، ليست لها قراءة جنسية أو اعتباطية للشخص الثالث المفرد في الصرف، إلا إذا لجأنا إلى صيغة المجهول. فالإيرلندية تمثل العربية بوضوح، لأن الصيغة المستقلة، التي خللت تقليدياً على أنها ضرب من المجهول، مخصصة للمعاني الجنسية/الاعتباطية. وأما الإيطالية، فتشترك مع العربية في عدم توفر تأويل جنسي لصرفة الثالث المفرد.

### 3.2. سمة [± إنسان]

إحدى السمات الأساسية التي تميز التأويل الشخصي للمجهول عن التأويل اللاشخصي هي سمة [+إنسان]. ورغم أن الاصطلاح التقليدي الغربي ينعت التراكيب الآنفة الذكر بأنها لاشخصية impersonal ومجهولة أو مبنية لغير الفاعل passive، فليس واضحاً أنها هذا ولا ذاك<sup>(12)</sup>. مما يسمى مجهولات لاشخصية يُشترط أن يكون في تأويتها فاعل مُتفق إنسان تكراة، وليس فاعلاً قد ينتقيه دلاليّاً الفعل اللازم المبني لغير الفاعل. فكما بين فريزنجر (1982) Frajzyngier، فإن فاعل المجهول في البولندية ليس من طبقة ما يتبع، بل هو إنسان مفترض:

Zapukano-no do drzwi (36)

في الباب يُفتح

يُفتح (من طرف إنسان) في الباب.

(12) المسألة محظوظة نقاشٍ واسع في فريزنجر (1982) Frajzyngier وبليفنر (2003) Blevins وأبراهام ولابس (2006) Abraham/Labiss من بين آخرين. وعولاً المؤلفون يصلون إلى نتائج مشابهة، وإن كانوا يستعملون إطارات نظرية مختلفة.

وفي الألمانية نجد نفس القيد الإنساني:

An der Tür wurde gebellt (37)

في الباب كان إنسان ينبع.

وكذا في الإيطالية:

Qui si abbiaa tutto il giorno (38)

هنا ينبع الناس كل اليوم.

وكمما بين الفاسي الفهري (1990b، 1998)، فإن البناء لغير الفاعل من اللازم ممحوم بشرط [+إنسان] في العربية:

(39) رُقص هنا.

أ. رُقص بعض الناس هنا.

ب. رُقص تخل هنا.

وقد بيّنت ميلنگ (2006) Maling، ص. 216، أن «المُسْتَفْدَدُ المُؤْوَلُ في المجهول اللاشخص لا يمكن تأويله إلا على أنه إنسان». ونفس القيد تفترحه إنگدال (2006) Engdahl على المجهولات الصرافية في السويدية (لمزيد من التفصيل، انظر سفرسكا (2005) Siewierska، وكذلك هاسپلماط (1990) Haspelmath).

وبالمقارنة، فإن المجهولات الشخصية لا تخضع لهذا القيد:

(40) أُكل كل التفاح.

فهذا التركيب يمكن أن يؤول على أن الكلاب أكلت كل التفاح.

ويمكن تمثيل [+إنسان] على أنها قيمة تفترن بالشخص، بصفة عامة، في غياب دليل على العكس. وقد قامت كارديناليتي وستارك (1999) Cardinaletti & Stark بمناقشة تفصيلية لهذه القيمة التوبية، وبيّنا أنها قيمة مجانية أو محايدة default value، وبرأنا هذا الجواب.

### 3. الضمير الصامت المحيل

#### 1.3. مقاربة الموضع

لتتحقق الجملة التالية:

(41) تكتب.

(42) أنت تكتب.

يمكن أن نفترض أن الجملة (41) لها أساساً نفس بنية (42)، إذا وضعنا جانباً أن الضمير الموضع topic ليس منطوقاً به في (41)<sup>(13)</sup>. فهذا الضمير يظهر مجدداً عندما تدخل عليه "إن"، مثلاً، وهي حرف مصدرى:

(43) إنك تكتب.

ويؤكّد لحن (44) أنه لا بدّ من وجود ضمير (موضع) في (41)، تنطبق عليه صيغة من مبدأ الإسقاط الموسع (= بسر EPP)، بحيث إن إقحام ضمير **مُبِهم** زائد أو حشوئي expletive في هذا السياق غير مشروع:

(44) \*إنه تكتب.

لاحظ أن **المُبِهم** الحشوئي الموضع يمكن أن يتواافق والضمير الجنسي، كما في (45):

(45) إنه ينحاص إلى أبي بكر.

فهذه المقابلات توحي بأن الضمير الصامت المحيل في (41) يوجد في موقع أعلى من الزمن ز، وليس أسفل منه، كما هو الحال في الجمل غير الضميرية المبتدأة ب فعل:

(13) استعمل لفظ 'موقع' هنا للتقرير فقط. فالضمير يحتلّ موقعاً لا موضعياً A' position. وهذا الموقع ليس مقصوراً على الوظيفة الخطابية المذكورة (انظر الفاسي (1993) للتدليل على أن هذا الموقع ليس مقصوراً على الموضع). فالضمير في (42) يمكن أن يكون موضعاً (غير منبور) أو بورة (مقابلة منبورة). وقد يبدو غريباً أن نتصوّر أن تكون المبتدأات مواضع بالنظر إلى البنية المعلوماتية information structure. فلفظ موضع لفظ إجرائي يطلق على كل ما يظهر قبل الفعل، مثلاً مبدأ الإسقاط الموسع، مما يقتضي أن يكون للزمن ز مخصوصاً.

(46) جاءت البناء.

ففي هذه الجمل، أفترض أن الفاعل فيها لا يُشبع مبدأ الإسقاط الموسع (بسو). وبناءً عليه، يمكن إفحام مبهم حشوئي هناك:

(47) إنه جاءت البناء.

فالمبهم الحشوئي الموضع لا يتطابق والفاعل في أي سمة (إلا في الجنس في بعض الأحيان). وهناك قيدٌ أساسٌ يضيّط سلامة السلسل المكونة من الفاعل والمبهم، وهو قيد اللاتتعريف (Definiteness Restriction)، وهو غائب هنا<sup>(14)</sup>. ففي (42)، نظرُ أن الضمير ثقل إلى موقع الموضع، أو أعيد إغصائه (re-merge)، بعد أن أغصَّ أولاً كمُخصص للمرُكُب الفعلي. ويتم النطق به في الصُّرُفَةِ الزَّمنية. ونفس الشيء يقع حين يغصَّ موضع مُعجمٍ في مُخصص الإسقاط الزمني، كما في المثال التالي:

(48) البناء يكتبن.

فالموقع الخارجي، مُخصص ز مثلاً، اعتبر موقعاً لغير الموضوعات (أو موقعاً لا موضوعاً) في الفاسي (1981 و1988)، أو ضريباً من التفكيك بالمتصل إلى اليسار (clitic left dislocation). وإذا كان هذا التحليل موفقاً، فإن المرُكُب الخدي الظاهر أو الضمير الصامت هناك يُعاشِي مبدأ بسو، بخلاف الفاعل في رتبة فعل-فاعل. وتأكيداً لهذا التصور، استدلت بربوزا (1995) وألكسيادو وأكتوسوبولو (1998) Alexiadou & Agnostopulo على أن الفواعل التي تسبق الفعل في لفف موجودة في موقع لا موضوع، في بُنْبة تفكيك إلى اليسار<sup>(15)</sup>.

(14) قيد اللاتتعريف مؤذن أنه الفاعل المحوري لعملية يقدّمها مبهم مثل *there* يجب أن يكون مرُكُباً اسمياً تكررة (أو تكررة 'ضعيفة'). والتوزيعات التحورية المُحددة لسلسل المبهمات معروفة. واقتصر شومski (1995) أن يعالج قيد اللاتتعريف عبر تركيب يجعل من المبهم وقربيه الاسمي مرئياً اسمياً مثطورة split. انظر الفقرة 1.5. للمزيد.

(15) انظر الفاسي (1993، الفصل 3، و2007) بخصوص الأزمنة المركبة، وكذلك جحنة (2006) والعلان (2009).

أحد الروائز على وجود بنية التفكيك هو موقعة الظروف. ففي اللغات ذات الترتيب فاعل- فعل- مفعول (= فا ف مف)، مثل الفرنسية، لا يمكن أن تتوسط الظروف بين الفاعل والفعل، خلافاً لما نشهده في العربية:

\*Jean probablement a rencontré Marie . . . (49)

Jean a probablement rencontré Marie ب.

(50) الرجل غالباً ما يكتب الشعر.

(51) \*يكتب غالباً ما الرجل الشعر.

(52) الرجل يكتب عمداً الشعر.

فلحن (51) يؤكّد قيام تجاور بين الفعل والفاعل في العربية. والتجاوز فا/ف غير قائم، مما يسمح بمقبولية (50)، ويوحي بأن المكوّن السابق للفعل هناك لا يتصرّف كفاعل.

وهناك رأي آخر، وهو أن التكرارات في موقع فعل الفعل لها تأويل غير مُلبّس، مقارنة مع النكرات التي تكون بعد الفعل:

(53) بقرة تتعش قرية.

(54) تتعش بقرة قرية.

وفي (54)، قد تؤثّل التكررة على أنها غير مخصوصة وموازية *distributive*، بينما التكررة في (53) يجب أن تكون مخصوصة ومجامدة *collective*. فالتسوير اللامبليس من خصائص التفكيك إلى اليسار، وليس من خصائص الفواعل.

لاجحظ أن الفاعل يمكن أن يتلوّط بين فعلين متصرّفين، وبذلك يتصرّف كسابق *antecedent* للصّرفة الغنية على الفعل الأسفل، لكون الفاعل متّموقعاً قبل الفعل. ويمكن أن تقع هذه الصّرفة على الفعليْن معاً، كما في (55):

(55) كانت البنات يكتبن.

ففي هذه الحالة، تقع الصّرفة الغنية على الفعل الأسفل، لكون الفاعل متّموقعاً قبل الفعل. ويمكن أن تقع الصّرفة على الفعليْن معاً، كما في (56):

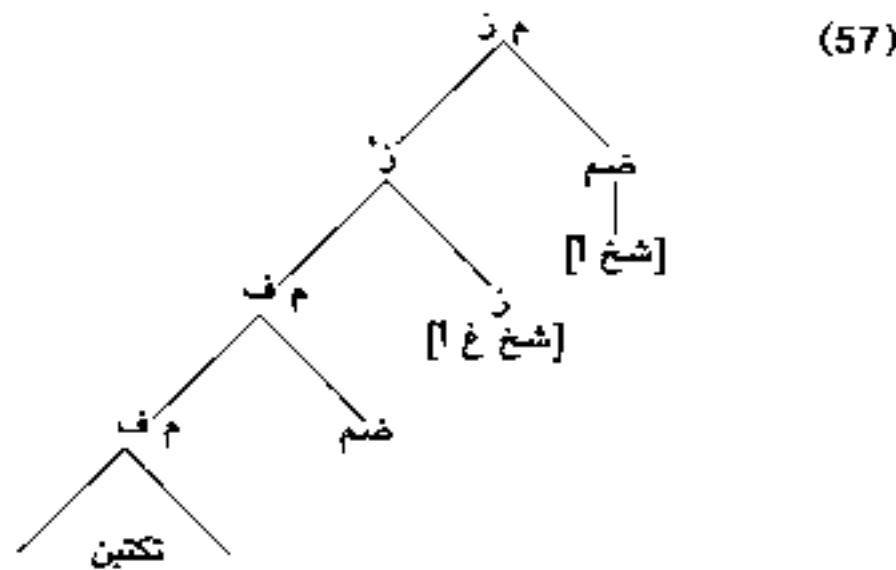
(56) كتبن تكتبن.

أفترض أنّ ضم هنا أبغض مرتين، لإسناد قيمة (أو تقييم) سمات الشخص على الصرفتين الزمنتين معاً<sup>(16)</sup>.

### 2.3. تحليل مبني على علاقة سببية-هليقة

تبعاً لما أصبح ضرباً من التوافق، لنفترض أن البني مثل (41) لها فاعل تركيبية مُنسقط، هو الضمير الفارغ (أو ضم) الصامت. وإذا ماشينا ردي (1986)، فإنّ ضم يحمل سمات بدون قيم، أو غير مُقيمة. وتوزيعه يحكمه قيد توسيع licensing وقيد تعبيين identification (أو استرجاع recovery). التوسيع تركيببي، والتعبيين أو الاسترجاع يتم عبر سمات الصرفَة التي تكون مُخصصة، أو لها قيمة كافية لتعيين أي نوع من أنواع الضمير. إلا أن هولمبرگ (2005) لاحظ أن نظرية للضمير الفارغ من هذا النوع لا يمكن أن يحتفظ بها في إطار النظرية الأدنوية الحالية، التي تميز بين السمات المُؤولة interpretable، والسمات اللامؤولة uninterpretable؛ انظر شومسكي (1995). وعليه، يفترض أن الضمير الفارغ مُخصص بسمات مؤولة، وهي التي تستند قيماً للسمات غير المؤولة الموجودة في الصرفَة الزمنتية. هذا الضمير يُغضّن في مُخصص المركب الفعلي، ثم يعيد الإغصان في مُخصص المركب الزمني، مثل باقي الفواعل الظاهرة. ففراغ الضمير مسألة صوتية محضة: هو ضمير غير منطوق. ووفقاً لهذا المنطق، أقترح أن تكون البنية الأساسية لبنيّة مثل (41)، المتضمنة لفاعل ضميري صامت، كما يلي:

(16) قد تسأله هل سمة الشخص أو سمة العدد هي التي وراء هذا التمييز أو النوع، وهي مسألة ليست بالسهلة. إحدى المسائل المرتبطة بها هي معرفة هل ضمير الغائب فعل شخص ثالث، كما افترضنا هنا، أم هو فقط ضمير معرفة، بدون شخص (كما عند كواتسر Kratzer (2007). انظر كذلك بنفينست Benveniste (1966) بالنسبة للمقارنة الأخيرة، وهاريم (2005 و 2007) و نيفنز (2007) Nevins بالنسبة للمقارنة الأولى). وقد يصبح الانصهار بين الشخص والعدد الذي يطبع الضمائر (والذي يناقشه تشلر (2004) و شيشلر Weschler أسهّل للمعالجة إذا عالجنا الضمائر على أساس أنها شخص بالدرجة الأولى، وليس حداً. هذا الانصهار لا نجد له في المركبات الأساسية العددية (غير الضميرية).



(م ز = مُركب زمني؛ شخ = شخص؛ أ = مؤول؛ غ = غير مؤول).

في هذه البنية، يغصن ضم أولاً في موضع ذُور دلاليٍّ، وهو مخصوص المُرْكَب الفعلي، ويعيد الإغصان كمحور في مخصوص ز، وهذا الضمير الأخير هو الذي يقيّم الشخص اللامقئي في الزمن (المزيد من التفصيل، انظر الفاسي (2009)).

#### 4. المجهول، اللاشخص، والتوكّرة

ليس في الأديبات محاولةً جادةً لإيجاد معالجة موحدة للمجهولات الشخصية واللاشخصية. مؤخرًا، اقترح كولنس (Collins 2005) صيغة جديدة لـما يُسمى بنظرية امتصاص الإعراب Case absorption theory، قصد تحليل البناء لغير الفاعل الشخصي تعتمد الافتراضات التالية<sup>(17)</sup>:

(59) أ. المعلوم: - الفعل الصغير فـس يـسـنـدـ الدـوـرـ الـمـحـوـرـيـ الـخـارـجـيـ.

- فـس يـفـحـصـ الإـعـرـابـ.

ب. المجهول: - فـس يـسـنـدـ الدـوـرـ الـمـحـوـرـيـ الـخـارـجـيـ.

- الـبـنـاءـ (= بـنـ) يـفـحـصـ الإـعـرـابـ.

(17) أطروحة امتصاص الإعراب في معالجة المجهول تعود إلى يكللي (Jaeggli 1986) وروبرتس وجونسون وبيكير (Baker & Johnson & Roberts 1989). ونظرية البناء المقترنة هنا تعود إلى الفاسي (1988ب). انظر كذلك أوحلا (1991) لمعالجة مماثلة.

هذا النوع من التحليل يرصد الجزء المتعلق في البناء بإصعاد المفعول *raising*، أو ترقيته *promotion* إلى فاعل، كنتيجة لامتصاص بن *Voi* لإعراب المفعول. وأما ما يتعلق بالإنزال (*demotion*) أو الإبخاض (أو المجهول *demotion*) الذي يطرأ على الفاعل الأصلي، وهو القاسم المشترك بين المجهولين الشخصي واللاشخصي، فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار.

إذا أخذ هذا القاسم المشترك بعين الاعتبار، فإن معالجة المجهول لا يمكن أن تعتمد على امتصاص إعراب النصب كخاصية جوهرية، لأن مجهول اللاشخص المتعدي لا يشترك في هذه الخاصية. رد على هذا أن المجهول يقتضي، قبل كل شيء، إضعاف إحالية الفاعل الضميري، الذي يقترب بضرفه البناء. وعلى افتراض أن بناء المجهول له ضمير صامت فاعل (يظل غير منطوق)، فإن هذا الأخير لا يمكن أن يحمل إلا شخصاً ضعيف التخصيص. والمفارقة أن تخصيص الشخص في ما يُدعى باللاشخص المجهول يبدو "أقوى" من تخصيصه في المجهول الشخصي. ففي تركيب اللاشخص، يمتنع إصعاد/ترقية المفعول ( مما يؤدي إلى لاشخاص متعدّ، كما في (21)). إلا أن التخصيص ليس كافياً لتتحقق بشو، أو من المهمات الحشوية من الظهور كمواضيع، على غرار ما يحدث مع الضمير الصامت المحيل. (انظر (44) و(45) أعلاه). وعليه، أفترض أن المجهول اللاشخص له ضمير صامت موسوم بشخص صفر، [Ø]، بخلاف المجهول الشخصي الذي لا يحمل سمة شخص، كما سترى أسلفه.

إذا كان هناك ضمير صامت في البنية التركيبة للبني المجهولة (كما في بيگلی (1986) وبيكر وجونسون وروبرتس (1989) Baker & Johnson & Roberts)، فإن الضمير الصامت يكون أكثر نشاطاً في تركيب اللاشخص منه في تركيب المجهول الشخصي. ففي الحالة الأولى، يكون الضمير الخفي أكثر إحالية، حيث يربط العوائد *anaphors* مثلاً، كما في (60):

(60) يَسْتَأْلِ فرداً فرداً عبر العواجز، داعمين بعض بعض.

نفي هذا التركيب، يربط الضمير الصامت المركب العكائسي *reciprocal*، 'بعض بعض'، وهو عائد لابد من أن يكون مربوطاً بفاعل تركيببي (انظر الفاسي 1990، 1993، 2009 للتفصيل).

ويتمكن أن يرافق هذا الضمير حملأً ثانياً secondary predicate (أو 'حالاً' أو 'تميزاً، كما في الأدبيات العربية). ذلك شأن 'داعمين' في (60)، أو شأن المحمول الثانية في (61) و(62):

(61) يُنْتَلِقُ رَكُوبًا مِّنْ هَذَا.

(62) كان يُؤتى إليه فُرَادَى وجماعات.

فالضمير يرافق ضمير الحال في 'ركوبها' و'فرادى' وجماعات'.

يُضاف إلى هذا أن ضمير اللافعل يمكن أن يرافق العائدية الصّرفية أو الداخلية للحمول. وهكذا، فإن الفعل المتعكس reflexive يمكن أن يكون لأشخاصاً، ولكنه يظلُّ مُرأفاً بواسطة الفاعل الصامت:

(63) يُعْتَدِلُ هنَا.

فُمْرَاقِبُ الْعَايِدِ فِي الْمُجْهُولِ هُنَا هُوَ فَاعِلُ الْفَعْلِ، وَهُوَ ضَمِيرٌ جَنْسِيٌّ صَاحِبٌ.

هذه الشخصيات ليس لها مثيل في المجهول الشخص. فالضمير الصامت في هذا المجهول لا يمكن أن ينافي المحمول الثاني، مما يؤدي إلى لحن (64):

<sup>٦٤</sup> ميكل التفاح فرادي وجماعات.

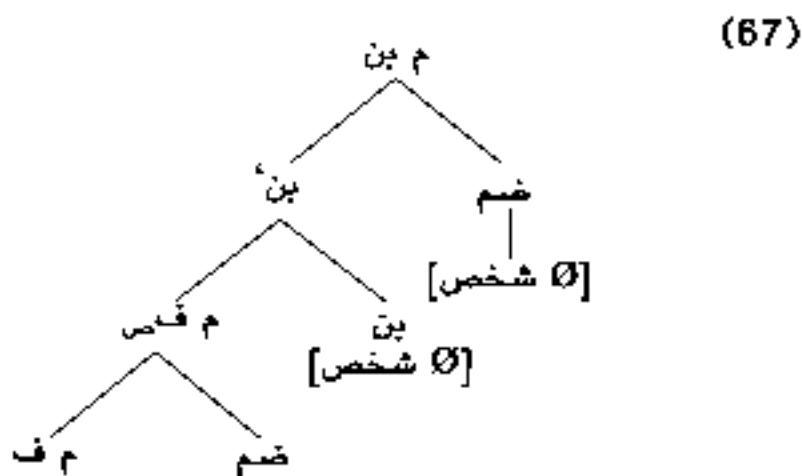
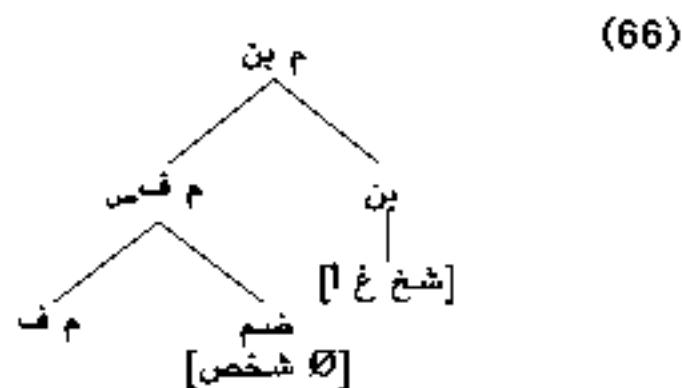
ولا يمكن أن يُطبّع مجهول الشخص العوائد المتعكسة، كما في (65) مثلاً:

(65) يَعْسُلُ نَفْسَهُ / نَفْسَهُ هُنَا.

ورغم أنه قد اقترح أن الموضع الكامن في مجهول الشخص هو ضمير صامت يخفي الصفة الاعباطية (انظر بيكر وجونسون وروبرتس 1989)، فإن هذا الضمير ذو إحالية أضعف من ذلك الموجود في اللاشخص، كما بُينَ بعدة روائلز. ومن أهم الفروق أن مجهول الشخص ليس له خاصية [+إنسان]، ولا أي من التأويلات الاحتوائية التي تُنسب إلى اللاشخص في الأدب (انظر على سبيل المثال مولتنر 2006 وهولمبرگ 2007)، وكيريدو-هوفهير (2006).

يمكن رصد الفروق التأويلية المذكورة بافتراض أن الشخص في العربية هو

ضمير صامت مخصوص للبناء بن، بينما المجهول الشخص هو ضمير صامت فضلة للبناء. وهكذا يكون اشتراق اللاشخص كما يلي<sup>(18)</sup>:

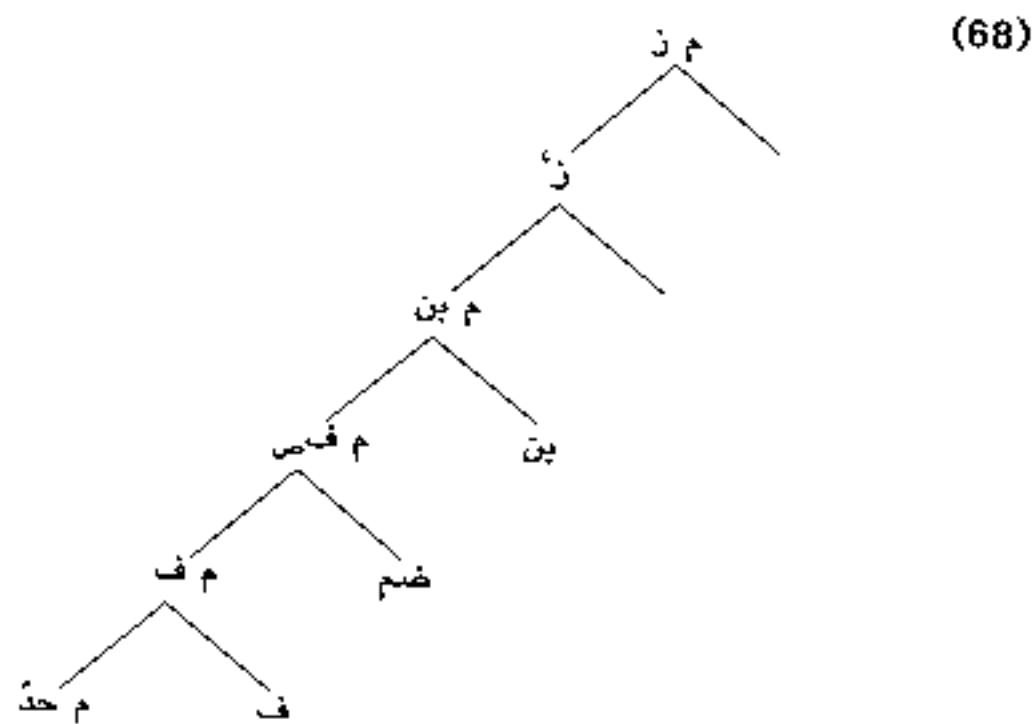


ف بن يُغصِّن كرأس، ويُعاد إغصان ضم (حين يكون لاشخصاً)، لكون بن يحمل سمة غير مقيمة، تحتاج إلى سابق يقيِّمها، مما يؤدي إلى إعادة الإغصان. فالتقدير الذي يتم هنا يتجه إلى الأسفل (أو هو إسفلالي downward)، كما في عملية التطابق بين الموضع والصرفة التي تسفله في البنية. هذا النوع من التطابق مع بن منحصر في اللغات التي لها مجهرلات لاشخصية. وهو مبني على تقدير الشخص، وإن كانت القيمة صفرية، [Ø].

وأما المجهول الشخص، فإن ضميرة الصامت، في تصوُّرنا، ليس له شخص، كما يبيّن سلوكه السلبي تجاه ربط العواند والحمول الثانية. ووضعه يقترب

(18) يفترض أن البناء يقطع فرق فرع، وتحت ز. (انظر: الغاسي 1988ب) وأوجلا (1991) وكولتز (2005) Collins و Ouhalla من بين آخرين.

من ضم غير المحيل في الفنلندية، حيث يظل أسفل البنية، ليس في مخصوص ز، بل في مخصوص فـز (انظر هولمبرگ 2007). ويمكن افتراض معالجة مماثلة للمجهول الشخص، وإن كان ضم في مخصوص فـز هنا هو كذلك فصلة لـبن. فإذا كان بن في هذا المجهول ليس له سمة شخص للفاعل تحتاج إلى تقدير بواسطة ضم، فإن إصعاد المفعول يصبح ممكناً، حتى ينطابق مع بن، ثم ز، والتشجيرة الأساسية لهذه العملية هي التالية:



ففي هذه التشجيرة، تمثل بن سبيرة (وسيلة) للمركب الحدي المفعول، وليس لضم، خلافاً لما يقع مع المجهولات اللاشخصية، التي يمثل فيها ضم هدفة لـبن، حيث إن أي عنصر يستهدف المركب الحدي المفعول، وليس الفاعل، يجد مصدره في ضعف تخصيص الشخص، وليس في (غياب) الإعراب، كما في افتراض انتصاص الإعراب.

وإذا كان الأمر كذلك، تكون قد عثرنا على توازٍ واضح بين المركب الفعلي/البني (زم / بن) والمركب الزمني/المصدر (زم / ز / مضم). ففي الحالة الأخيرة، يمكن أن يُغتصن ضم كمخصوص موضع في ز، أو كفضلة (غير محورية) للزمن (في ترتيب فـافـ مـفـ وـفـ فـافـ، على التوالي)، وفي الحالة الأولى، يُغتصن مجهول الشخص كضم موضع في مخصوص بن، بينما مجهول الشخص يُغتصن كضم (غير موضع) فضلة لـبن (في مخصوص ز / فـ).

## 5. الغَبَهَمَاتُ الْحَشُوَيَّةُ وَبِسُو

تُوجَدُ الضَّمَانَاتُ الْمُبَهَّمَةُ الْحَشُوَيَّةُ فِي مَوَاقِعٍ غَيْرِ مُحَورِيَّة، وَسَوْعٌ وَرُوْدُهَا عَادَةً بِصَفَّةٍ شَكْلِيَّة/صُورِيَّة formal فقط. إِحدَى الْأَلَيَّاتُ الشَّكْلِيَّةُ الَّتِي تُسَوِّغُ ظَهُورَ الْمُبَهَّمَاتُ فِي مَوَاقِعِ الْفَاعِلِ هُوَ مِبدأُ الْإِسْقَاطِ الْمُوْسَعِ (بِسُو)، الَّذِي يَتَطَلَّبُ أَنْ تُقْيِيمَ سَمَةً حَدِيدَةً مَوْجُودَةً فِي الزَّمَنِ زَ بِوَاسْطَةِ مُخَصَّصٍ (فَاعِلٌ عَادَةً)، يَوْجَدُ عَالِيًا فِي مُخَصَّصٍ زَ، إِلَّا أَنَّ الْمُبَهَّمَاتُ الْعَرَبِيَّةُ تُوجَدُ فِي مَوَاقِعٍ تُسْعَتْ عَادَةً بِأَنَّهَا مَوَاقِعُ مُخَصَّصٍ زَ، وَلَيْسَ مَوَاقِعُ فَوَاعِلٍ. وَمِنْ جَهَّةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِعَ، رَغْمَ أَنَّهَا قَدْ تُعَالِجُ كَمْبَهَمَاتٍ حَشُوَيَّةً، فَإِنَّهَا تَلْعَبُ دُورَ التَّخْلِيفِ backgrounding، كَمَا حَدَّدَهُ هُوپِر (1979) Hopper وأخْرُونَ، وَعَلَوْهُ عَلَى هَذَا، فَلَيْسَ هَنَاكَ مَا يُبَرِّرُ افتِرَاضَ وَجُودِ فَوَاعِلٍ مُبَهَّمَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ (وَخَاصَّةً الْمُبَهَّمَاتُ الصَّامِتَةُ). بَلْ إِنْ عَدَمَ وَجُودِ مُبَهَّمَاتٍ صَامِتَةٍ فَوَاعِلٍ يَوْافِقُ أَطْرَوْحَةً أَنَّ الصَّرْفَةَ الْثَّالِثَةَ (الْمُفَرْدَةَ) فِي الْعَرَبِيَّةِ لَهَا سَمَةٌ شَخْصِيَّةٌ قَوْيَّةٌ، كَمَا سُبِقَ وَأَنْ يَبَيَّنَ فِي الْفَقْرَةِ ١.

### 1.5. الْمُبَهَّمَاتُ فِي الْعَرَبِيَّةِ

لِتَنْظُرُ فِي بَعْضِ الْأَمْثَالِ الإِيطَالِيَّةِ، الَّتِي تَنْضَمُنَ ضَمْ مُحِيلًا غَيْرَ إِنْسَانٍ:

piove (69)

يَقْطُرُ

تَمْطِيرُ السَّمَاءِ.

é costoso (70)

مُكَلْفٌ هُوَ

الْحَيَاةُ مُكَلْفَةً.

هَذِهِ الْحَالَاتُ يَمْكُنُ اعْتِبَارُ وَجُودِ ضَمْ قِبَلَهَا مُوضِوعًا (أَوْ شَبَهٌ-مُوضِوعٌ quasi-argument)، وَلَيْسَ حَشُوًّا. وَلَيْسَ لَهَا مُثِيلَاتٌ عَرَبِيَّةٌ، كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنَ التَّرْجِمَةِ. فَالْحُمُولُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْطَّقْسِ لَهَا فَوَاعِلٌ ظَاهِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ مُضْمِرَةً:

(71) أ. أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ.

ب. سَقَطَ الثَّلَجُ.

ج. هَبَّتِ الرِّيحُ.

وليس في العربية ما يقابل (70) في الإيطالية. فالعربية تلجم هنا أيضاً إلى فواعل مفعومية ظاهرة، كما في التراكيب التالية:

- (72) أ. هذا مُكْلَف.
- بـ. الحياة مُقْلِقة.

ويمكن اعتبار أن الفروق بين العربية والإيطالية في التعبير عن هذه المعاني ذات طبيعة مُعْجمَة، بمعنى أنها تتعلق بطبقة الذوات التي يمكن أن ينطبق عليها ضم المحيل، ولا يتعلّق الأمر هنا بمُهمات حشوية. المهمات الموضوعات في العربية تبدو إذن غير موجودة، في مثل هذه التراكيب على الأقل.

لتنظر إذن في الحالات التي تُعتبر عادةً تراكيب مُهمات حشوية. من بين هذه الحالات، نجد التراكيب التي يقترن فيها مُهم ين موقع قبل الفعل بمركب اسمي قرير، كما يوجد في تراكيب 'there' في الإنگليزية، أو 'il' في الفرنسية:

There arrived a man (\*every man, \*the man) (73)

(\*الرجل، \*كل رجل) دخل وصل هناك

هناك رجل وصل.

Il est arrivé un homme (\*tout homme, \*l'homme) (74)

إحدى الخصائص البارزة لهذه التراكيب هو قيد اللاتتعريف، بمعنى أن القرير الاسمي للضمير المُهم لا يمكن أن يكون مُعرِّفاً، أو يكون مُركباً اسمياً سورياً (نوئاً، مثل 'كل'). ويقترح شومسكي تحليلًا ذكيًا يرصد آثار هذا القيد، فيفترض أن المُهم الذي يولد في مخصوص التطابق/الضرفية له سمة حذفية مُخصصة، وأن المركب الاسمي الفضلة غير مُخصصة. إلا أن آثار هذا القيد لا توجد في لغات لفب، مثل العربية، كما يثبت ذلك ألكسيادو & واكتسبولو (1998)، والمراجع المذكورة هناك. فإذا كانت جملة مثل (75) تركيباً 'مقلوبًا' inverted construction، كما عند ردزي (1982)، فإن شرط اللاتتعريف ينطبق فيها:

(75) وصل المؤمنون.

وأهم من ذلك، لا يوجد مبرر مُقنع لافتراض إغصان ضم في مثل هذه البنية، وبما

أن أي عنصر يدخل في أصل التعداد الحاسوبي له أثر إما على الصورة الصوتية (= صص) أو على الصورة المنطقية الدلالية (= صد)، فإن المبهم لا يمكن اعتباره عنصراً في الحوسبة لكونه ليس ذا تأثير على صص ولا على صد. فالمبهم ليس منطوقاً، ولا وجود دلالياً له في هذه البنى، كما يدل على ذلك عدم خصوص التركيب لشرط الالتعريف. وسيتبين هذا جيداً عندما نقارن دلالة هذه البنى بالبنى التي يوجد فيها مبهم جلي (انظر تحته)<sup>(19)</sup>.

لتأمل التراكيب التالية:

(76) أ. هو الله ربِّي.

بـ. هي الحياة.

هذه الجمل يتقدّمها ضمير، يُنعت بـ‘ضمير شأن’، وهو يستعمل للتقديم أو الإعلان عن حدث أو ذات، يأتيان بعده في الترتيب. يُسمى ضمير التخليف، علماً بأن الحدث أو الذات التابعين يمكن اعتبارهما طلعة foreground. ضمائر التخليف يمكن أن تأخذ صيغة الضمائر القوية (أو المترافق)، وهي تحمل العدد والتائث، ويُستعمل كثُرٍ من المبهمات الحشوية. وهي مبهمات لأنها لا تتضمّن تعريفاً أو تنكيراً، وهناك صيغة لهذه الضمائر تكون ضعيفةً ومتصلةً، وهي لا تتصّرف في العدد، وسياقها محصور في كونها تتقدّم جملة ذات ترتيب فـ فـ مـ فـ، كما في الجملة المدمجة التالية:

(77) أذكرك أنه تم الاتفاق.

(78) أذكرك أنه وصل كل المؤتمرين.

ففي هذا السياق، يكون ظهور المبهم ضروريّاً، لأن المصدري يُسند إعراب التصبـ، الذي يشيعه المبهم الموضع. فهذا المبهم مسؤول شكلاً على الأقل، وأما

(19) قد يبدو غريباً لأول وهلة أن نبحث عن تبرير منطقى لوجود المبهمات، باعتبار أنها غالباً ما تُعد حشوية. إلا أنه إذا صخ تحليل شومسكي (1995) لتحليل السلسل المبهمة، فإن المبهم يمكنه أن يكون ذا دلالة، بل إنه الحد نفسه. يضاف إلى هذا أن مبهمات التخليف، التي ناشتها تحته، لها محتوى خطابي، يجعل تأويلها مختلفاً عن السياقات التي يكون غائباً فيها.

تأويل التخليف، فيتضح عندما نقارن التركيب (78) بردifice (79)، الذي لا يحتمل هذا التأويل:

(79) أذكر أن كل المؤتمرين وصلوا.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن يكون ضمير التخليف، وهو موضع، فارغاً (أو صامتاً)، بحيث يمكن تحليل تركيب بسيط مثل (75) على أنه يتقدمه ضمير شأن موضع خفي، أم إن بنية هذا التركيب لا تسمح بوجود ضمير صامت من هذا النوع؟ وبما أن هذه الجمل لا تتضمن تأويلاً تخليفياً، فليس هناك ما يبرر افتراض وجود هذا الضمير في الصورة المنطقية<sup>(20)</sup>.

لننظر الآن في حالات أخرى تمثل حالات معيارية للمبهمات الفواعل، مثل التركيب الموجّهة التالية:

(80) ينبغي أن تقول الحق.

(81) يُحتمل أن تتم مراجعة الدستور.

وتشمل هذه الحالات كذلك بني الصعود أو الإصعاد raising، كما في التركيب التالية:

(82) يبدو أنك راضٍ.

(83) تَيئَنْ أنك راضٍ.

وتعطي الـ **الحمول النفسية psych predicates** هذا النوع من المبهمات عادةً:

(84) راعني أن يحدث هذا.

(20) إذا غدت هذه الضمائر مبهمات، مع أن لها محتوى معلوماتياً، فما يمكن أن يُؤخذ المبهمات هو أنه ليس لها سمات اسمية فاي phi وليس لها شخص خاصة (أعلم سمات فاي: العدد والجنس والشخص). لاحظ أن المبهم يمكن أن يلحقه التأثير والعدد، كما في الأمثلة التالية:

(أ) هي الرجال؛ هي العياف.

(ب) هم الرجال.

وهذا ليس مشكلة بالنسبة للنظرية. فهذه السمات تكون مُؤولة في المبهم.

ويضاف إلى هذا تراكيب لا تتضمن فاعلاً ظاهراً، كما في (85)، يمكن أن يقدّر فيها ضميرٌ خفيٌّ فاعلٌ للحمل: (85) مستحيلٌ أن تتحقق يوماً.

ففي كل هذه التراكيب، ليس هناك ضمير فاعل ظاهر، بل هناك مركب مصدري يتبع الحمل، قد يُؤول على أنه هو الفاعل البغدي. ولا أرى سبباً لأن أفترض وجود ضم متقدم عن الفعل أو الحمل. فهذا الضمير لا يمكن أن يكون للتخليف أو الشأن، لأن التأويل لا يقبل ذلك. بل إن هناك فرقاً تأويلياً واضحأً بين (85) أعلاه، الذي لا يتيح تأويل التخليف، و(86) الذي يظهر فيه الضمير، وتتيح هذا التأويل. (انظر الفاسي 1988أ، و1993):

(86) أهو مستحيلٌ أن تتحقق يوماً؟

وبناءً لهذا المنطق، وبناءً على الملاحظات السالفة، يمكن أن نخلص إلى أن العربية ليس لها مبهمات خفية أو صامتية. وأما المبهمات الظاهرة، فتتولد في موقع المحرر فقط. وهذه النتيجة تتوافق والنظرية العامة المُبْتَأة حول اللغات لف، وهي أن حُرْفَتَها الزَّمْنِيَّةُ لَهَا شَخْصٌ قَوِيٌّ<sup>(21)</sup>. فإذا كان فاعلها ضميراً ليس له

(21) يُدعى بنمامون (1998) Bennamoun أن 'هناك' في جمل مثل (أ) مهم حشوٍ، على غرار *there* في الإنگليزية: (أ) كان هناك طالب في الحديقة.

وهو يُعدُّ هذه الجملة وجوديّة. ففي هذه القراءة، يتبّع الضمير العيّن الفعل المساعد، ويفترض أنه في مخصوص ز، والمساعد في رأس أعلى هو بور (بز). إلا أن هذه الجملة مكانية locative بتحلّيدها بتأويل الظرف 'هناك'. وأما الجملة الوجوهرية المضمة، فليس فيها 'هناك'، والفاعل المحرري فيها متأخر، كما في (ب): (ب) كان في الدار طالب.

وإذا أنه ليس هناك سياق يكون فيه ورود 'هناك' محدداً بالبيئة، ويتفاعل مع الوجهين (صص وصد)، أو مع مبدأ الإسقاط المُوئّع، فإني لا أرى داعياً لتحليل 'هناك' على أساس أنها مبهمة، بل هي ظرف مكان. ويتصبح هذا عندما نقارن الاستعمال المحدود للظرف 'هناك' الذي يُؤول دلائلاً في كل سياق، مع الاستعمال الواسع لل晦ن 'there' الذي يكون شكلياً في كثير من الأحيان. تذكر أن العربية ليس لها مقابل لبني مثل (72)، زيادةً على عدم إجرائية قيد الالتفاف فيها.

شخص مثل العيهم، فهذا سيؤدي إلى ترك شخص الزمن غير مُقيم *unvalued* . ويمكن صياغة هذه التبيجة كما يلي :

- (87) اللغات لفت ليس لها فواعل مبهمات.  
وأما المبهمات الموضع، فهي مسُوَّغةٌ شكلاً أو تأويلاً، كما يلي<sup>(22)</sup>.

## 2.5. الضمائر وسو

من المعروف في الأدبيات أن المبهمات الموضع لا تتوارد وضمائر الشخص، وهذا يصدق على بني المجهول، كما يصدق على بني المعلوم :

(88) إنه اقْتَنَت.

(89) إِنِّي اقْتَنَت.

(90) إِنَّهُ سَقْتُلُونَ.

(91) إِنْكُمْ سَقْتُلُونَ.

ومع المجهول اللاشخص، لا يمكن أن يكون الموضع العيهم سابقاً للمتقدّد الضمني :

(92) إِنَّهُ غَرَّ بِنَا.

فهذا يوحّي بأن الضمير التكّرة لا يمكن أن يُشَيَّع مبدأ بسو، إذا كان مخصوصاً لفعل

(22) يقدم الغاسي الفهري (1988:19ج) تحليلًا أولياناً يفترض فيه وجود مبهمات موضع. فهو يفترض أن بني (74) توازي بنية الجملة المدمعة في (78). إلا أن القامي الفهري (1993) يراجع هذا التحليل ويستقلّه. انظر كذلك مككلوسكي McCloskey (1996) بقصد استدلاله أن الرّتب ‘المقلوّة’ في الإيرلنديّة (التي لا تقدّد كذلك بشرط الالاتّعريف) لا توجد فيها مبهمات. وأما محمد (2000)، فهو يؤكد أن مخصوص ز يسقط في بني ف فا مثل (74)، وبعثله مُبئِّم صائم، وأن البني (78)، التي يوجد فيها مُبئِّم ظاهر مُصلّ بال المصدري تقدّم ‘دليلًا مباشراً’ لفائدة هذا الاقتران. وهو يؤكد، كذلك، أن افتراض العيهم يوجد وراء توزيعات التطابق ‘الضعيف’ الموجودة في بني ف فا، إلا أنه لا يوجد أي دليل على صحة افتراض المبهم الصامت، كما يبيّن أعلاه. انظر ألكسيادو وأكينستوبولو (1998) لمزيد من الاعتراضات على هذا النوع من المقارنة للبني التي يقدّمها الفعل في عدّة لغات.

يتصل به ضمير شخص. بل إن ضمير الشخص لا يُسْوَغ إلا في مُخْصَص ز، كما بيتنا. وعليه، يمكن صياغة التعميم الوصفي التالي:

(93) ضمائر الشخص الفاعل تُسْوَغ في مخ ز (وفضلة مص).

وبموازاة مع هذا، فإن المُبَهَّمات المواضع تُسْوَغ في نفس السياق، شريطة ألا يكون هناك شخص في الزمن ز، تماشياً مع التعميم التالي:

(94) لا تتطابق المُبَهَّمات مع مص إلا إذا كان ز ليس له شخص.

فالنعمان معاً ينطبقان على لغات لفقت، مثل العربية، وليس على لغات لففع، مثل الفنلندية (انظر الفاسي (2009) عن هذه الأخيرة)<sup>(23)</sup>.

## 6. بعض النتائج

في هذا الفصل، فُصِّلتِ القول في التلازم القائم بين توزيعات الضمير الصامت المُحْبِلَة وغير المُحْبِلَة في اللغات ذات الفاعل الفارغ المُتَسْقِط لفقت، مقارنةً مع اللغات ذات الفرع الجزئي لففع. وبيَّنت أن درجة ونوع تحصيص الشخص، وكذلك التثجيرة التي يُسْوَغ فيها، من بين أهم الخصائص التحويَّة لهذه البيِّنَى. وألْخَصْ هنا بعض النتائج التي توصلت إليها، وكذلك بعض الاستنتاجات العامة التي يمكن إقرارها، بخصوص تنوع الضمير الصامت variation، وتنميَّط اللُّغَات language typology، وكذلك تحليل البناء voice.

(23) تفترض ألكسيادرو وأكستروبولو (ن.م) أن اللغات ذات الرتبة ف فا مف لها خاصية أن الضمير الفاعل يمكن أن يكون صامتاً. وهذه اللغات ليس لها مبهمات فاعل. فهي تشبع بسو بواسطة إصعاد الفعل لأن لها صُرُفَة فعلية لها وضع عنصر ضميري. كتبيجة لهذا، فإن '(أ) الفاعل ما قبل الفعل ليس في موقع موضوع، و(ب) رتبة ف فا مف لا تتضمَّن أبداً مُبَهَّماً صامتاً' (ص 494). وعلاوة على هذا، فإن بعض اللغات من تعط ف فا مف مثل العربية والسلالية يوجد فيها الفاعل مُخْصَصاً للزمن، وليس مُخْصَصاً لم فس. وفي شومسكي (1995)، أعيدت صياغة بسو على أساس أنه يتضمَّن فحصن سمة حد في الصرف. وإذا كانت لغة تفتقد إلى إغصان/نقل م س، فإنها تكون لغة لا تخضع لسو. لمزيد من التفصيل، انظر الفاسي (2009).

### ١.٦. تنوع الشخص

اللغات لففت توفر لها المجموعة النامة للضمير الصامت **المُحيل**، أي ١، ٢، ٣. ونفترض أن الأشخاص الثلاثة كلها مخصوصة بتأليفات بسيطة أعيدها هنا<sup>(24)</sup>:

أ. **المُتكلّم** ١ : [١+] ، [٢-]

ب. **المُخاطب** ٢ : [٢+] ، [١-]

ج. **الغائب** ٣ : [٢-] ، [١-]

وهذه المجموعة مُسْوِعة مع ز/م من تشبيط (يعنى أن الزمن له شخص غير مُقيّم يحتاج إلى تقييم). وأما التخصيص الضعيف (أو المنشوق) للشخص الثالث الذي يتوافق مع ضم الجنسي، فإنه يوجد أيضاً في العربية، وفيته [٠]. إلا أنه محصور في التوارد مع صُرْفة بناء المجهول، كما أسلفنا.

وأما لغات لففع، مثل الفنلندية والعبرية، فبنقصها التاليف (١٠١ج)، أي تخصيص الشخص الثالث (المفرد)، ولا يسع فيها إلا (١٠١أ) و(١٠١ب). وتقدم كمن (2004) التوزيعات التالية، في العربية والفنلندية، على التوالي:

nixshalti ba-mivxan be-historia . . . (101) أ.

في التاريخ في الرائز رسبت

رسبت في رائز التاريخ.

nixshalta ba-mivxan be-historia . . .

في التاريخ في الرائز رسبت

رسبت في رائز التاريخ.

(24) يمكن تأويل ١ على أنه سمة «المُتكلّم»، و ٢ «المُخاطب»، و ١ و ٢ «مشارك» participant (في الخطاب). أفترض أن الشخص والمعد منصهران، ويستبع عن ذلك أن اللائحة أطول من ١، و ٢، و ٣، خاصةً إذا أضفنا التنوع بالنسبة للاحترافية. انظر ويشلر (2004)، كراتسر (2007)، وريتر وهارلي (2002)، ويشلر ويشلر (2004)، وبلاتزاك Platzack (2004)، من بين آخرين.

- ج. <sup>\*</sup>  
nixhal/nixshela ba-mivxan be-historia رَسَبَ(ت) في رائز التاريخ.
- أ. reputin historian kokeessa (102) رَسَبَتْ في رائز التاريخ.
- ب. reputit historian kokeessa رَسَبَتْ في رائز التاريخ.
- ج. <sup>\*</sup> reputti historian kokeessa رَسَبَ(ت) في رائز التاريخ.

ويموازاةً مع ذلك، فإن هذه اللغات توسيع شخصاً ثالثاً منقوصاً، قيمته Ø، مع الزمن النشيط، كما رأينا سابقاً في الفنلندية (انظر شلون斯基 Shlonsky (2008) للمزيد حول العبرية). وهذه التوزيعات والتلازمات يمكن وصفها عبر التعميمات التالية:

- (103) تنوع الشخص في زامن
- أ. في اللغات لفت، ز/مص له شخص قوي، [2±, 1±].
- ب. في اللغات لففع، ز/مص له شخص ثالث ضعيف، أي Ø.
- (104) تنوع البناء

في اللغات لفت، يمكن أن يكون شخص بن Ø.

- (105) تنوع ضم
- أ. مجموعة ضم في لفت {1, 2, 3, Ø}، أي المجموعة العليا.
- ب. مجموعة ضم في لففع {1, 2, Ø}، و[3] غير موجود.

## 2.6. الشخص والموضعية

تصنيفي للضمائر الصامتة رهين بالكيفية التي تقيّم بها سمة الشخص، بالنظر إلى سمة تشجيرية هي موضع أو مخصص، أو سمة بسو EPP feature.

(106) الضمائر الصامدة المُقيمة للشخص تكون لها سمة [موضع] بحسب تشجيراتها:

- أ. ز/من: [+ موضع].
- ب. بن (مجهول لاشخص): [+ موضع].
- ج. فمن: [- موضع]

ويتحدد التكير (= نك) والتعريف (= عر) في الضمائر، الذي تتحدث عنه الأديبات، بالنظر إلى قيمة سمة الشخص كما يلي:

(107) أ. عر: [2±, 1±].

ب. نك: [Ø].

ويمكن تحسين النظام المُتبني تصوريًا باستعمال سمات أكثر شيوعاً ونبريراً، مثل "متكلم" (= كلام) و"مشارك" (= شرك)، لتعريف السمات 1 و2. عندئذ، يصبح توزيع السمات في الضمائر كما يلي<sup>(25)</sup>:

(108) أ. 1 = [+ كلام، + شرك].

ب. 2 = [- كلام، + شرك].

ج. 3 = [- كلام، - شرك].

وأما الجنسي، فهو بقيمة الصفر، كما في (108د):

(108) د. Ø = [Ø كلام، Ø شرك].

فإذا كان تخصيص الشخص هو السمة الأساسية التي تضبط توزيعات الضمائر الصامدة وتنوعاتها، بناء على كون الشخص هو السمة التي تفرد بها الضمائر الطرازية prototype، فليس هناك ما يدعو إلى نمذجة التنوع الأساسي باعتبار الحد (أو سنته). فماحدى الخصائص الهافة للحد أنه يمكن من تحويل النمط type

(25) هذا النظام مثيل نظام نيفنز (Nevins 2007)، الذي يستعمل سمة author (مؤلف)، بعوض متكلم، مثبعاً في ذلك نظام السمات عند هالي (Halle 1997). وهو يستعمل كذلك [Ø] للاشخاص، باعتبار أنه يمكن أن يتوافق وأي تأويل للشخص. الصفر كقيمة لأي سمة يُرادف القيمة "المتفصلة"، التي اقترحها ويشرل وزلاتيك (Weschler & Zlatic 2001)، أو دالستندرو (D'Alessandro 2004) بالنسبة للإيطالية:

(أ) السمة المتفصلة سمة لها كل القيم التي يمكن أن تكون للسمة.

، من نمط من (الاسم)، الذي يُعتبر دالاً على حمل ح، إلى نمط الحد، الذي يدل على ذات ذ. وخاصية نقل النمط لا يمكن أن تُعد بارزة في تأويل مختلف الضمائر، أو منقوصها. فالفرق بين المعرفة والتَّكْرَة في الضمائر وفي الأسماء العاديَّة لا يقترب مثلاً بظهور سمة الحد، أو غيابها (انظر لونغباردي (2006) Longobardi وكيركيا (2005) Chierchia بصلة الأبعاد النظرية لكل افتراض). ولنتذكَّر كذلك المناقشة حول التركيب (74) أعلاه. فتعريف المُركب الاسمي الفاعل لا يؤدي إلى إعادة إغصان (بالضرورة)، وإن كان الضمير المُمحِّل يؤدي إلى ذلك، كما في (42)، مثلاً<sup>(26)</sup>. فتدرج المنقوصية في الضمائر يمكن إذن رصده بصفة أكثر طبيعية باعتبار الشخص، وكذلك بالنظر إلى الشروط التسجيرية للتسوية. بل إن تنميط الضمائر يدوِّن رهين تخصيص الشخص، أكثر من سمات أخرى، مثل التعريف<sup>(27)</sup>.

(26) تحليل هولمبرگ (2007) يعتمد أساساً على تنوع الحد. فاللغات لفقت تُحدَّد، مثلاً، على أن لها سمة [حد] غير مُقيمة، مدمجة في الصُّرُفَة الزمنية، بخلاف اللغات الأخرى. فهذا الافتراض يفصلي المبهمات والمُضمرات الجنسية من هذه اللغات على اعتبار أنها ليست مُركبات حديثة. إلا أن تحليلي مبني على تنوع الشخص. لاحظ أن حد حين يُحدَّد على أنه مُغيَّر للنمط الأساسي، بالنظر إلى دور التعريف، فإنه يُعمل مع الأسماء في هذا الدور، لا الضمائر. تصور هولمبرگ للضعف يماشي نمطية الضمائر التي افترضتها دوشين ووبلتشكو (2002) Dechaine & Wiltschko، وهي نمطية تشجيرية موازية لنمطية المركبات الحديثة الاسمية. وهذه تصنيفاتها:

(أ) ضمائر/حدود،

(ب) ضمائر/سمات تطابقية (فاي phi)،

(ج) ضمائر/أسماء.

إلا أن هناك فرقاً واضحاً بين سلوك الضمائر الجنسية المخصوصة شخصاً وعدداً، كما في (14)-(16) أعلاه، والضمائر الصفرية في (17)-(18). فال الأولى يمكن استعمالها في مواقع موضع، بينما الثانية لا تستعمل في هذه المواقع، كما يُبيَّن:

(د) إنك تجد أن الأسعار ارتفعت.

في السياق اللائق، تُستعمل الجملة (د) استعمالاً جنسياً. وهذا السلوك، إذا كان متشاراً عبر اللغات، يجعل افتراض الشخص أكثر كفاية، اعتماداً على كون الفرق في مصدر الجنسية قد يكون الشخص، أو يكون الحد.

(27) انظر لونغباردي (2005، 2006) بالنسبة لأهمية الشخص في بني المركبات الحديثة، حيث يُعتبر الشخص موجوداً في الحد، وهو أعلى سمة. وانظر كذلك بورينج =

### 3.6. مقاربة جديدة للبناء

قدمت مقاربة جديدة للبناء، مبنية على سلم قوة/ضعف، وليس على ضرب من امتصاص الإعراب، ويمكن إجمال هذا التصور فيما يلي:

(109) أ. المجهول تخصيص (منقوص) للبناء، بنـ.

بـ. مجهول اللاشخص في بنـ يتطابق مع ضم [Ø].

وعلى هذا الأساس، فإن صرفة المجهول تمثل سيرة تبحث عن فاعل خـ منقوص، تخصيصها نكرة أو غامض، أو Ø، وضم يجب أن يكون غامضاً/نكرة، أي Ø. وعلاوة على هذا، هناك تخصيصان للشخص في الرأيين اللذين يُؤولان الزمن، ز/مص، وف/بنـ. ويبدو التناوب في التأويل بين المعلوم والمجهول أمراً طبيعياً. فحين يكون ز/مص له شخص قوي، لا يمكن استعمال الضمائر الصامدة ذات التخصيص الضعيف في هذه التشجيرة. وبظل الاختيار الممكـن هو اللجوـه إلى بنـ المجهـول، والسمـة البارزة ضعـف شخص الفاعـل. وتأـلـد الضـمـائـر الصـامـدة عـبر الدـمـجـ في الـصـرـفةـ بـواسـطـةـ طـابـقـ/ـاـنـقلـ Agree/Move. وهناك رـأسـانـ يـبـرـزـانـ كـسـيـائزـ طـبـيعـيـةـ: زـ/ـمـصـ وـفـ/ـبـنـ، وـهـيـ روـؤـسـ رـحـائلـ phasesـ. فالضمـيرـ الـضـعـيفـ (أـوـ ضـمـ) يـدـمـجـ فيـ وـاحـدـ منـ هـذـيـنـ الرـأـيـنـ، بـحسبـ مـحـتوـاهـ. والـضـمـيرـ الـذـيـ يـدـمـجـ فيـ زـ/ـمـصـ 'ـعـرـفـةـ'ـ، والـضـمـيرـ الـذـيـ يـدـمـجـ فيـ بنـ 'ـنـكـرـةـ'ـ. وـتـمـثـلـ المـجـهـولـ عـلـىـ أـنـهـ إـضـعـافـ لـقـيـمةـ شـخـصـ الفـاعـلـ، وـهـذـاـ إـضـعـافـ أـكـثـرـ جـلـدـةـ فيـ مـجـهـولـ الشـخـصـ مـنـهـ فيـ مـجـهـولـ الـلاـشـخـصـ. فـفـيـ مـجـهـولـ الشـخـصـ، لـاـ يـتـطـابـقـ بـنـ مـعـ ضـمـ الفـاعـلـ. وـعـلـىـ، يـمـكـنـ إـصـعـادـ الـمـفـعـولـ لـلـتـطـابـقـ مـعـ زـ.

هذه المقاربة تُبيـنـ طـرـقاـ جـديـدةـ لـمـعـالـجـةـ السـلـوكـ المـزـدـوجـ لـبعـضـ الـبـنـاءـاتـ، مثلـ بـنـ الـلاـشـخـصـ، الـذـيـ يـتـمـ فـيـ إـضـعـافـ شـخـصـ الفـاعـلـ، دونـ أـنـ يـكـونـ هـنـاكـ إـصـعـادـ أوـ تـرـقـيـةـ لـلـمـفـعـولـ. وقدـ قـرـئـتـ مـجـهـولـ الـلاـشـخـصـ بـمـوـضـعـةـ الشـخـصـ الفـاعـلـ.

Büring (2007)، وكواتسر (2008) من بين آخرين. لنتذكر أنـي أتفـقـ معـ النـظـرةـ العـامـةـ لـضـعـفـ الضـمـائـرـ الـذـيـ قـلـمـتهاـ كـارـدـيـنـالـيـتـيـ وـمـسـتـارـكـ وـهـولـمـيرـگـ. فالـضـعـفـ لـيـسـ صـوـتـيـاـ فـقـطـ، وـلـكـهـ دـلـالـيـ أـيـضاـ. إـلاـ أـنـ الضـعـفـ فـيـ نـظـاميـ يـتـعـلـقـ بـالـشـخـصـ، وـلـيـسـ بـمـيـةـ [ـإـسـانـ]ـ كـمـاـ عـنـ كـارـدـيـنـالـيـتـيـ وـمـسـتـارـكـ.

، ومجهول الشخص بعدم موضعية الفاعل. ويقتربن هذا الفرق كذلك باتجاه طالق، من المخصوص إلى الصُّرْفَة، أو من الفضلة إلى الصُّرْفَة. وقد قام بيكر (Baker 2008) مؤخراً بدراسة هامة لدور الاتجاه في التطابق. والمقاربة المتبعة تُمْكِن من القيام بتنبؤات، منها عدم وجود خصائص صامدة مُهمة في لغات لففت<sup>(28)</sup>.

---

(28) يتداول بيكر (2008) على وجود تعليم للغات الطبيعية بسم SCOPA، أي القيد البنيوي على تطابق الشخص، بصورة كما يلي:  
 (ا) الإسقاط الوظيفي وظ يطابق مركبا (م س) في 1 أو 2 فقط إذا كان إسقاط وظ يتعصب مع عنصر موسوم بـ 1 أو 2، ووظ منقطع.  
 السمة البارزة للقيد (ا) هي أنها تحمل تقىم الشخص تابعاً لمراقب من أعلى، المخصوص أساساً، بينما الأشكال الأخرى للتطابق توسيع بما هو أدنى منها، حيث تكون الفضلة، مثلاً، مراقباً. سمة الموضع، في تحليلي، تمثل قيد SCOPA، وإن كانت المقارنة المستفيضة تحتاج إلى فضاء آخر. لاحظ أن SCOPA تنطبق على أي تخصيص للشخص، بما في ذلك 3 و 0.

## الفصل السادس

### الرحايل في الجملة العربية<sup>(١)</sup>

بين شومسكي (2005) أن المركب المصدرى (= م مص) والمركب الفعلى الصغير ( $vp = M$  فم) هما الرحيلتان الوحيدةان في الجملة. فال المصدرى مص، وليس الزمن ز، هو الذي يكون رأساً للرحيلة phase، وهو (أ) يقوم بدور السيرة (الرئيسية) للسمات التطابقية فاي phi؛ ويتعلّق الأمر هنا بسمات الفاعل التي تشمل الإعراب والعدد والجنس والشخص؛ و(ب) هو مصدر الموضع الذي يرث منه الزمن ز السمات التطابقية فاي ويحمل كبسيرة وسليمة لتقدير سمات المصدرى؛ و(ج) هو العامل للسمة الخارجية EF (الضرورة لتسوية النقل على مسافة بعيدة، مثل الاستفهام مثلاً). وأما المركب العذى م حد، فهو (أ) يعمل كهدف للمصدرى والزمن، ويُخضع (محلياً أو على مسافة بعيدة) لعملية طابق Agree، و(ب) يحمل سمة غير مقيمة unvalued للإعراب (البنيوي)، و(ج) يصعد إلى مخصص ز (باعتباره يمثل سيرة له)، إذا كان ز له سمات تطابقية موروثة من مص. وتقوم عملية طابق بتقدير السمات من وحدها، محكومة في ذلك بالتحكم المكتوني الأقرب closest c-command.

(١) يُعد هذا العمل تطويراً في إطار نظرية الرحائل لبعض أعمالى السابقة في الفاسي (1981-1982، و 1991-1993، و 1996). أشكر الأساتذة نوام شومسكي Noam Chomsky وشigeru Miyagawa ودavid Pesetsky وآليك مرانتز Alec Marantz وموريس هالي Morris Halle وسيديريك بوكس Cedric Boeckx وجيّارو كيركيا Gennaro Chierchia على المناقشات المتمرة التي استفدتُ منها، زيارتى لـ MIT و Harvard في خريف 2005. وأي تقصير هو مني، طبعاً. هذا الفصل هو نقل إلى العربية للفاسي (2005 ب) مع بعض التعديل.

ويهدف هذا الفصل إلى تفحُّص خصائص عدِّ من السيرورات والبني في النحو العربي، التي بدت إلى حدّ الآن وكأنَّها غير مربوطة فيما بينها على أساس نسقية ومبنيَّة، أو مربوطة جزئياً بإسقاط الزمن. وسأيُّن أن التحليل اللائق لهذه السيرورات والبني يقتضي أن يكون المركب المصدري هو الموضع المضمن لهؤلاء الخصائص. فالحالات المدرورة تُفِرِّزُ انتقاء مزدوجاً (للمصدريات الاستفهامية، والمُوجَّهات، وأدوات النفي، إلخ)، يقترن بتحقيق مزدوج للسمات النطاقية (والإعرابية)، وازدواجية في زُبَّ الكلمات، وأحياناً الأسوار، إلخ. وأبُّن أن المصدري مضم يتعيَّن بكونه ينتهي أو لا ينتهي ببنية إسادية حنْلية كفضلة له. وهناك ضمير فارغ (أو ضم) حَفْل، يختلف عن ضم الذي يكون عائداً وموضوعاً (يظهر في الرأس أو المخضض). وتستغل المصدريات هذه الازدواجية في ضم كذلك، لتحقق العَمَل أو العائدية. ثانياً، إن المصدريات تسند إعراباً "اسْمِيَاً" إلى مركب اسمي، أو إعراباً "زَمِنِيَاً" إلى الفعل (ما يُسمى بالوجه mood)، طبقاً لخصائصها الانتقامية، التي تبرز في التراكيب الجملية التي تبدئ باسم، أو تبتدئ بفعل. ثالثاً، إن ازدواج النفي باعتبار موقعه أو حِيزه يعكس كذلك الخصائص الانتقامية المختلفة لتنوعين من المصدريات. رابعاً، إن عدم تناظر الطابق في البني التي يكون فيها الفعل أولاً والبني التي يكون فيها الفعل ثانياً تضارع خصائص المضدرتين. وأخيراً، فإن نقل الفواعل تبدو وكأنَّها لا تعكس هذه الثنائية. إلا أن هذه "الثغرة" في النظام ليست إلا ظاهرة، بل إن البني ذات الفعل الأول مع طابق غني تظل معايرةً للبني ذات الفعل الثاني، بالرغم مما قد يتadar إلى الذهن من تطابقهما.

فعندما يتضح أن الثنائيات مرتبطة ببعضها، ومتلازمة، يصبح أمراً ضروريَاً اعتبار المركب المصدري الرحيلة العليا في الجملة، إضافةً إلى اعتبار المركب الفعلي الصغير الرحيلة الدنيا. أتبُّنى فيما يلي تعريفاً لعملية طابق، هو التالي:

(1) طابق (أ، ب) إذا

- أ وب لها سمات متضارعة

- أ تحكم مكتوبتاً عن قرب في ب

(أي أنه ليس هناك ج لها سمات مضارعة بحيث أ تحكم مكتوبتاً في ج، وج تحكم مكتوبتاً في ب).

وأحدّد السمات غير المُؤولة كما يلي:

(2) السمات غير المُؤولة هي

- سمات فاي (أو تط) الموجودة على السيرة (فس أو مص)،

أو في سيرة فرعية (ز، نفي، موجه، إلخ)

- سمة الإعراب (البنيوي) أو الوجه في الهديفة (م حد أو فس)

أفترض كذلك أن مبدأ الإسقاط الموسع (بس) يعاد تأويله على أنه ضربٌ من طرائق.

## 1. مصدريات ورتبتان وإعرابان

لنتظر إلى الفروق الموالية في توزيعات الحروف المصدرية:

(3) أ. أراد أنْ يأتي الرجل.

ب. \* أراد أنَّ الرجل يأتي.

(4) أ. حبت أن النساء دخلن مكاتبهن.

ب. \* حسبت أن دخلت النساء مكاتبهن.

فهذه السلوكيات تبيّن قيام تلازم بين المصدريات والرتبة. ففي (3)، يظهر المصدري مع رتبة ف فا (فعل فاعل) فقط، ولا يمكن أن تكون الرتبة فا ف. وفي (4)، يظهر المصدري مع فا ف، ولا يحدث العكس كذلك. لئيم المصدري الأول مص 1 والمصدري الثاني مص 2. وينفس الكيفية، تسمى فصلة مص 1 فا وفصيلة مص 2 ف 2، حتى يبرز مكان الفعل بالنسبة للفاعل.

وفي البيتين، هناك إعرابان. مص 1 يستند إعراباً زميّاً وجهياً إلى ف 1، بينما مص 2 يستند إعراباً اسمياً إلى فاعل ف 2. وحتى تستعمل لغة أكثر تقنية، تقول إن مص 1 يُسِّرِّ الإعراب الزمني في ف 1، بينما مص 2 يُسِّرِّ الإعراب الاسعفي في المركب الخدي الفاعل. ومن الصعب أن تصوّر أن الشائبة الإعرابية (الاسمية والزمنية) خاصية للزمنين في الجملتين. إن الفرق الضروري بين الماضي والحاضر لا يؤثّر على شكل الإعراب الاسعفي في مص 2، وليس الزمن الحاضر مؤثراً في

شكل ف1. وينفس الكافية، فإن الرتبة في الفصلتين ف1 وف2 لا يتحكم فيها الزمن. ولو كان الأمر كذلك، لكان الزمن الذي يظهر مع هذه الرتب ذات محتوى مُتسابين. وهذه التوقعات لا يدعمها الواقع؛ بل إن مص2 يظهر حتى مع الجمل الاسمية، التي يكون فيها الزمن فارغاً، كما في المثال التالي:

(5) حبُّتْ أَنَّ الرَّجُلَ ذَكِيًّا.

فهذا التركيب يلبي شروط السبر التي يتطلّبها مص2، أي أنه يسير محددة في إعرابه النصب. وأما مص1، فهو منبوز في هذه السياقات، لأن سيرته الزمنية لا تظهر هنا، تكون الفعل الرابطة لا يظهر:

(6) \*أَرَدْتُ أَنَّ الرَّجُلَ ذَكِيًّا.

(قارن بـ‘أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ ذَكِيًّا’، حيث الزمن ظاهر).

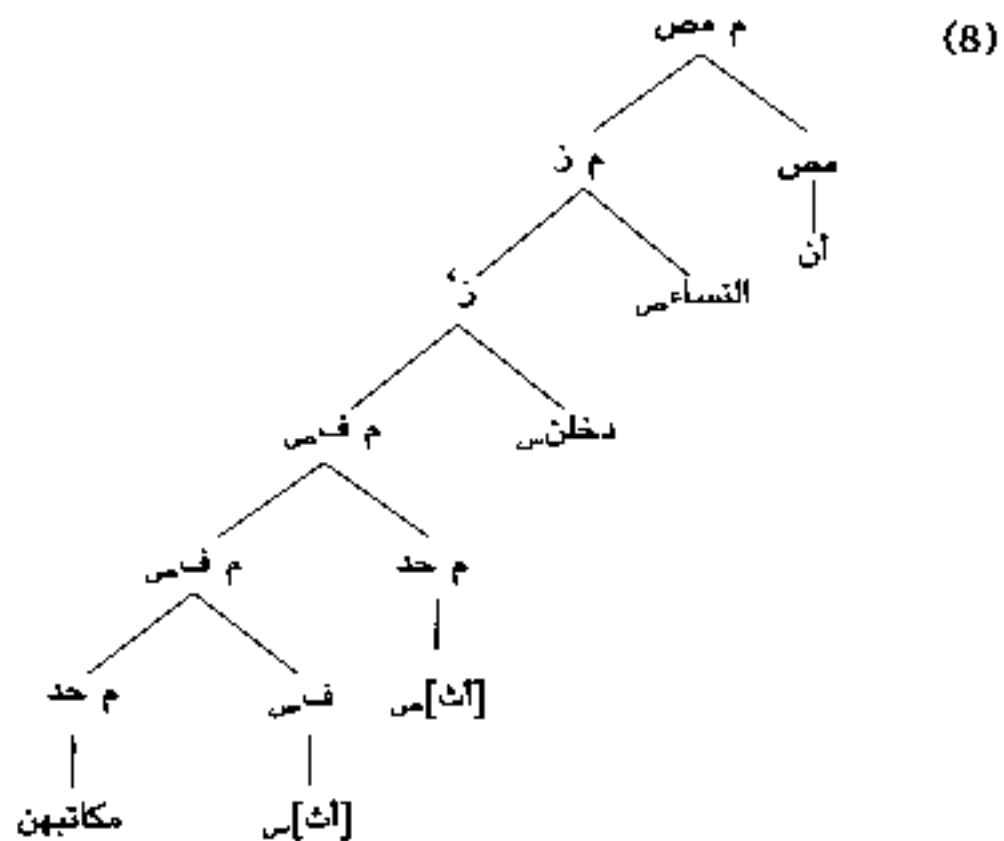
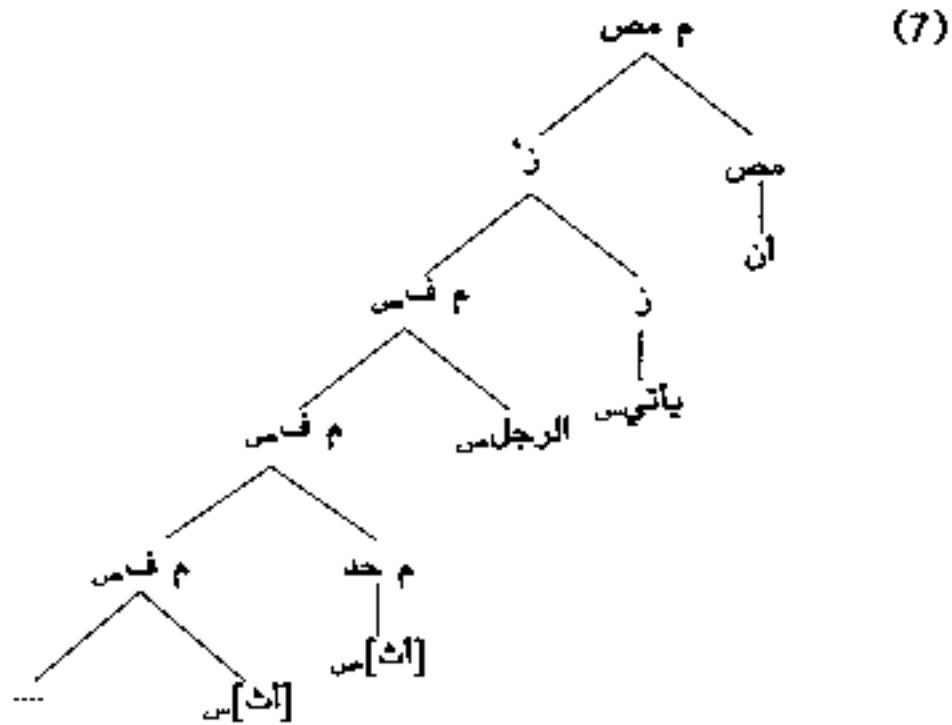
نستخلص إذن أن الثنائية الإعرابية وثنائية الرتبة ترتبطان باختبارات المصدري، حيث كل مص يبحث عن هديفة مختلفة (ز-ف أو م حد)، بسمات غير مُؤولة مُتسابقة<sup>(2)</sup>.

وبالنظر إلى توارث السمات، كما يحدّده شومسكي (2005)، هناك شكلان للمجاورة adjacency، ضروريان لتطبيق طابق في (3) و(4). ففي (3)، تكون سلسلة من مص1 وز ف1، تقييم المجاورة بين مص1 وم حد. وفي (4)، تقييمها سلسلة مكونة من مص2 وز. فإذا كان ف قد صعد إلى ز، فإن الفاعل يكون في مخصوص ز مع مص2، في مخصوص ف م مع مص1. فسلسلة الرؤوس مص1-ز-ف1 تكون ضرورية لفحص إعراب الرفع في المركب الخدي في (3)، باستعمال طابق على مسافة بعيدة، وسلسلة ز-مص2 ضرورية لفحص المحلي لإعراب الفاعل في مخصوص ز. وفي كل من الحالات، بتوسيط الفاعل في سلسلة

(2) في القامي (1991-1993، و1996)، تُنسب هذه الاختلافات إلى الخصائص الانتقادية للمصدري ولوبط الصرفة الاسمي:

(أ) المركب الصرفي يكون [± اسمي]. فهو اسمي مع مص2، وغير اسمي مع مص1. يمكن أن تكون السمات مقيمة valued في ف أو م حد، ولكنها غير مُؤولة كما في بيزتسكي وتورگو (2004). فهما يُفرّقان بين [± قيمة] و[± تأويل]. إلا أن عرضنا هنا محابي بالنظر إلى التنفيذ العملي لمفهوم التقييم valuation.

الرؤوس، وليس هناك عناصر أخرى (مثل الظروف) يمكن أن تتموضع بين رأس السلسلة (أو السبيرة) والمُركب الحدي الهديفة (انظر تحته، الفقرة 9). وتكون البنية المفترضية للجملة المدمجة في المثالين هنا التاليين:



## 2. لا تناظر التطابق

المعروف أن هناك تطابقاً لامتناظراً بالنظر إلى السمات التي تبرز في رُتب ف1 أو ف2. فالتطابق مع الفاعل في ف1 يكون «فقيراً»، أي محصوراً في الجنس (على الأكثر)، بينما التطابق في ف2 يكون «غنياً»، حيث يشمل العدد والشخص، إضافة إلى الجنس. لمحصر كلامنا هنا في العدد، حيث يظهر أو لا يظهر، لقد اهتم المُحلّلون بالجمل «الجذور» root clauses، أو الجمل غير المُدّمجة، كما في الأمثلة التالية:

(9) أ. دخلت النساء مكاتبهن.

ب. \*دخلن النساء مكاتبهن.

(10) أ. النساء دخلن مكاتبهن.

ب. \*النساء دخلت مكاتبهن.

والنزاع قائم حول معرفة ما إذا كان التطابق في الحالتين هو تطابق بين الفاعل في مُخصص ز والزمن، أم إن هناك تطابقاً بين المُخصص والرأس الزمني في التركيب (10)، وبين الرأس الزمني والفضلة في (9). ولن أُخْص تفاصيل الأديبيات هنا. فهناك معالجتان أُتَخْذَا أساساً<sup>(3)</sup>:

(أ) المعالجة الأولى تفترض أن المركب الخدي السابق لل فعل ربما يكون خارج النواة الوظيفية للجملة، أي خارج المركب الزمني. حيث أنه يعتبر م حد قائماً بوظيفة خطابية أساساً (هي البؤرة أو الموضع)<sup>(4)</sup>.

(ب) المعالجة الثانية تعتبر هذا العنصر فاعلاً، أو حاملاً لوظيفة نحوية، وهي ترتكز على البحث في الآلية التي وراء هذين النوعين من التطابق<sup>(5)</sup>.

(3) هذان الانجاهان في التفكير كانوا حاضرين منذ القرن الثامن الهجري، عند البصريين والكوفيين، كما هو معلوم.

(4) عن صيغ من هذه النظرة، انظر الفاسي (1981، 1984 - 1988) وأيوب (1981) وعقال (1995) وأوحلاء (1997).

(5) لنظرة عن هذه المعالجة، انظر هاربرت وبهلو (2002) Harbert & Bahloul والمراجع المذكورة هناك.

وبالرغم من الفُروق الهامة بين هذين الاتجاهين في التحليل (أو حتى بين تحاليل داخل نفس التحليل)، فإن التحاليل تحتاج إلى إعادة تشكيل، بالنظر إلى نظرية الرحائل من جهة (انظر شومسكي 2001 و2005)، وإلى خرائطية cartography المركبات المصدرية الجديدة (انظر ردزي (1997) Rizzi وشنسكوي Cinque (1999) على الخصوص). والأهم في هذا أن لا تناول التطابق والفارق في الرتبة ينبغي أن تكون ناتجة عن الخصائص الانتقائية للمصدريات، ولا يمكن أن تُنسب إلى خصائص المركب الحذبي نفسه، سواءً ت موقع بعد الفعل أو قبله، أو كان موضعًا أو بؤرة، أو حملَ وظيفة نحوية وخطابية في نفس الوقت، إلخ. الواقع أن الاختلاف في التطابق يمكن أن يُرد إلى خاصيَّتين فرعويَّتين للزمن، موروثتين من المصدري، واللتين تقضيان بصلاح المركب الحذبي الفاعل إلى مخصوص ذ مع مص<sup>2</sup>، وإلى مخصوص فص مع مص<sup>1</sup>.

عندما يجاور المركب الحذبي مص<sup>2</sup> مجاورة تامة، كما في (4)، أي حين يكون في المخصوص، فإن الموضع يكون مُحدَّدًا أو مقياسيًّا criterial، بالمعنى الذي يقصده ردزي (1991، 2004)<sup>(6)</sup>. وهناك إمكانان يوافقان وجود الفاعل في (4) مجال المركب المصدري<sup>2</sup>. فقد يكون المركب الحذبي في مخصوص خارج عن المركب الزمني، يقوم بوظيفة خطابية داخل المركب المصدري، وإن كانت أسفل من وظيفة المكون المفكك (أو الموضع) في التفكير إلى اليمين. فإذا كان موضعًا أو بؤرة إلى الأسفل، ويقتضي ضميراً عائدًا عليه، فإن ضميراً صامتاً مدمجاً في الزمن قد يكون هو الفاعل، ومضمونه الشخص والعدد والجنس والإعراب. والإمكان الثاني هو أن المركب الحذبي فاعل للحمل أو الإستاد predication، ورأس الإستاد Pred. وإن كان مدمجاً في الزمن، فهو ضم، ومضمونه هو العدد

(٤) يقترح ردزي (1991) تعالقاً بين تخصيص الرأس ونخصيص المخصوص في بني الاستفهام يسمى المقياس المبغي WH-Criterion، يؤدي إلى نقل المركب الاستفهامي من موقعه المحوري إلى مخصوص مص. ويقترح الفاسي (1992، 1993) مقياساً للتطابق يؤدي إلى توسيع متبادل بين رأس التطابق والفواضل التي تتقدّم إلى مخصوصه، ويصوغه كالتالي:

(٥) مقياس نط

التطابق الغني يسُوِّغه وجود م حد في مخصوصه، ووجود م حد في مخصوص تط يسُوِّغه نط الغني.

والجنس (دون الشخص ودون الإعراب كذلك). ومهما كان الاختيار، فإن العدد مصدره السمات فاي/تط في ضم، سواء كان ضم عائداً أو محمولاً. فإذا كان ضم رأساً للحمل، ويكون حملأً تماماً مع المركب الجندي الفاعل، فإن ذلك يكون خاصية انتقائية للمصدري، إذا كان المصدرري ينتهي حملأً. وإذا كان بؤرة أو موضعـاً (أسفل)، فإنه يمكن أن يُعد ذلك خاصية للمصدري، إذا كانت البؤرة والموضع رفوسـاً توسيـعاً وجود مخصوصـات لها (كما في ردزي (1997) وشنكوي (1999)). إلا أن هذا الحل الثاني يبدو مشكوكـاً فيه لأسبـاب متعدـدة. ولو كان الأمر كذلك، لكان لنا عدد كبير من المصـدرـيات، كل منها يوافق إسقاطـاً لوظـيفة خطـابـية خاصـية. إلا أن المركـب الجنـدي المجـاور للمـصدرـي<sup>2</sup> في (4) لا يتأثر بأـي من التـمايزـات الوظـيفـية. ونفس الشـيء قد يـقال عن الإـعرـاب الذي يـشـنـدـ هناكـ. أضـفـ إلى ذلكـ أنـ الفـاعـلـ القـبـليـ فيـ هـذـهـ الـبـنـىـ لـيـسـ إـحـالـيـاًـ بالـفـرـورةـ<sup>(7)</sup>. وـعـلـيـهـ، فـإـنـ اـفـتـراـضـ وـجـودـ ضـمـ إـسـنـادـيـ يـصـبـحـ مـرـغـوبـاـ فـيـ، وـيـنـطـبـقـ عـلـيـهـ الـانتـقاءـ، فـيـكـونـ الـمـعـتـقـيـ مـضـمـنـ<sup>2</sup>، وـلـيـسـ مـضـنـ<sup>1</sup>.

فـمـاـذاـ عـنـ مـضـنـ<sup>1</sup>، وـالـتـطـابـقـ الـفـقـيرـ؟ـ يـمـكـنـ تـحـقـيقـ هـذـاـ التـطـابـقـ عـبـرـ الـجـنسـ،ـ وـهـذـهـ الـخـاصـيـةـ تـصـيـرـ خـاصـيـةـ لـلـزـمـنـ،ـ بـعـدـ أـنـ يـرـثـهـاـ مـنـ فـضـلـ.ـ وـمـسـتـفـرـضـ هـذـاـ كـذـلـكـ أـنـ تـطـابـقـ فـ1ـ مـنـحدـرـ مـنـ مـضـنـ<sup>1</sup>ـ (ـعـبـرـ الـزـمـنـ).ـ فـإـذـاـ كـانـ مـضـنـ<sup>1</sup>ـ يـنـتـقـيـ مـرـكـبـاًـ زـمـنـيـاًـ غـيرـ حـمـلـيـ/ـإـسـنـادـيـ كـفـضـلـيـ لـهـ،ـ فـإـنـ سـمـاتـ فـايـ/ـتطـ مـتـوفـرـةـ هـيـ الـمـوـجـودـةـ فـيـ زـ/ـفــ.ـ وـهـيـ سـمـاتـ لـيـسـ سـمـاتـ لـضـمـيرـ فـارـغـ (ـأـوـ ضـمـ).ـ وـفـيـ الـحـالـةـ الـبـسيـطـةـ،ـ تـكـوـنـ فـارـغـةـ،ـ وـلـكـنـهـاـ قـدـ تـكـوـنـ مـنـحـصـرـةـ فـيـ الـجـنـسـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ.ـ فـهـذـهـ سـمـاتـ تـبـدوـ ذاتـ طـبـيـعـةـ "ـأـسـمـيـةـ"ـ،ـ وـلـيـسـ "ـضـمـيرـيـةـ"ـ.ـ أـوـ هـيـ سـمـةـ "ـصـنـيـفـيـةـ"ـ.ـ وـهـنـاكـ ماـ يـدـلـ عـلـىـ اـرـتـباطـ الصـنـيـفـةـ بـالـجـنـسـ،ـ كـمـاـ يـبـيـثـ بـتـفـصـيلـ فـيـ الـفـصـلـ الـأـولـ.

(7) قد يكون المركب الجندي السابق للفعل نكرة جنسية أو نكرة مخصوصة، أو سراً (غير مُحيل)، كما في التراكيب التالية (انظر الفاسي 1991-1993):

(أ) رجل أقبل علينا.

(ب) كل جندي يقول هذا.

فالقراءات في (أ) قد تلتبس بين الجنسي والمحخصوص، ولكنها لا تسمح بقراءة غير مخصوصة، وهي قراءة متوفرة للفاعل التكرر، الذي يأتي بعد الفعل، كما في (ج):

(ج) أقبل رجل علينا.

وهناك ما يدل على أن التطابق في الجنس يغيب في العربية القديمة في كثير من الأحيان (كما هو مبين في الفاسي (1984-1988)، وانظر كذلك بلناب وشبانه (1992) Belnap & Shabaneh). وهذه بعض الأمثلة:

- (11) عاد نسوة من المدينة.
- (12) ذهب ساعة من الليل.
- (13) جاءكم المؤمنات.

ومن مظاهر غياب تطابق التأنيث الذي يُعد أيضاً تطابقاً صنفياً عدم وجود تمييز بين ما يعقل وما لا يعقل، كما في لغة ‘أكلوني البراغيث’، التي لحنها النحاة:

- (14) أكلوني البراغيث.

والخلاصة أنني أفترض أن التطابق الضعيف (وهو تطابق اسمي أو صنفي) يكون مع فـ1-زـمـصـ1، بتطبيقات طابق على مسافة بعيدة. وأما التطابق الغني أو تطابق العدد (والشخص)، فهو تحقيق لضم (ضمير فارغ)، بتطبيقات طابق محلية مع مصـ2. هذه الفروق في التطابق تعود إلى خصائص متباينة للمصدريين، يكون معها مصـ2 إسناديـأـ/ـحملـيـ، ومصـ1ـ غيرـإـسنـاديـ/ـحملـيـ. فلو كانت هذه الفروق عائدة إلى الزمن زـ، كما تدعى الأبحاث السابقة، لما أمكن إقامة تلازم بين ثنائية انتقاء المصدرـيين وـثنـائـيـة مصدرـ نوعـيـ التـطـابـقـ. فـلوـ كانـ التـطـابـقـ الغـنـيـ غيرـإـسنـاديـ (أـوـ ‘ـمـقـيـاسـيـ’ـأـوـ‘ـخـطـائـيـ’ـ)،ـأـوـ هـوـ خـاصـيـةـ لـغـيـرـ المـصـدـرـيـ،ـأـوـ لـلـزـمـنـ،ـلـمـاـ كـانـ هـنـاكـ وـسـيـلـةـ لـلـتـبـيـؤـ بـأـنـ هـذـاـ التـطـابـقـ لـهـ صـورـةـ ضـمـيرـ،ـوـلـيـسـ صـورـةـ صـنـفـيـةـ،ـمـثـلاـ.ـولـوـ كـانـ التـطـابـقـ فـيـ جـنـسـ خـاصـيـةـ لـلـزـمـنـ لـمـاـ أـمـكـنـ الـرـبـطـ بـيـنـ اـسـتـعـمـالـ جـنـسـ فـيـ (15)ـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ الرـزـمـةـ،ـوـاـسـتـعـمـالـ عـدـدـ المـذـكـرـ فـيـ (16)ـ لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ جـمـاعـيـةـ غـيـرـ رـزـمـةـ:

- (15) الرجال تحكم بالحق.
- (16) الرجال يحكمون بالحق.

فهذا الجنس مرتبط بقصد المتكلّم. ويكون تأويله في هذه الحالة مرتبطة بالمصدري، الذي يضم سمات تتعلق بالمتكلّم وقوته الإنجازية، إلخ. وعليه، يصبح النوعان من التطابق أو السمات مؤذنين أو غير مؤذنين في المصدري، وليس في فـمرـ أوـ فـيـ زـ. (انظر الفاسي 2005ـبـ للمزيد من التفصـيلـ،ـوكـذـلـكـ الفـاسـيـ ((2007)).

### 3. النقل على مسافة بعيدة

يُفرز النقل على مسافة بعيدة علاقة غير متاظرة بين مص 1 ومص 2، بالنظر إلى نقل الفاعل أو غير الفاعل. فغير الفاعل، كالمفعول مثلاً، يمكن نقله فوق المصدررين معاً:

(17) من حسب أن زينب انتقدت \_؟

(18) متى ترید أن نلتقي \_؟

نقل المركب الاستفهامي (الميمي) يراعي القيد المعهودة على النقل، كالتقليل إلى مواقع غير موضوعات *A<sup>positions</sup>*. وهو يتم بالتتابع السلكي، مازاً بمحخص فمن، ومحخص مص. إلا أن نقل الفاعل ممكن مع مص 1، وليس ممكناً مع مص 2:

(19) أي أولاد ترید أن يأتوا \_؟

(20) \* أي أولاد حسبت أن \_ أتوا؟

وهناك عوامل أخرى تنضاف إلى هذا الالانتظار. أولاً، إن تنقل الفاعل في (19) يجب أن يقترن بتطابق غني على الفعل المدمع، وإلا كان الناتج لاحنا:

(21) \* أي أولاد ترید أن يأتي؟

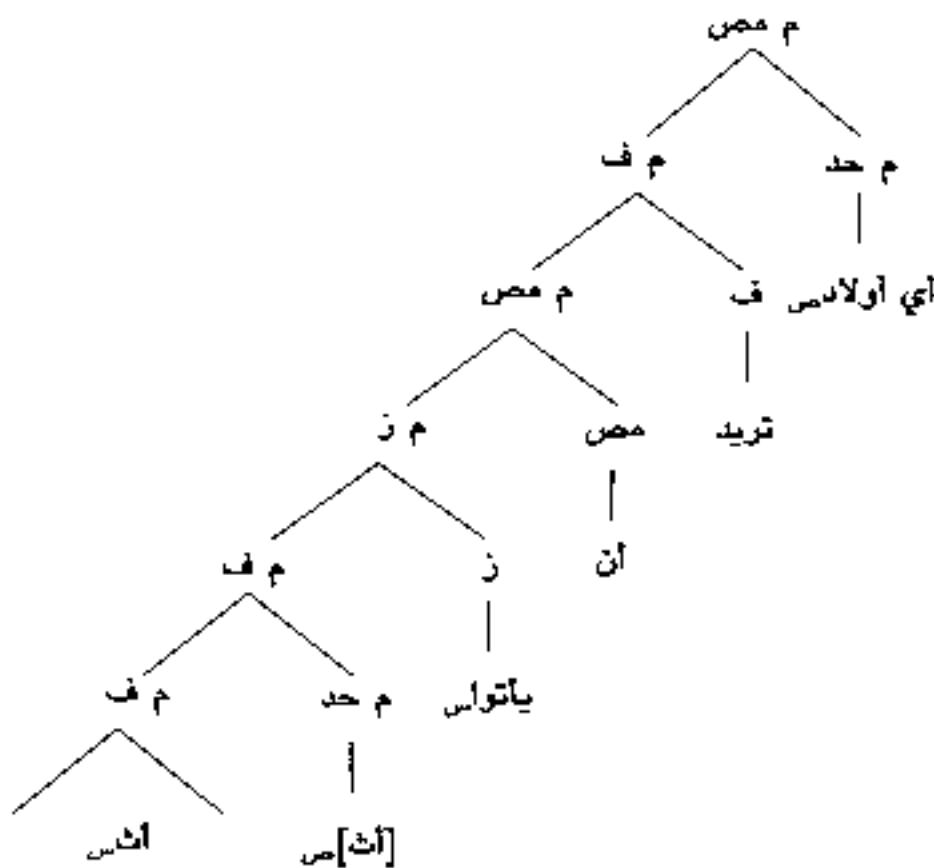
ثانياً، إن لحن (20) يمكن تجاوزه بالصاق ضمير عائد في المصدري:

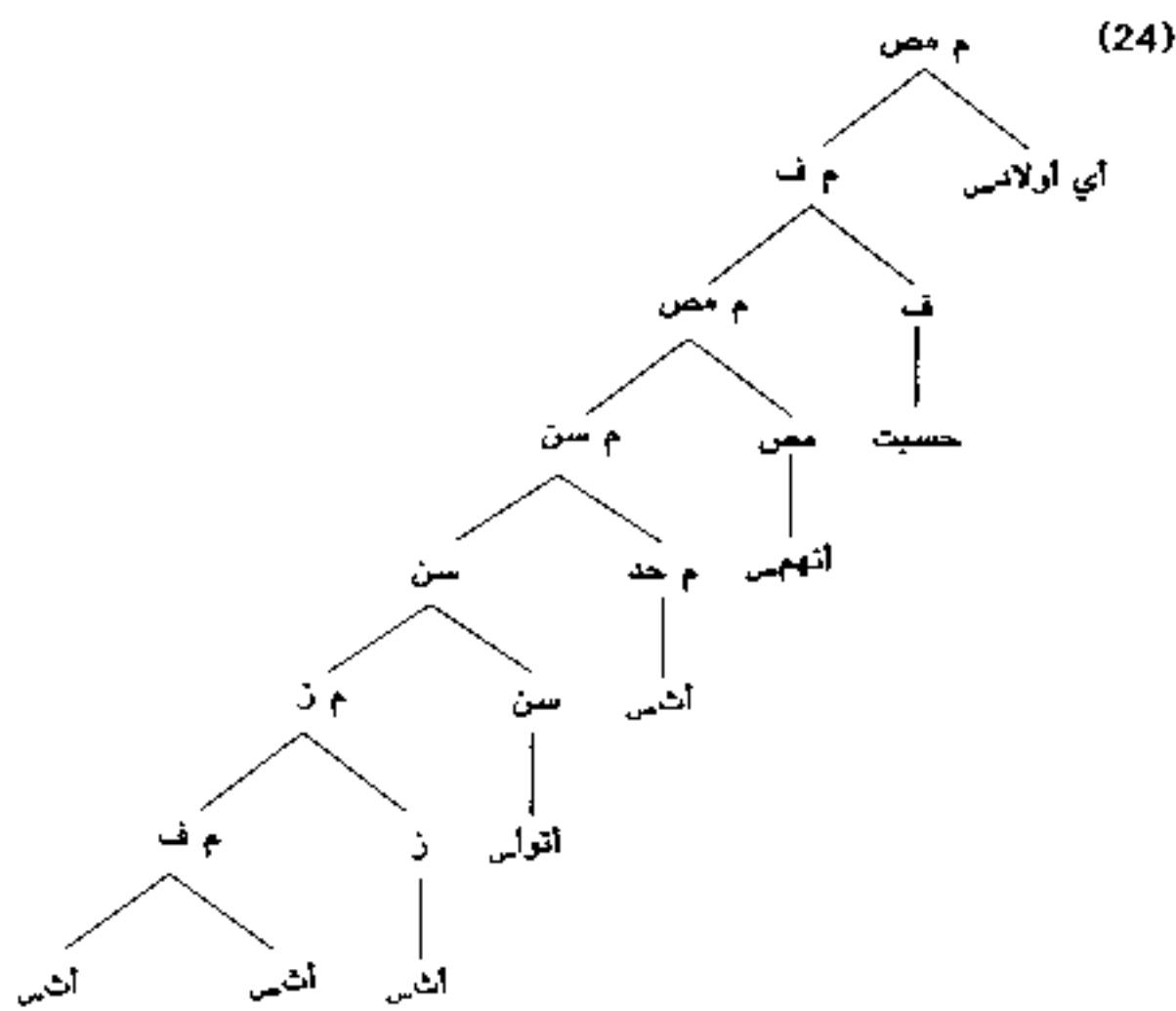
(22) أي أولاد حسبت أنهم أتوا؟

فالعائد في (22) يتحقق أثر المركب العميمي المتنقل في مص 2، وهذا يقترن بتطابق غني في ف2. وإذا عدنا إلى (19)، نلاحظ أن محخص الزمن ليس موقعاً مناسباً للإنزال الفاعل فيه. فهذا يوحي بأن الفاعل تنقل من المحخص الخارجي للمركب الفعلى (الصغير) إلى المركب المصدري الأعلى بصفة سلكية، ولكن دون المرور بمحخص ز. فإذا كان التطابق الغني خاصية للمصدرى، فإنه يمكن أن يتوازنه فـ1 عبر ز، بدون أن يكون هناك مروز بمحخص ز (وهذا يماشي تحليل ردزي 1990) لحالات مشابهة في الإيطالية، يُنقل فيها الفاعل من موقع بعد الفعل، على مسافة بعيدة). وكما بيّنا أعلاه، فإن هناك إمكانتين للجوء إلى افتراض ضم، الذي

يتحقق في شكل تطابق غنيٌ، إلا أن ضم الإسنادي ليس اختياراً ممكناً إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص الانتقائية لمص 1. لأن مص 1 ينتهي فضلاً غير إسنادي، ويبقى الاختيار الوحيد هو ضم العائدية. فضم العائدية يلتحق بالرأس فـ/z، دون اللجوء إلى مخصوص. وعليه، فإن الفاعل المتنقل لا يستهدف مخصوص ز، بل مخصوص مص (كما في شومسكي (2005)، حين يتعلق الأمر بتكون سلسلة غير موضوع منسجمة)، وإن كان التطابق الغني يتم كتحقيق لضم العائدية. فهذا الأخير يتحقق على الفعل/الزمن في رتبة فـ1 ورتبة فـ2 معاً (ويتم إشاع إعراب الرفع في الرأس المركب، فـz-ضم)، بينما يتحقق ضم عائدية على مص 2 في (22). ففي هذه الحالة، يتحقق ضميران فارغان، إذا كنا مصيّبين. فضم العائدية في مص 2 مسؤول بصفته فاعلاً للإسناد، ويشيع إعراب مص 2، وضم الإسنادي (الملحظ بـf/z) يقتضيه الانتقاء، ويتحقق التطابق الغني. فالتطابق الغني له مصدران متباينان في فـ1 وفـ2. ففي فـ2، يكون ضم إسناديًّا (ولا يتلقى إعراباً)، بينما التطابق مع فـ1 عائد اسمي (ويتلقى إعراباً على الأرجح). نقترح البنيتين التاليتين لتوضيح الفروق بين النشجيرتين:

(23)





(م سن = مركب إسنادي).

والمركب الإسنادي الذي أفترض هنا قد يكون مماثلاً لما يسميه ردزي FinP، أي المركب الصرف في التام زمنياً، والذي يفترض أنه أعلى من المركب الزمني في البنية، وأسفل إسقاطه وظيفي في ميدان المصدري.

#### 4. الأسوار العائمة ونطع المصدري

تقدّم الأسوار العائمة floating quantifiers راتزاً لتشخيص الموضع الذي ينتقل منه المركب الحدي، ويترك وراءه السور في موقعه الأصلي (انظر كين (1975) وسبورتبش Sportiche 1988 من بين آخرين). ومن المثير أن السور لا يمكن أن يقع في موقعه الأصلي إلا في الرتبة ف2 حين يكون مع مص2، ولا يقع إلا في الرتبة ف1 حين يكون مع مص1، كما في الأمثلة التالية:

(25) أي أولاد حسبت أن أغلبهم أتوا؟

(26) أي أولاد تريد أن يأتي أغلبهم؟  
 وأما غير هذا الترتيب، فهو غير مقبول. وباعتماد هذا الرأي، يتبيّن أن النقل حصل من موقع أعلى من مخصوص الزمن في (25)، وقد حصل من موقع أسفل من الزمن في (26). وهذا يعطي دليلاً إضافياً للتفريق بين أثرين متباينين لنقل الفاعل الاستهامي في بني مصر 1 ومصر 2. لاحظ كذلك أن إعرابي الفاعلين مختلفان، واحد مرتفع والأخر منصوب.

### 5. النقل المحلي

يمكن نقل مُكون (غير فاعل) فوق ف1، ولا يمكن نقله فوق ف2:

(27) متى يأتي الرجل -؟

(28) \* متى الرجل يأتي -؟

ومن جهة أخرى، لا يمكن نقل الفاعل محليناً إلا إذا كان الفعل يحمل تطابقاً غنياً:

(29) أي رجال رجعوا؟

(30) \* أي رجال رجع؟

وفي الإنكليزية، هناك ما يوحى بوجود قيود تطابقية على النقل المحلي، وإن كان ذلك أقل شفافية:

When did John come? أ. (31)

When John came? ب.

Who came? (32)

فنقل الطرف عبر فاعل فعل متصرف غير ممكن في (31ب)، بل يجب خلق بُنية بفعل مساعد وفعل غير متصرف، كما في (31أ). لنفترض أن (29) يتم اشتراطها ببناء سلسلتين منسجمتين، واحدة من الموضوعات A chain، وواحدة من غير الموضوعات A' chain، كما فعل شومسكي في اشتقاق (32). يمكن إذن تفادي توليد (30). لتكوين سلسلة موضوعة، لابد من اللجوء إلى عائد (أو إنساد)، والا تظل سمات الفاعل غير مُقيمة. شومسكي (2005، ص. 16) يفترض أن الفاعل لا

يمكن أن ينتقل إذا لم يكن هناك تفهُّم سابق للتطابق، ومن المحتمل أن يكون الفعل في (27) قد انتقل إلى رأس المصدري، وهو لا يتلقى هناك إلا تطابقاً غيّراً من الفاعل، ويصبح أي نقل جديد غير ممكن (لأن السلسلة الموضوعية تصير غير منظورة لحوسبة جديدة بعد أن تقيّم سماتها غير المُؤولة، مما يؤدي إلى إبطال نشاطها *inactivation*)، كما في شومسكي (2005)، وردي (2004) عبر مبدأ التجميد *Freezing Principle*. وبناء على هذا، يمكن رصد لحن (28). هذا الاستدلال يؤكّد وجود نقل مواز *parallel movement*، بهم سلسلة موضوعة سلسلة غير موضوعة في نفس الوقت.

## 6. تنوع إعراب الفاعل

يكون إعراب الفاعل في ف1 هو الرفع دائماً، بينما يتغيّر إعراب الفاعل في ف2. فقد يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، بحسب العامل فيه:

(33) الرجال رجعوا.

(34) ظنّت أن الرجال رجعوا.

(35) كون زيد قتل عمراً يقلّقني.

هذا التنوّع مرتبٌ إذا كان إعراب الفاعل يُسند المصدري، وليس الزمن. ففي (33)، هناك مصدرٍ فارغ، يتوافق وإعراب الرفع (وهو نوع من التجرد). وفي (34)، يُسند المصدري النصب، وفي (35)، يُسند الحدُّ الجرُّ (وهو يوازي المصدري في بنية الأسماء). وكما بيّنا، فإن إعراب الرفع في هذه البنيّ يكون في ضم المعنصر في الزمن ذ. وعليه، يكون المصدري مسوغاً لإعرابتين، أحدهما هو الرفع، ويقع على الفاعل ‘الداخلي’ ضم؛ والثاني هو النصب أو الجرُّ، يقع على الفاعل ‘الخارجي’. هذه التبيّنة قد تبدو غريبة لأول وهلة، إلا أن هذا الوضع منتشرٌ في اللغة. ففي الجملة الاسمية المركبة، مثلاً، يحمل الفاعلان إعرابين مختلفين:

(36) إن الفتاة أمها غاضبة.

فإذا صحت نظرية طابق المتعددة *Multiple theory of Agree*، فإن التقييم المتعدد الذي نشهده هنا يصبح متوفّعاً<sup>(8)</sup>.

(8) عن أوضاع مماثلة في العبرية ولغات أخرى، انظر ألكسوبولو، دورون و هيرك (2004) Alexopulo & Doron & Heycock.

للحظ أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المركب الزمني في (34) أو (35) يحمل زمناً غير تام non-finite، فال فعل هناك يتصرف في التطابق والزمن، ويتولى طبقاً لذلك. وهذه البُنْيَى تتقبل الظروف الزمنية الإشارية، كما يتبيّن من التعارضات التالية:

(37) ظننت أمس أن النساء يأتين غداً.

(38) <sup>\*</sup>كانت النساء أمس يلعنن غداً.

ويمكن تلخيص ما وصلنا إليه من خصائص للمصدريين باستعمال سمات مخصصة كما يلي:

(39) أ. مص1: [-م؛ -من؛ +وجه؛ +رفع؛ ± تطابق ضم]

ب. مص2: [-م؛ +من؛ ± رفع؛ ± تطابق ضم]

(م = استفهام؛ من = إسناد).

## 7. المصدريات الاستفهامية

المعروف أن العربية لها حرفان للاستفهام: أ و هل. فالحرف الثاني يُعد ضرورة من العَوْجَهَاتِ يتم بـه التأكيد أو للتصديق. وهو لا يظهر إلا مع ف1 (طبقاً لكتاب النحو القديم):

(40) أ. هل أتني الرجل؟

ب. <sup>\*</sup>هل الرجل أتني؟

وأما حرف الهمزة، فيظهر مع أي رُتبة:

(41) أ. أزيفب أنت؟

ب. أنت زيفب؟

هذه الثنائية في الارتفاع توازي الثنائية الموجودة مع المصدريات الإخبارية التي عالجناها سابقاً. فاعتبار 'هل' ضرورة من المُوجَّه، يجعله (مثل باقي المُوجَّهات) لا يتنافى بـنـي إسنادية. وأما <sup>\*</sup>أ، فيظهر في أي بـنـية. وهذا ما ترصده السمات التالية:

(42) أ. هل: [+م؛ -من]

ب. أ: [+م؛ ± من]

## 8. المُوجَّهَاتُ

لا تسبق الأدوات المُوجَّهة إلَّا رَتْبَةٌ فَ1:

- (43) أ. قد يأتِي الرجل.
- ب. \* قد الرجل يأتِي.

وعليه، فإن الموجهات تحمل سمة [-من]. ومن جهة أخرى، فإن الموجهات في هذه البنى لا يتقدِّمُها إلَّا مصْ1:

- (44) أ. زعمَ أَنْ قد يأتِي.
- ب. \* زعمَ أَنْ قد يأتِي.

لا جُزُّ أن الموجَّه قد يظهر في بُنْيَةٍ يتقدِّمُ فيها الفاعل على الفعل:

- (45) زعمَ أَنَّ الرجل قد يأتِي.

فكُلُّ سلسلةٍ تُسُوِّغُ في سياقها بحسبِ مُتطلباتِ المصْدرِيِّ، من جهة، والمُوجَّهُ من جهة أخرى.

## 9. النَّفْيُ

أدوات النَّفْي الرَّؤُومُونَ في العربية من أنواعٍ مُخْتَلِفةٍ. هناك نوعٌ يتصرَّفُ مثل المُوجَّهاتِ، وهناك نوعٌ آخرٌ، محابِيًّا. فـ‘لن’، مُوجَّهٌ نَفْيٌ، يدلُّ على المستقبل، ويستقِي فـ1، مثل باقي الموجهات. فـ1 هنا منصوبٌ، ويمكن أن يتقدِّمه مصْ1<sup>(9)</sup>:

- (46) لن يأتِي الرجل.

- (47) زعمَ أَنْ لن يأتِي الرجل.

وأما ‘ما’، فهو رأسٌ محابِيٌّ، يَرِدُ مع فـ1 أو فـ2:

- (48) ما أتَى عمر.

- (49) ما عمر أتَى.

(9) عن هذه التناوبات، انظر القاسي (1990، 1993)، وأوحلًا (1997)، وجحضة (2006)، من بين آخرين.

هذه الثانية في رؤوس النفي تذكر بثنائية المصدرتين. وهذا يظهران معاً مع 'ما':

(50) زعم أَنْ مَا أَنِي عمر.

(51) زعم أَنْ مَا عمر أَنِي.

لتتفحص بعض خصائص 'ما':

(52) أ. تردد قبل ف1-ز (كما في (50)).

ب. ترد قبل ف2-ز (كما في (51)).

ج. ترد قبل فعل مساعد متصرف زمنياً في بني زمنية مركبة، وهي لا تظهر متوسطة، كما تفعل 'لأ'؛ (انظر (53) و(54)).

د. بخلاف النفي المتصرف زمنياً مثل 'لم' أو 'لن'، فإن 'ما' لا تتبع أي سور، ولا يمكن أن تكون في حيز السور الذي يتبعها:

(53) أ. ما كنت أتوي هذا.

ب. \* كنت ما أتوي هذا.

(54) أ. كنت لا أتوي هذا.

ب. \* لا كنت أتوي هذا.

فهذه الخصائص تشير إلى أن 'ما' تحتل موقعاً أعلى في البنية من بعض رؤوس النفي الأخرى. وهي توحى بأن 'ما' ينتقيها مص (مباشرة)، بخلاف 'لأ' (ومستقاتها) التي يتحمل أن يكون فص هو الذي ينتقيها (و/أو ز).

وبصدق التفاعل مع الأسوار، لتنظر في التعارضات التالية:

(55) أ. ما أتى كل الرجال.

ب. لم يأت كل الرجال.

التركيبان معاً لهما قراءتان متطابقتان، يكون فيهما حيز النفي أعلى من حيز السور الكلبي. والقراءة هي قراءة جزئية (أو غير استغرافية) للمفاعل الذي يُسَوَّر. وأما القراءة الاستغرافية، التي يعلو فيها السور الكلبي النفي (أي سو > نفي)، فإنها غير ممكنة مع 'ما'، وممكنته مع 'لم'، كما يبين التعارض التالي:

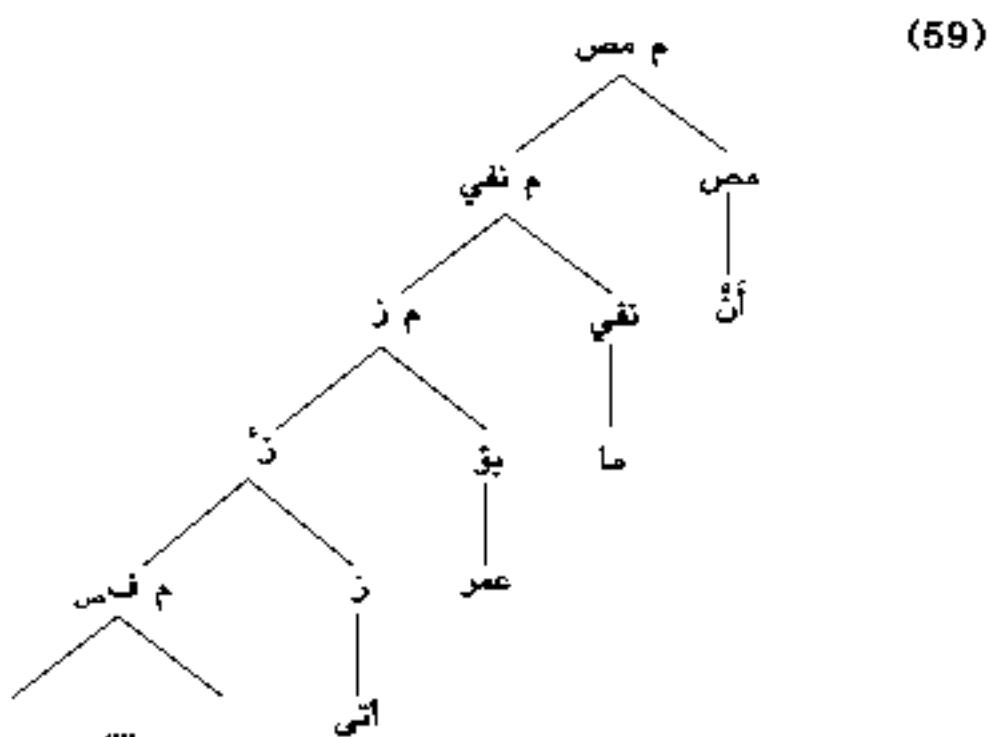
(56) \* كل الرجال ما أنوا.

(57) كل الرجال لم يأنوا.

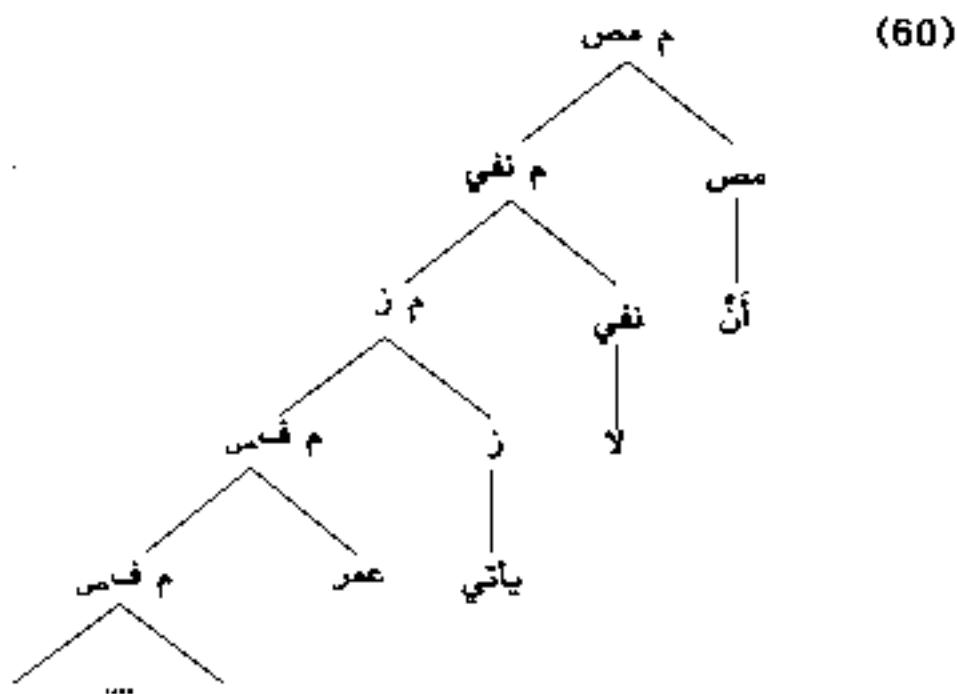
ففي (57)، تتم القراءة الاستغرافية بطريقة مباشرة، لأن السور أعلى من النفي في البنية السطحية. ولكن (56) لاحنة. وأما إذا ورد الفاعل التسويري بعد 'ما'، فإن القراءة تظل بعضية:

(58) ما كل الرجال أنوا.

وهذه التباينات في الأحياز والتأويلات تؤكد أن موقع 'ما' أعلى في البنية، مقارنة مع 'لا'، أو المشتقات منها. فإذا كانت 'ما' أعلى من فاعل الإسناد (أو البؤرة في بعض الحالات)، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها مُخضص، فإن 'ما' لا تتموضع في إسقاط ز، بل هي أعلى منه، وإن كانت أسفل من مص. وهذا التوزيع ممثّل له في (59):



وبالمقارنة، فإن ”لا“ تكون أسلف في البنية، كما في (60):



فإذا كان صعود السور محصوراً في المركب الزمني (كما تُورّد ذلك الأديبات؛ انظر مثلاً فوكس (Fox 2002)، وكانت ‘ما’ في أسفل جزء في المركب المصدري، فإن السور الكلبي لا يمكن أن يصعد فوق ‘ما’؛ ومن هنا لحن (56)، أو ما يقابلها في تأويل (58). ويمكن رصد هذه الفروق بالنظر إلى سمة الإسناد، والخصائص الانتقائية لكل أداء نفي:

(61) أ. ‘ما’: [± سن].

ب. ‘لا’: [-سن].

#### 10. التقاطع الضعيف ونفي المكونات

استعمل ما يُدعى بالتقاطع الضعيف weak crossover لمعرفة هل الضمير العائد في موقع موضوع أو موقع غير موضوع. فال الأول يتلافى خرق قيد التقاطع الضعيف بينما الثاني يؤدي إلى خرقه. والروجات التركيبية المقضودان هما الآتيان<sup>(10)</sup>:

(62) ?? من تحب أمها؟

(10) انظر مياكوا (2005) عن استعمال جديد لهذا القيد، وكذلك المراجع المذكورة هناك.

(63) من يبدو لأمه ذكياً؟

في (63)، يقفز المركب الاستفهامي فوق موقع الضمير العائد في عملية نقل تتم عبر سلسلة موضوعية، حيث يتنتقل من موضع فاعل الصفة إلى موضع فاعل الفعل 'يبدو'، وبذلك يتلاقي خرق التناطح الضعيف. ولكن هذا لا يحدث في (62). فإذا كان هذا الرائز هادفاً، فيمكن توظيفه لتعيين الموقع الفاعلي من غيره، وكذلك تمييز الواقع الموضوعة والم الواقع غير الموضوعة، في المجال الذي تحكم فيه 'ما' ممكّوناً، وتؤكّد المعطيات بالفعل ما هو متوقع. فارن بين نحوية (64) و(65):

(64) ٩٩ ما أحداً تحب أمه.

(65) ما أحدٌ يبدو لأمه ذكياً.

الفرق في نحوية التركيبين يشير إلى أن الممكّون السابق لل فعل فاعلٌ موضوع في (65)، وهو بؤرة غير موضوع في (64). و'ما' أعلى من المركب الزمني في الجملة. فحين تُستعمل 'ما' كنفي لممكّون (أو لعنصر قطبي polarity item مثل 'أحد' في المثال تحته)، فإنها تظهر مع ف1 أو ف2، بحسب ما هو متضمن. ففي (66)، نجد المركب الاسمي القطبي مبارأ، وليس الأمر كذلك في (67):

(66) ما أحد جاء.

(67) ما جاء أحد.

ومن جهة أخرى، فإن 'لا' حين تُستعمل في نفي الممكّون constituent negation تُضطرُ الاسم التكّرر إلى الانتقال إلى ما قبل الفعل، بخلاف ما يحدث مع ما:

(68) لا رجل جاء.

(69) \* جاء لا رجل.

ومن الواضح أن هذه التوزيعات لا تجده تحليلًا لها إذا افترضنا أن 'ما' محصورة في البيئي التي توجد فيها بؤرة، بينما 'لا' ليست كذلك. ويبدو أن التحليل الصحيح يرتكز على وضع النفي بالنسبة للإسناد (م من)، بينما 'لا' في المركب الزمني، ويتحكم فيها ذ ممكّوناً. فالممكّون البؤرة ممكّن مع كل منهما، ولكن موقعه مختلف، بحسب موقع النفي الرأس.

#### **11. موقع الطرف والمحاورة**

موقع الظروف تُعمل لروز موقع الفعل والفاعل، وتظهر الظروف مُرتبة في مواقع مختلفة، بحسب كونها ظروفنا—إطاراً frame adverbs، أو مُوجهة للمتكلّم speaker-oriented، أو للفاعل subject-oriented، أو أنها للكيف manner، إلخ. ويشمل التراكب الثالثة جزئياً لهذا الترتيب<sup>(11)</sup>:

- (70) طبعاً، أكل الرجل عمد التفاحة تماماً.  
 (71) صراحةً الآن، ربما انتهي كل شيء.

وما هو مثير في هذا الصدد هو موقعة الظروف الموجهة للفاعل. فالظرف عمداً يمكن أن يتموقع قبل أو بعد ف2، ولكنه لا يكون بعد مص، على الخصوص.

- (72) الرجل أكل عدداً من الفاكهة تماماً.

- (73) ظننت أن الرجل عمد أكل التفاح.

- (74) ظننت أن عمداً الرجل أكل التفاح.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الظرف يمكن أن يترى بعد الفاعل في مركب زمني مدمج، وقبل الفاعل في مركب زمني غير مدمج:

- (75) سرّني أن يأكل الرجل عمدًا التفاحه تماماً.

- (76) عمداً يأكل الرجل التفاح.

لكن العهم أن هذا الظرف لا يمكن أن يتوسط بين ف1 والفاعل، ولا بين مص1 ونـ1:

- (77) سئني أن يأكل الرجل عمدًا التفاح.

- (78) \* سرئني أن عمداً يأكل الرجل التفاح.

فهذه الأحكام تشير إلى وجود قيد مُجاوزة بين مص 2 وفاعل ف<sup>2</sup>، من جهة، ومجاوزة أكثر تعقيداً بين مص 1 وف<sup>1</sup> والفاعل (و كذلك كل الرؤوس الوسيطة من

(11) في وصف الظروف العربية، انظر: الغاسى (1998)، والوحيدى (1997).

مُوجِّهٍ ونفي، إلخ). هذه المُجاوِرَةُ المُحلَّيةُ بين مص 2 والفاعل تختلف عن المُجاوِرَةُ التي تبدو على مسافة بعيدة بين مص 1 وف 1. وفي كل الأحوال، تقيد المُجاوِرَةُ نوعي التطابق (أو عملية طابق على الأصح) الوارد في كل من المُركب المصيري 1 والمُركب المصيري 2. وهذا الاختيار يصفه التعميم التالي:

(79) مص أو السلسلة التي يرأسها مص يجب أن يكونا مُجاوِرين للإعراب الذي يحمله مص.

والمُجاوِرَةُ تنطبق على الإعراب الاسمي والإعراب الزمني معاً.

## 12. بيِّنِي الْأَهْرَ

خلافاً لما يحدث في بعض اللغات مثل الإنكليزية التي يكون فيها الفعل عارياً أو غير متصَّرف، فإن أفعال الأمر في العربية تكون مُصرَّفة. وتصرُّفها في العدد والجنس دون الشخص:

(80) أ. أَكْتَبْتَ.

ب. أَكْتَبْتُ.

صورة الفعل ليست فيها شخص، وهو يكون سابقةً في الفعل الحاضر، كما أن آخر الفعل مجرّوم، مما يعني أنه مُقيَّد بوجه خاص.

وقد يدخل المصيري على الفعل الأمر، كما في التركيب التالي:

(81) ناداهن أَنِّي أَكْتَبْتَ.

وحيث يدخل النفي على الأمر، وهو ما يسمى بالنهي في التحوُّل التقليدي، فإن الفعل لا بدّ أن يتصرَّف في الشخص:

(82) لَا تكتَبْنَ.

ولا تدخل إلا ‘لا’ في هذا التركيب، وهو محروم على ‘ما’. هذه التوزيعات يمكن رصدها كما يلي: لنفترض أن الشخص في الأمر المثبت (غير المنفي) يوجد في مص، في الأمر، يكون المصيري من نوع مص 1، وهو مُسندٌ لضرِبِ من الإعراب الزمني للفعل، إذا كان الفعل يحمل وجهاً. وبما أن الشخص في المصيري ليس جلياً، والفعل عاري منه، فإن الفعل مضطر إلى الانتقال إلى مص 2، للالتصاق

بالشخص (الفارغ) هناك. وأما في (81)، فال مصدرٍ مُحَقَّقٌ، وقد انتقل الفعل إلى المصدرِي لتلقي الشخص كذلك. وأما النفي في (82)، فبمِنْعِ الأمر من الانتقال إلى مص1. وعليه، لابد من تحقيق كل السمات في ف1، بما فيها الشخص. لاحظ أن مص2 لا يزدُ مع الأمر. ومَرَدُ ذلك إلى طبيعة الأمر الإنجازية دون شك، التي تتنافى والمصدرِي الإثباتي مص2.

### 13. خاتمة

لقد قمت برصد ثُنائيات متعددة في نحو العربية، وبيَّنتَ أنَّ مَرَدَها إلى الخصائص الانتقائية للمصدريات أو للرؤوس المُضارِعة لخصائص المصدريات التي ترأس سلاسل الرؤوس. ورغم أنَّ المعطيات الوصفية تبدو أَغْنَى مما قد يتَبادر إلى الذهن، حين ننظر إلى العدد المحدود للرِّحَائِل، المُحدَّدة بالضبط في رحيلتين، فإننا استطعنا أن نُجَمِّعَ التَّباينات حول هذه الثنائية. وعليه، فإن تحليلنا، إذا ما صَحَّ، يُقدم دعماً لنظرية الرِّحَائِل التي قدمَها شومسكي لمعالجة حوسبة الجملة، وخاصة افتراضه أنَّ المُركَبَ المصدرِي، وليس المُركَبَ الزمني، هو الرحيلة العليا اللاقنة في النظام الجُملي، إلى جانب المُركَبَ الفعلى (الصغير) الذي يُمثل الرحيلة الدنيا.



## خاتمة

مثل هذا المؤلف فرصة جديدة لاستكناه خصائص اللغة العربية في عدد من الأبواب والقضايا التي لم تعالجها اللسانيات العربية من قبل بصفة شاملة ونسقية، ولم تغط الوصف والتحليل حقهما من التقييد. يتعلّق الأمر أولاً بهندسة المركب الاسمي، باعتبار سماته وذاته، وكذلك بالحدث (المصدر)، وبال فعل. وقد أقمنا نظاماً شاملاً للسمات من شأنه أن يعالج المعاني والتركيب والخصائص المُعجمية للتشجيرات المتاحة.

وند فصلنا القول في الفصل الأول في ذرّات الأسماء وتأليفاتها، وأنواع الجموع، والأجناس، والأنواع، وبيننا خصائص جموعها، وفرقنا بين النعوت والرؤوس من الجموع، وبين الجموع المُعجمية والتركيبيّة. وفي الفصل الثاني، حللنا الجنسية، والتعريف والتوكير، وخصائص الأسماء العارية في العربية (مقارنة مع اللغات الجرمانية والرومانية)، وكذلك خصائص الأعلام. وفي الفصل الثالث، تفحّصنا تظاهرات الجمع في الأفعال، وضروريه، ودققنا خصائص المكافسبة التركيبيّة والدلاليّة. وفي الفصل الرابع، عدنا إلى عناصر التوازي بين الكل والجزء في الأشياء والأحداث، ووازينا بين طبقات الأسماء والأفعال الأربع. وفي الفصل الخامس، بحثنا في خصائص الضمائر الصامتة، وخاصة خصائص الشخص فيها، وكذلك خصائص البناء. وتطرّقنا إلى خصائص المبهمات الحشوية في اللغات ذات الفاعل الضميري الفارغ. وفي الفصل السادس، عمدنا إلى دعم تمثيل المصدري على أساس أنه الرحيلة العليا في الجملة، وقمنا بإعادة تحليل عديد من القضايا في التطابق والتسوير والنفي والاستفهام والظروف، إلخ.

وفي كل هذا، توخيّنا أن تكون تحاليلنا دقيقة وواضحة، وأن تتعاشى كثيراً منها مع توجّهات البرنامج الأدنى. وقد حددنا الاستكشافية منهجاً لرورز النتائج التي تنتّج عن التطبيق، أو إثارة الإشكالات في اللغة العربية، بحيث تكون هذه التطبيقات والأنشطة التحليلية مُسَوِّقة فقط إذا أسفرت عن نتائج مشمرة تُمكّن من

الدفع باللغة العربية إلى وصفٍ وتمثيلٍ أفضلَين، وكذلك بالنظرية إلى دفعِ لممئارات تجريبية جديدة.

وفي هذا البرنامج الاستكشافي الشامل للبحث في اللغة العربية، واللغات بصفة أعمّ، لابد من إقامة التواصل والتعاون بين اللسانين العرب بغية نشر ثقافة لسانية مواكبة تقصّنا في عدّي من المواضيع التي أصبحت متداولةً. ولا بد من تحسين مفاهيمي ومرجعي ومصطلحي يُمكّن المُعَزَّب والعربي من ألا يظل غريباً عن تكوينه أصبح هو الحد الأدنى في الاختصاص. فمتى تخلّي الأخطاء المنهجية التي تؤدي إلى جعلنا غرباء في عالم المعرفة اللسانية؟ أو جعلنا نحمل تراثنا تأويلات لا يحتملها؟ ومتى تغيّر برامج تكوين لسانينا ليصبح التخصص اللساني بالفعل تخصصاً علمياً؟ ومتى نقيم معاهد أو أقسام اللسانيات تحول البحث اللساني فعلاً إلى نشاط تحليلي مقارن، يجمع بين التوسيط البيني (بين اللغات واللهجات العربية)، والتوصيف المكرولوجي (الذي يقارن اللغات والأسر المتبااعدة)؟ بل متى نقوم بترصيد تراكمي ونشيّط لما وصل إليه أسلافنا وما وصلنا إليه علماؤنا المحدثون في هذا الموضوع أو ذاك، يُمكّتنا من التحليل الكافي والتقدّم والتجاوز؟ إن المسافة بعيدة بين ما يكتب بالعربية وما يُكتَب بغيرها في علم اللسان وعلم العربية. فمتى تُقصّرها؟

## مراجع

- ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم الشيخ عبد الله العلaili، إعداد وتصنيف يوسف خياط، بيروت، دار لسان العرب.
- \_\_\_\_\_. أسلمة اللغة 2002، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- الأشرايادي، رضي الدين، شرح الكافية، بيروت، دار الطباعة العلمية، 1976.
- \_\_\_\_\_. شرح الشافية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1975.
- بلوش، العربي، 2000، النفي في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- توفيق، رحمة، 2004، المُرْكَبُ الاسمي ومشكل المنع من الصرف في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- جحفة، عبد المجيد، 1998، عن التباس "كل" في اللغة العربية، أبحاث لسانية 3,2-29، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- \_\_\_\_\_. 2006، دلالة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- حسن، عباس، التحوّل الواقي، القاهرة، دار المعارف، 1971.
- حفيظ، محمد، 2005، القسمائر في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه في اللسانيات، كلية الآداب بالرباط.
- \_\_\_\_\_. حماية اللغة 2003، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- حماتز، حسن، 1992، خصائص صيغة "افتuel" التحوية والمعجمية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام، كلية الآداب بالرباط.
- الخطيب أحمد شفيق 2004، التنمية ومجتمع المعرفة واللغة القومية، ورشة التهوض باللغة العربية، بيروت، برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

- الرحالي، محمد، 2001، الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية، بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط.
- رشدي، راشد، 1997، موسوعة تاريخ العلوم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان.
- زحلان، أنطوان، 1999، العرب وتحديثات العلم والثقافة، تقدُّم من دون تغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- السعدي، الحسن، المقولات الوظيفية في الجملة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-سايس.
- المسلمي، فاطمة، 2001، خصائص المُلْعَقات في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام بن هارون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.
- شفيق، إلهام، 2000، جمع التكسير في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- الشكري، محمد، 1984، بنية الفعل الوظيفية والاشتقاقية في العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- عاشور، المنصف، 1999، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، تونس، منوبة: كلية الآداب.
- العروي، عبد الله، كليطو، عبد الفتاح، الفاسي، عبد القادر، والجابري، محمد عايد، 1981، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر.
- ، المعلوم والثقافة في الوطن العربي، الواقع والتحولات 2003، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- عمر، أحمد مختار 1997، المُفْجِّمُ العربيُّ الحديثُ والخروجُ من الدائرةُ المغلقة، مجلة كلية دار العلوم 21، القاهرة.
- العمري، نادية، 1996، بعض مظاهر الانعكاس التركيبي في اللغة العربية، أبحاث لسانية 1. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعرّيف، الرباط.
- . 2008، تركيب الصفات في اللغة العربية، دار توبيقال للنشر.

- غاليم، محمد، 1997، المعنى والتواافق، بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1984، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، تكامل المعرفة، ص 25-9.
- \_\_\_\_\_. (1985)، اللسانيات ولغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر.
- \_\_\_\_\_. (1986)، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، ص 43-63.
- \_\_\_\_\_. (1986)، المُفْجِّمُ الْعَرَبِيُّ، نماذج تحليلية جديدة، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر.
- \_\_\_\_\_. (1987)، إشراف، تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- \_\_\_\_\_. (1990)، البناء الموزاي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر.
- \_\_\_\_\_. (1996)، عربية النمو والمُفْجِّمُ الذهني، أبحاث لسانية 1، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- \_\_\_\_\_. (1997)، المُفْجِّمةُ والتوصيف، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- \_\_\_\_\_. (1998)، المقارنة والتخطيط في البحث اللسانى العربي، الدار البيضاء، دار توبيقال للنشر.
- \_\_\_\_\_. (1999)، عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلمي، ضمن وقائع المركبات الاسمية والخلطة في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بال المغرب.
- \_\_\_\_\_. (2001)، اللغة والاقتصاد والروحية، نشرة التعريب 11، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- \_\_\_\_\_. (2002)، إنشاء قاعدة مُفْجِّمية عربية مولدة: المُفْجِّمُ العربي المولد، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- \_\_\_\_\_. (2003)، اللغة والبيئة، الرباط، منشورات الزمن.

- . (2004 أ)، دعم اللغة العربية تعزيزاً للهوية القومية والتنمية المجتمعية، تقارير ووثائق رقم 6، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- . (2004 ب)، حصيلة عمل لغوية 1999-2004، اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، الرباط.
- . (2004 ج)، المُفْجِّم العربي العصري وإشكاليّاته، ورشة المُفْجِّم العربي العصري، تنظيم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ديسمبر 2004.
- . (2005)، الترجمة، اللغة، والتّماّقُف، الملتقى العربي الأول للترجمة، بيروت، مؤسسة الفكر العربي.
- الفاسي الفهري، عبد القادر ونادية العمري، 2005، الكل والجزء في الأشياء والأحداث، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- الفيروزابادي، أبو ظاهر محمد بن يعقوب، 1935، القاموس المحيط، القاهرة، المكتبة التجارية.
- القاسمي، علي، 2001، مُفْجِّم الاستشهادات، بيروت، مكتبة لبنان تاشرون.
- . لسانيات وسيمييات 1976، منشورات كلية الآداب بالرباط.
- . لغة الحق والقانون 2003، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- . مجمع اللغة العربية 1960-1961، المُفْجِّم الوسيط، القاهرة.
- المرادي، محمد، 2002، أثر اللغة العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصادي العربي، أستاذة اللغة، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- . مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية 2001، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.
- الملاخ، احمد، 2009، الزمن في اللغة العربية، الجزائر، منشورات الاختلاف.
- الوحيدى، محمد، 2000، الظروف في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- البيحاوى، فاطمة، 2002، التعريف والتشكير في اسم الجنس، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- اليمى، عائشة، 2005، قضايا وإشكالات في ظاهرة التسوير: السور الكلى نموذجاً، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

### References

- Abbott, B. Proper names and Language. In G. N. Carlson & F. J. Pelletier eds. *Reference and Quantification. The Partee Effect*. Stanford: CSLI.
- Abney, S. 1987. *The English noun phrase in its sentential aspect*. Ph.D. MIT.
- Abraham, W. & E. Leiss 2006. Personal and Impersonal Passives. *Transactions of the Philological Society* 104.2, 259-296.
- Abush, D. 1997. Sequence of Tense and Temporal de re. *Linguistics & Philosophy* 20, 1-50. Academic Press.
- Acquaviva, P. 2008. *Lexical Plurals*. Oxford: Oxford University Press.
- Adger, D., S. Pintzuk, B. Plunkett & G. Tsoulas eds. 1998. *Specifiers*. Oxford: Oxford University Press.
- Aikhenvald, A. 2001. *Classifiers: A typology of noun categorization devices*. Oxford: Oxford University Press.
- Akkal, A. 1995. How SVO is SVO in Standard Arabic? In Fassi Fehri, A. ed. *Les langues au Maroc*. Rabat: Publications of the Faculty of Letters.
- Alexiadou, A. & E. Agnostopoulou. 1998. Parametrizing AGR. *Natural Language and Linguistic Theory* 16, 491-539.
- Alexopoulos, T., E. Doron, & C. Heycock. 2004. Broad Subjects and Clitic Left Dislocation. In D. Adger et al. *Peripheries*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Aoun, J., E. Benmamoun, & D. Sportiche. 1994. Agreement, Word Order, and conjunction in some varieties of Arabic. *Linguistic Inquiry* 25.2:195-220.
- Ayoub, G. 1981. Structure de la phrase en arabe. *Analyses/Theorie*. Paris-VIII. Vincennes.
- Bach, E. 1986. The algebra of events. *Linguistics and Philosophy* 9, 5-16.
- Bahloul, M. 2007. Agreement. In Versteegh, Kees ed. *Encyclopedia of Arabic Languages and Linguistics (= EALL)*, Vol.1.
- Baker, M. 1988. *Incorporation*. Chicago: The University of Chicago Press.  
—. 2008. *Agreement and Concord*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Baker, M., K. Johnson & I. Roberts. 1989. Passive Arguments Raised. *Linguistic Inquiry* 20.2, 219-251.  
—. 1980. *Aspects of Clause Structure in Arabic*. Bloomington: Indiana University Linguistics Club.
- Barbosa, P. 1995. *Null Subjects*. PH.D. Univ. of Mass: Amherst.
- Barnet, D. & J. Shnedeker 2005. Quantity judgments and individuation: evidence that mass nouns count. *Cognition* 97, 41-66.
- Beck, S. 2001. Reciprocals are Definite. *Natural Language Semantics* 9.1: 1-69.
- Beeston, A.F.L. 1981. Languages of Pre-Islamic Arabia. *Arabica* 28, 181-6.
- Belnap, K. & O. Shabani. 1992. Variable agreement and non-human plurals. In E. Broselow, E. Mushira & J. McCarthy eds. *Perspectives on Arabic Linguistics IV*, 245-262. Amsterdam: John Benjamins.
- Benmamoun, E. 1998. Spec-Head Agreement and Overt Case in Arabic. In D. Adger, S. Pintzuk, B. Plunkett & G. Tsoulas eds, 110-125.  
—. 2000a. Agreement asymmetries and the PF interface. *Research in Afroasiatic Grammar* 4. J. Lecarme et al. eds. Amsterdam: John Benjamins.

- . 2000b. *The feature structure of functional categories*. Oxford: OUP.
- Benveniste, E. 1966. *Problèmes de linguistique générale*. Paris: Gallimard.
- Bergsträsser, G. 1923/1983. *Introduction to the Semitic Languages*. tr. P. T. Daniels. Winona Lake: Eisenbrauns.
- Bernstein, J. 2005. English *th*-forms. Ms. William Patterson University.
- Bianchi, V. 2003. On Finiteness as logophoric anchoring. In J. Guéron & L. Tasinovski eds. *Temps et point de vue/Tense and Point of View*. Université Paris X-Nanterre, 213-246.
- . 2006. Number agreement and event pluralization. In M. Frascarelli ed. *Phases of interpretation*, 213-235. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Blevins, J. P. 2003. Passives and impersonals. *Journal of Linguistics* 39, 473-520.
- Boer, H. 1989. Anaphoric AGR. In O. Jaeggli & K. Safir eds. *The Null Subject Parameter*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 69-109.
- . 2005. *Structuring Sense. In Name Only*. New York: Oxford University Press.
- Bošković, Z. & H. Lasnik. 2007. *Minimalist Syntax. The Essential Readings*. Oxford: Blackwell.
- Bowers, J. 2003. The syntax of predication. *Linguistic Inquiry* 24, 183-224.
- Braine, M. 1970. *Arabic Phonology*. MIT Ph.D, Cambridge, Mass.
- Bresnan, J. 2001. Explaining Morphosyntactic Competition. In M. Baltin & C. Collins eds. *The Handbook of Contemporary Syntactic Theory*, 11 - 44. Oxford: Blackwell.
- Brockelmann, K. 1910. *Précis de linguistique sémitique*. tr. W. Marçais & M. Cohen. Paris: Geuthner.
- . 1913/1961. *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*. Hildesheim: Georg Olms.
- Bunt, H.C. 1985. *Mass Terms and model-theoretic Semantics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Burge, T. 1973. Reference and Proper Names. *Linguistics & Philosophy* 70.425-439.
- Büring, Daniel. 2007. Pronouns. ms. UCLA.
- Cabredo Hofherr, P. 1999. Two German impersonal passives and expletive pro. *Catalan Working Papers in Linguistics* 7, 47-57.
- . 2006. 'Arbitrary' pro and the theory of pro-drop. In P. Ackema, M. Schoorlemmer, & F. Weerman eds. *Agreement and arguments*. Oxford: Oxford University Press, 230-258.
- Cardinaletti, A. & M. Starke. 1999. The typology of structural deficiency: A case study of three classes of pronouns. In H. van Riemsdijk ed. *Claitics and other functional categories in European Languages*. Berlin: Mouton de Gruyter, 145-233.
- Carlson, G. & F. J. Pelletier eds. 1995. *The Generic Book*. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- Carlson, G. 1977a. *Reference to Kinds in English*. Ph.D diss. Univ. of Mass at Amherst.
- . 1977b. A Unified Analysis of English Bare Plural. *Linguistics & Philosophy* 1, 413-58.
- . 1991. Kinds. In von Stechow, A & D. Wunderlich. *Semantik. An International Handbook of Contemporary Research*. Berlin: Walter de Gruyter, 370-398.
- . 2005 Agree and EPP in Bantu. *Natural Language and Linguistic Theory* 23.3, 219-279.

- Caudal, P. 1999. Achievements vs. accomplishments. *TALN*. Cargèse.
- Cecchetto, C. 2004. Locality Conditions of QR. *Natural Language Semantics*. 12.3.
- Cheng, C.Y. 1973. Comment's on Moravcsik's paper. In J. Hintikka et al. eds. *Approaches to natural language*. Dordrecht: Reidel.
- Cheng, L. & R. Sybesma 1999. Bare and not-so-bare Nouns and the structure of NP. *Linguistic Inquiry* 30, 509-542.
- Chierchia, G. 1998. Reference to kinds across languages. *Natural Language Semantics* 6, 339-405.
- . 1998b. Plurality of Mass Nouns and the Notion of 'Semantic Parameter'. In S. Rothstein ed. *Events and Grammar*, 53-103. Dordrecht: Kluwer.
- . 2005. Definites, Locality, and Intentional Identity. In G. N. Carlson & F. J. Pelletier eds. *Reference and Quantification. The Partee Effect*. Stanford: CSLI, 143-177.
- Chomsky, Noam. 1975. *The Logical Structure of Linguistic Theory*. New York: Plenum Press.
- . 1981. *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Fons.
- . 1982. *Some concepts and consequences of a theory of government and binding*. Cambridge MA: The MIT Press.
- . 1995. *The Minimalist Program*. Cambridge Mass: The MIT Press.
- . 2000. Minimalist Inquiries: The Framework. In H. Lasnik et al. eds. *Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in honor of Howard Lasnik*. Cambridge, MA: The MIT Press, 89-156.
- . 2001. Derivation by Phase. In M. Kenstowicz ed. *Ken Hale: a Life in Language*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- . 2004. Beyond Explanatory Adequacy. In A. Belletti ed. *Structures and Beyond. The Cartography of Syntactic Structure*. Vol. 3. Oxford: OUP.
- —. 2005. Phases. Ms. MIT.
- . 2008. On Phases. In R. Freidin, C. Otero, & M.L. Zubizaretta eds. *Foundational Issues in Linguistic Theory*. Cambridge, Mass: The MIT Press, 133-166.
- Cinque, G. 1999. *Adverbs and functional heads*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2002. *Functional Heads in DP and IP. The Cartography of Syntactic Structure*. Vol. 1. Oxford: OUP.
- . G. 2003. Greenberg's universal 20 and the Semitic DP. In L.-O. Delsing et al. eds. *Grammatik i fokus/Grammar in Focus. Festschrift for Christer Platzack*. Vol. II. Lund: Wallin & Dalholm, 243-251.
- . 2006. The dual source of adjectives and phrasal movement in the Romance DP. Ms. University of Venice.
- Collins, C. 2005. A Smuggling Approach to Passives. *Syntax* 8.2, 81-120.
- Corbett, G. 2000. *Number*. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- Crisma, P. 1999. Nominals without the article in Germanic languages. *Rivista di Grammatica Generativa* 24, 105-125.
- Cysouw, M. 2003. *The Paradigmatic Structure of Person Marking*. Oxford: Oxford University Press.
- D'Alessandro, Roberta, 2004. *Impersonal si constructions: Agreement and Interpretation*. Ph.D. Univ. of Stuttgart.

- Dayal, V. 1992. The Singular-Plural Distinction in Hindi generics. *SALT II*, 39-58.
- . 2004. Number marking and (In)definiteness in Kind Terms. *Linguistics and Philosophy* 27, 393-450.
- Déchaine, R.M. & M. Wiltschko. 2002. Decomposing pronouns. *Linguistic Inquiry* 33, 409-442.
- Diesing, M. 1992. *Indefinites*. Cambridge MA: The MIT Press.
- Dimitriadis, A. 2008. Irreducible symmetry in reciprocal constructions. In K. Ekkehard & V. Gast eds. *Reciprocals and Reflexives. Theoretical and Typological Explorations*. 375-409. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Dobrovie-Sorin, C. & B. Laka. 1996. Generic bare NPs. Ms. Univ. of Paris VII and Univ. of Strasbourg.
- . 2002. Adverbs of Quantification and Genericity: From DPs to NPs. Ms. Univ. of Paris VII.
- Doetjes, J. 2008. Counting and degree modification. *Recherches linguistiques de Vincennes* 37.
- Dowty D. 1991. Thematic proto-roles and argument selection. *Language*, 289-296.
- Egerland, V. 2003. Impersonal pronouns in Scandinavian and Romance. *Working papers in Scandinavian syntax* 71, 75-102. Department of Scandinavian languages, Lund University.
- Eid, Mushira, 2008. Pro Drop. In Versteegh, Kees et al eds. *EALL*, Vol. 3, 705-713. Leiden: Brill.
- Emonds, J. 1978. The verbal Complex V'-V in French. *Linguistic Inquiry* 9.2.
- Eng, M. 1987. Anchoring Conditions for Tense. *Linguistic Inquiry* 18, 633-657.
- Engdhal, E., 2006. Semantic and syntactic patterns in Swedish passives. In B. Lyngfelt & T. Solstad eds. *Demoting the agent*. Amsterdam: John Benjamins, 21-45.
- Espinal, T. M. & L. McNally. 2007. Bare singular nominals and incorporating verbs. Ms. UAB & UPF.
- Faller, Martina. 2007. The ingredients of Reciprocity in Cuzco Quechua. *Journal of Semantics* 24, 255-288
- Fassi Fehri, A. 1981. *Complémentation et anaphore en arabe moderne. Une approche lexicale fonctionnelle*. Thèse de Doctorat d'Etat. Paris-Sorbonne.
- . 1984-1988. Agreement, Binding and Coherence. In M. Barlow & C. Ferguson eds. *Natural Approaches to Agreement Phenomena*. Stanford: CSLI.
- . 1988b. Arabic passives as aspectual predicates. Ms. MIT.
- . 1988c. On pleonastics in Arabic. In J. Pleines ed. *La linguistique au Maghreb*. Rabat: Oukad Publishers, 15-35.
- . 1990. Elaboration d'un dictionnaire linéaire de l'arabe. Ministère de la Culture. Rabat.
- . 1992. Stratégies de légitimation et typologie. *Recherches Linguistiques* 21. Publications of Paris VIII.
- . 1993. *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- . 1996. Nominality, VS/SV Alternations, and Generalized Checking. *Linguistic Research* 1.1. Rabat: IERA Publications.
- . 1996-2000 Distributing Features and Affixes in Arabic Subject Verb

- Agreement Paradigms. In J. Lecarme et al. eds. *Research in Afroasiatic Grammar 4*. Amsterdam: John Benjamins.
- . 1997. Arabic adverbs: A Preliminary Investigation. *Linguistic Research* 2.1. Rabat: IERA Publications.
- . 1998/2000a. Typological ingredients of Mediterranean adjectives. *Languages in the Mediterranean Area*. Milano: Franco Angeli.
- . 1999. Arabic modifying adjectives and DP structures. *Studia Linguistica* 53.2.
- . 2000. Transitivity as Plural Number. *Linguistic Research* 5.1. Rabat: IERA Publications.
- . 2002. Preliminary Notes on Genericity and Arabic Bare NPs. *IERA Reports and Documents* 5. Rabat.
- . 2003a. Verbal Plurality, Transitivity, and Causativity. In J. Lecarme et al. eds. *Research in Afroasiatic Grammar 5*, 131-185. Amsterdam: John Benjamins.
- . 2003b. Nominal Classes and Parameters across Interfaces and Levels, with a particular reference to Arabic. *Linguistic Research* 8.2. Rabat: IERA Publications.
- . 2003c. Arabic perfect and temporal adverbs. In A. Alexiadou, M. Rathert & A. von Stechow eds. *Perfect Explorations*. Berlin: De Gruyter.
- . 2004. Nominal classes, reference, and functional parameters, with particular reference to Arabic. *Linguistic Variation Yearbook* 4. Amsterdam: John Benjamins.
- . 2005a. Verbal and Nominal Parallelisms. *Documents & Reports* 8. Rabat: IERA Publications.
- . 2005b. The Arabic case for a CP phase. Ms. MIT.
- . 2006a. Marking indefinites and proper names. Paper presented at WECOL 6. San Fresno State Univ.
- . 2006b. Bare, generic, mass, and referential Arabic DPs. In S. Karimi, V. Samian & W. Wilkins eds. *Phrasal and Clausal Architecture. In Honor of Joseph Emonds*. Amsterdam: J. Benjamins.
- . 2007. Finite time inflection and double access construal. Invited talk Univ. of Newcastle, and NACAL 36.
- . 2008. Arabic silent pronouns, person, and voice, to appear in *Brill Afroasiatic Languages and Linguistics* 1.
- . 2009. How plural can verbs be? To appear in Patricia Cabredo-Hofherr & Brenda Laca eds. *Nominal and Verbal Plurallities*. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Fassi Fehri, A. & M.T. Vinet. 2007. Number and Classifier distributions in Arabic and Chinese. In A. Zaenen et al. eds. *Architectures, Rules, and Preferences, Variations on Themes by Joan Bresnan*, 163-197. CSLI Publications.
- — . 2008. Verbal and nominal classes in Arabic and Chinese. *Recherches Linguistiques de Vincennes* 37.
- Ferguson, C. 1959 a. The Arabic koiné. *Language* 25.
- . 1959 b. Diglossia. *Word* 15.
- . 1989. Grammatical Agreement in Classical Arabic and the Modern Dialects. *Al-'Arabiyya* 22, 5-17.
- Frajzyngier, Z. 1982. Indefinite agent, passive, and the impersonal passive: a functional study. *Lingua* 58, 267-290.
- Frascarelli, M. 2007. Subjects, topics, and the interpretation of referential pro. *Natural*

- language and Linguistic Theory* 25, 691-734.
- Fück, J. 1950/1955. *'Arabiyya. Recherche sur l'histoire de la langue et du style arabes*. Tr. C. Denizeau. Paris: Didier.
  - Gestner, C. & M. Krifka 1987. An outline of Genericity. *SNS-Bericht* 87-23. Univ. of Tübingen.
  - Gillon, B. 1992. Toward a common semantics for English count and mass nouns. *Linguistics & Philosophy* 15, 597-639.
  - Gilnert, L. 1989. *The Grammar of Modern Hebrew*. Cambridge: CUP.
  - Givón, T. 1981. On the development of the numeral 'one' as an indefinite marker. *Folia Linguistica Historica*.
  - Greenberg, J. 1972. Numeral Classifiers and Substantival Number: Problems in the Genesis of a Linguistic Type. *Proceedings of the Eleventh Congress of Linguists*, 166-193. Bologna: Società editrice il Milano.
  - Grimshaw, J. 1991. Extended Projections. *GLOW Newsletter* 27. Dordrecht: Foris.
  - Grimshaw, J. & V. Samek-Lodovici. 1998. Optimal subjects and language universals. In P. Barbosa et al. eds. *Is the best good enough?* Cambridge MA: The MIT Press, 193-219.
  - Guardiano, C. & P. Longobardi 2003. Parametric Syntax as a Source of Historical-Comparative Generalisations. Ms. Univ. di Pisa & Univ. di Trieste.
  - Guéron, J. 2003. Inalienable possession and the interpretation of determiners. In M. Coene & Y. D'haule ed. *From NP to DP*. Vol. 2, 189-220. Amsterdam: J. Benjamins.
  - Gutman, E. 2004. Third person null subjects in Hebrew, Finnish, and Rumanian: an accessibility theoretic account. *Journal of Linguistics* 40, 463-490.
  - Hachimi, A. 2007. Gender. In K. Versteegh ed. *EALL*, Vol. 1, 155-164.
  - Hale, K. & S.J. Keyser. 1987. A view from the Middle. *Lexicon Project Working Papers* 10. MIT, Cambridge, MA.  
—. 2002. *Prolegomena to a theory of word structure*. Cambridge, Mass: MIT Press.
  - Hale, Morris. 1997. Impoverishment and Fission. *PF: Papers at the Interface*. *MITWPL*, 425-450.
  - Hale, M. & A. Marantz 1993. Distributed Morphology and the Pieces of Inflection. In K. Hale & J. Keyser eds. *The View from Building 20*, 111-176. Cambridge MA: The MIT Press.
  - Harbert, W. & M. Bahiou. 2002. Postverbal subjects in Arabic and the theory of agreement. In J. Ouhalla & U. Shlonsky eds. *Themes in Arabic and Hebrew Syntax*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
  - Harley, H. & E. Ritter. 2002. Person and Number in Pronouns: A Feature-Geometric Analysis. *Language* 78, 482-526.
  - Haspelmath, M. 1990. The grammaticalization of passive morphology. *Studies in Language* 14, 25-70.
  - Haspelmath, M., M. Dryer, D. Gil & B. Comrie. 2005. *The World Atlas of Linguistic Structures*, (= WALS). Oxford: Oxford University Press.
  - Heim, I. 1982. *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Ph.D. Univ. of Mass at Amherst.  
—. 1999. Notes on Superlatives. Ms. Cambridge: MIT.  
—. 2005. Features on bound pronouns. ms. MIT.

- . 2007. Person and Number on Bound and Partially Bound Pronouns. Ms. MIT.
- . I. 2008. Features on Bound Pronouns. In D. Harbour, D. Adger & S. Bejar eds. *Phi Theory, Phi-Features across Modules and Interfaces*, 35-56. Oxford: Oxford University Press.
- Heim, I., H. Lasnik, & R. May. 1991. Reciprocity and Plurality. *Linguistic Inquiry* 22.1, 63-101.
- Heine, B. 1997. *Cognitive Foundations of Grammar*. Oxford: OUP.
- Herdan, S. & Y. Sharvit. 2006. Definite and Non-Definite Superlatives and NPI Licensing. *Syntax* 9.1, 1-31.
- Hetzron, R. ed. 1976. Two principles of genetic reconstruction. *Lingua* 38, 89-104.
- . 1997. *The Semitic languages*. London: Routledge.
- Heycock, C. & R. Zamparelli. 2005. Friends and colleagues: plurality, coordination and the structure of DP. *Natural Language Semantics*.
- Holmberg, A. 2005. Is There a Little Pro? Evidence from Finnish. *Linguistic Inquiry* 36.4, 533-564.
- . 2007. Null subject parameters. Paper delivered at the University of Trieste. To appear in A. Holmberg & I. Roberts eds. *Parametric variation: Null subjects in minimalist theory*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Holmberg, A. & U. Nikanne. 2002. Expletives, subjects and topics in Finnish. In P. Svenonius ed. *Subjects, expletives, and the EPP*. Oxford: OUP, 71-105.
- Holmberg, A., A. Nayudu & M. Sheehan 2008. Control of Null Subjects in Finite Clauses in three Partial Null Subject languages. Ms. Newcastle University.
- Hopper, P. 1979. Aspect and Foregrounding in Discourse. In T. Givón ed. *Syntax and Semantics* 12, 213-241. New York: Academic Press.
- Huang, Jim. 2004. *Chinese syntax*. Ms. University of Harvard.
- Jackendoff, Ray. 1972. *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- . 1983. *Semantics and Cognition*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- . 1991. Parts and boundaries. *Cognition* 41, 9-45.
- Jaeggli, O. 1986. Passive. *Linguistic Inquiry* 17.4, 587-622.
- Jakobson, R. 1957. Shifters, Verbal categories, and the Russian Verb. In R. Jakobson ed. *Selected Writings II*, 130-147. The Hague: Mouton.
- Jayez, J. & L. Tovena. 2005. Individuation. *Journal of Semantics*.
- . 2005. Free Choiceness and non-Individuation. *Linguistics and Philosophy* 28, 1-71.
- Joshi, A. 1969. Properties of Formal Grammars with Mixed Types of Rules and Their Linguistic Relevance. *Proceedings Third International Symposium on Computational Linguistics*. Stockholm.
- Joshi, A. & O. Rambow. 2003. A Formalism for Dependency Grammar Based on Tree Adjoining Grammar. *Proceedings of the Conference on Meaning-Text Theory*.
- Judge, A. 2000. France: One State, One Nation, One Language? In S. Barbour & C. Carmichael. *Language and Nationalism in Europe*. Oxford: Univ. Press. 2000.
- Kayne, R. 1975. *French syntax*. Cambridge, Mass: MIT Press.
- . 1993. Auxiliary Selection. *Studia Linguistica*.

- . 1994. *The antisymmetry of syntax*. Cambridge, Mass: MIT Press.
- . 2000. *Parameters and Universals*. Oxford University Press.
- . 2004. Some Preliminary Comparative Remarks on French and Italian Definite Articles. Ms. NY Univ.
- Kayne, R. & G. Cinque eds. 2005. *A Handbook of Comparative Syntax*. Oxford: Oxford University Press.
- Keenan, E. 2006. Linguistic Theory and the Historical Creation of English Reflexives. Paper presented at DIGS 9.
- Klein, W. 1994. *Time in Language*. London: Routledge.
- König, E. & S. Kokutani. 2006. Towards a typology of reciprocal constructions: focus on German and Japanese. *Linguistics* 44, 271-302.
- Kratzer, A. 1996. Severing the external argument from its verb. In J. Rooryck & L. Zaring eds. *Phrase structure and the Lexicon*, 109-138. Dordrecht: Kluwer.
- . 2002. The Event Argument. Ms. Amherst, Univ. of Mass.
- . 2004. Telicity and the Meaning of Objective Case. In J. Guéron & J. Lecame eds.
- . 2007. Making a pronoun. ms. Univ. of Mass, Amherst.
- . 2008. On the Plurality of Verbs. In J. Dölling, T. Heyde-Zybatow, & M. Shafer eds. *Event Structures in Linguistic Form and Interpretation*, 269-300. Berlin: Walter de Gruyter.
- Krifka, M. 1992. Thematic Relations as Links Between Nominal Reference and Temporal Constitution. In I. Sag & A. Szabolcsi eds. *Lexical Matter*. Stanford, CSLI, 29-53.
- . 1995. Common Nouns in Chinese and in English. In G. Carlson & F.J. Pelletier eds. *The Generic Book*. Chicago : University of Chicago Press, 8-411.
- . 1995. et al. Generativity: an introduction. In G. Carlson & F. J. Pelletier eds., 1-124.
- Kurylowicz, J. 1950. La mimation et l'article en arabe. *Archiv Orientalni* 18, 323-8.
- . 1973. *Studies in Semitic grammar and Metrics*. London: Curzon Press.
- Landmann, F. 1996. Plurality. In S. Lappin ed. *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, 425-457. Oxford: Blackwell.
- Larson, R. 1991. The projection of DP (and DegP). Ms. SUNY, Stony Brook.
- Lewis, D. 1975. Adverbs of quantification. In E. Keenan ed. *Formal Semantics of Natural Languages*, 3-15. Cambridge: Cambridge University Press.
- Li, H-Y. A. 1999. Plurality in a Classifier language. *Journal of East Asian languages* 8, 75-99.
- Lightfoot, D. 2006. *How New Languages Emerge*. Cambridge: CUP.
- Link, G. 1983. The logical analysis of plurals and mass nouns. In R. Baeuerle et al. eds. *Semantics from different points of view*. Berlin: Mouton de Gruyter, 303-323.
- . 1998. *Natural Language and Algebraic Semantics*. Stanford: CSLI.
- Longobardi, P. 1994. Reference and Proper Names. *Linguistic Inquiry* 25, 609-665.
- Longobardi, G. 2001a. The Structure of DPs: Some Principles, Parameters, and Problems. In M. Baltin & C. Collins eds. 562-603. Oxford: Blackwell.
- . 2001b. How comparative is semantics? A unified parametric theory of bare nouns and proper names. *Natural Language Semantics* 9, 335-369.

- . 2003. Methods in Parametric Linguistics and Cognitive History. Ms. Università di Trieste.
- . 2005. Toward a Unified Grammar of Reference. *Zeitschrift für Sprachwissenschaft* 24, 5-44.
- . 2006. Reference to Individuals, Person, and the Variety of Mapping Parameters. Ms. Università di Trieste.
- Maling, J. 1973. *The theory of classical Arabic metrics*. Cambridge, Mass: MIT Ph.D.
- . 2006. From passive to active. Syntactic change in progress in Icelandic. In B. Lyngfelt & T. Solstad eds. 191-223.
- Marantz, Alec. 1997. No Escape from Syntax: Don't Try Morphological Analysis in the Privacy of Your Own Lexicon. A. Dimitriadis et al. eds. *Proceedings of the 21st Annual Penn Linguistics Colloquium: Penn Working Papers in Linguistics* - 4:2.
- McCarthy, J. & A. Prince, 1990. Foot and Word in Prosodic Morphology: The Arabic Broken Plural. *Natural Language and Linguistic Theory* 8, 209-283.
- . 1979. *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*. Cambridge, Mass: MIT Ph.D.
- . 1996. Subjects and subject positions in Irish. In R. Borsley & I. Roberts eds. *The syntax of the Celtic languages*. Cambridge: Cambridge University Press, 241-283.
- . 2007. The grammar of autonomy in Irish. *Natural Language and Linguistic Theory* 25:4, 825-854.
- Meillet, A. 1925. *La méthode comparative en linguistique historique*. Paris : Champion.
- Meillet, A. & M. Cohen. 1924. *Les langues du Monde*. Paris: Champion. Miyagawa, S. 2005a. Unifying Agreement and Agreement less Languages. *Proceedings of WAFL 2*. MIT Working Papers in Linguistics.
- Miyagawa, S. 2005b. On the EPP. In McGinnis and Richards. *Proceedings of the EPP/Phase Workshop*. MIT Working Papers in Linguistics.
- Mohammad, M. 2000. *Word Order, agreement and Pronominalization in Standard and Palestinian Arabic*. Amsterdam: John Benjamins.
- Moltmann, F. 1997. *Parts and Wholes*. New York: Oxford University Press.
- . 2006. Generic One, Arbitrary Pro, and the First Person. *Natural Language Semantics* 13, 257-281.
- Moscati, S. 1964. *Comparative Grammar of Semitic*. Wiesbaden: O. Harrassowitz.
- Moutaouakil, A. 1982. *Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*. Doctorat d'Etat. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres.
- Nevins, A. 2007. The Representation of Third Person and its Consequences for Person-Case Effects, *Natural Language and Linguistic Theory* 25:2, 273-313.
- Newman, P. 1990. *Nominal and verbal plurality in Chadic*. Dordrecht: Foris.
- Nicolas, D. 2001. Do mass nouns constitute a uniform class? *Kansas WPL*.
- Ogihara, T. 1995. *Tense, Attitudes, and Scope*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Ojeda, A. 1992. The Semantics of Number in Arabic. In C. Barker & D. Dowty eds. *SALT II: Proceedings of the Second Conference on Semantics and Linguistic Theory*. Ohio State University, 303-325.
- . 1993. *Linguistic Individuals*. Stanford: CSLI.

- Ouhalla, Jamal. 1991. *Functional Categories and Parametric Variation*. London: Routledge.
- . 1997. Remarks on Focus in Arabic. *Perspectives on Arabic Linguistics X*. Amsterdam: John Benjamins.
- Ouhalla J. & U. Shlonsky eds. 2002. *Themes in Arabic and Hebrew Syntax*. Amsterdam: Kluwer Academic Publishers.
- Parsons, T. 1990. *Events in the semantics of English*. Cambridge, Mass: MIT Press.
- Partee, B. 1973. Some Structural Analogies between Tenses and Pronouns in English. *Journal of Philosophy* 70. 601-609.
- . 1986/2003. Noun Phrase Interpretation and Type Shifting Principles. In B. Partee ed. *Compositionality in Formal Semantics*. Oxford: Blackwell.
- . 1951. La détermination et l'indétermination en arabe. *GLECS V*, 88-90.
- Pelletier, F. J. 1979. Non-singular reference. *Mass terms*, F.J. Pelletier ed., 1-14. Dordrecht: Reidel.
- Pelletier, F. J. & L. Schubert. 1989. Mass expressions. In D. Gabbay & F. Guenther eds. *The Handbook of Philosophical Logic*. Vol. 4, 327-407. Dordrecht: Kluwer.
- Pesetsky, D. 1987. WH-in-situ: Movement and Unselective Binding. In E. Reuland & A. ter Meulen eds. *The Linguistic Representation of (In)definiteness*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- Pesetsky, D. & E. Tortego. 2001. T-to-C movement: Causes and Consequences. In M. Kenstowicz ed. *Ken Hale: a Life in Language*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- . 2004. The syntax of Valuation and the Interpretability of Features. Ms. MIT.
- Philippi, J. 1997. The rise of the article in the Germanic languages. In A. Van Kemenade & N. Vincent eds. *Parameters of morphosyntactic change*. 62-93. Cambridge: CUP.
- Platzack, C. 2004. Agreement and the person phrase hypothesis. *Working papers in Scandinavian syntax* 73, 83-112. Department of Scandinavian languages, Lund University.
- Portner, P. 2004. Vocatives, Topics, and Imperatives. Ms. Georgetown Univ.
- Quine, W.V. 1960. *Word and object*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- Radford, A. 2004. *Minimalist Syntax*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Reichenbach, H. 1947. *Elements of Symbolic Logic*. New York: The Free Press.
- Ritter, E. 1991. Two functional categories in noun phrases. *Syntax and semantics* 25. 37-60. New York: Academic Press.
- Rivet, D. 1986. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc 1912-1925*. Paris: L'Harmattan.
- Rizzi, Luigi. 1982. *Issues in Italian syntax*. Dordrecht: Foris.
- . 1986. Null objects in Italian and the theory of pro. *Linguistic Inquiry* 17, 501-557.
- . 1990. *Relativized Minimality*. Cambridge, Mass: The MIT Press.
- . 1991. Residual Verb Second and the WH-Criterion. *Technical Report*. Université de Genève.
- . 1997. The fine structure of the left periphery. In L. Haegeman ed.. *Elements of grammar: A handbook of generative syntax*. 281-337. Dordrecht, Kluwer.
- . 2004. On the Form of Chains: Criterial Positions and ECP Effects. Ms. Univ di Siena.

- . 2004 ed. *The Structure of CP and IP. The Cartography of Syntactic Structures*. Vol. 2. Oxford: OUP.
- Rizzi, L. & Shlonsky, U. 2005. Strategies of Subject Extraction. Univ. of Siena & Univ. of Geneva.
- Roman, André. 1990. De l'accord et du pseudo-accord du féminin en arabe. *Annales Islamologiques* 25, 27-56.
- . 2001. *Systématique de la langue arabe*. Liban: Kaslik University.
- Rothstein, S. 2004. *Structuring Events*. London: Blackwell.
- . 2007. Counting and the Mass-Count Distinction. Bar-Ilan Univ. Ms.
- Rouveret, A. 1991. Functional Categories and Agreement. *The Linguistic Review* 8.2-4.
- Rubin, A. 2005. *Studies in Semitic Grammaticalization*. Winona Lake: Eisenbrauns.
- Rulmann, H. & A. You. 2006. General number and the semantics and pragmatics of indefinite bare nouns in Mandarin Chinese. In K. von Heusinger, & K. P. Turner eds. *Where Semantics Meets Pragmatics*, 175-196. Amsterdam: Elsevier.
- Sauerland, Uli. 2003. A new semantics for number. *Proceedings of SALT 13*, 258-275.
- . 2008. On the Semantic Markedness of Phi -Features. In D. Harbour, D. Adger, & S. Bejar eds. 57-82. Oxford: Oxford University Press.
- Schwarzschild, R. 1996. *Plurallities*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Sharvy, R. 1978. Maybe English has no count nouns: notes on Chinese semantics. *Studies in Language* 2.345-365.
- . 1980. A more general theory of definite descriptions. *Philosophical Review* 89.4, 607-624.
- Shlonsky, U. 1997. *Clause structure and word order in Hebrew and Arabic*. New York: Oxford University Press.
- . 2008. Hebrew as a partial null subject language. Ms. Université de Genève.
- Siewierska, Anna, 2004. *Person*. Cambridge: Cambridge University Press.
- . 2005. Passive constructions. *WALS*, 434.
- Sigursson, H. A. 2004. The syntax of Person, Tense, and speech features. *Italian Journal of Linguistics / Rivista di Linguistica* 16, 219-251.
- Sigursson, H. A. & V. Egerland. 2008. Impersonal null-subjects in Icelandic and elsewhere. to appear in *Studia Linguistica*.
- Siloni, T. 2008. The Syntax of Reciprocal Verbs: An Overview. In K. Ekkehard & G. Volker eds. 451-498.
- Simons, P. 1987. *Parts*. Oxford: Clarendon.
- Sternfeld, W. 1998. Reciprocity and Cumulative Interpretation. *Natural Language Semantics* 6, 303-337.
- Stowell, T. 1991. Determiners in NP and DP. In K. Leffel & D. Bouchard eds. *Views on Phrase Structure*, 37-56. Dordrecht: Kluwer.
- Szabolcsi, A. 1986. Comparative superlatives. *MITWPL* 8, 245-266.
- . 1994. The Noun Phrase. In F. Kiefer & K. Kiss eds. *The Syntactic Structure of Hungarian*, 179-274. New York: Academic Press.
- Testen, D. 1998. *Parallels in Semitic Linguistics*. Leiden: Brill.
- Ullendorff, E. 1958. What is a Semitic Language? *Orientalia* 27, 66-75.
- Vendler, Z. 1967. *Linguistics in Philosophy*. Ithaca, NY: Cornell University
- Vergnaud, J. R. & M. L. Zubizarreta, 1992. The definite determiner and the inalienable

- constructions in French and English. *Linguistic Inquiry* 23, 595-652.
- Verkuyl, H. 2003. *A Theory of Aspectuality*. Cambridge: Cambridge University Press.
  - Versteegh, K. 1997. *The Arabic Language*. Edinburgh Univ. Press.
  - Vichyl, W. 1957. Trois notes de linguistique amharique. *Annales d'Ethiopie* 2, 167-70.
  - Vincent, N. 1997. The emergence of the D-system in Romance. In A. Van Kemenade & N. Vincent eds, 149-169.
  - Vollers, K. 1906. *Volkssprache und Schriftsprache im Alten Arabien*. Strasburg: Trübner.
  - Wehr, H. 1961. *A Dictionary of Modern Written Arabic*. Cowan J. M. translator & editor. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.
  - Weschler, S. 2004. Number as Person. In O. Bonami & P. Cabredo Hollerith eds. *Empirical Issues in Syntax and Semantics 5*, 255-274. Paris: CNRS.
  - Williams, E. 1980. Predication. *Linguistic Inquiry* 11: 203-237.
  - Wiltschko, M. 2008. The syntax of non-inflectional plural marking. *Natural Language and Linguist Theory* 26.3, 639-694.
  - Wright, W. 1898. *A Grammar of the Arabic Language*. Translation from Caspari, with edition, corrections and additions. Third edition. Cambridge: Cambridge University Press.
  - Yang, R. 2001. *Common nouns, classifiers and quantification in Chinese*. Ph.D.
  - Zabbal, Youri. 2002. *The Semantics of Number in the Arabic Noun Phrase*. MA thesis. University of Calgary.
  - Zanuttini, R. 1997. *Negation and Clausal Structure*. New York: Oxford University Press.

## المحتويات

5 .....	تصدير
15 .....	الفصل الأول: الذرات، الجموع، الملاطف، والوسائط
45 .....	الفصل الثاني: الجنسية، المعرف، التكرارات، والأسماء العارية
73 .....	الفصل الثالث: الجمع في الأفعال
93 .....	الفصل الرابع: الكل والجزء في الأشياء والأحداث
115 .....	الفصل الخامس: الضمائر الصامدة، الشخص، والبناء
149 .....	الفصل السادس: الرحائل في الجملة العربية
173 .....	خاتمة
175 .....	مراجع